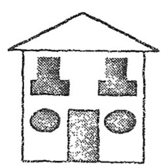
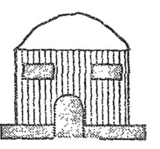
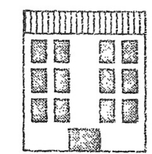
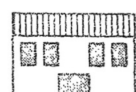



السكان الريفيون

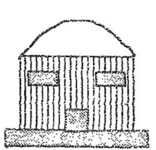


دكتور

محمد إبراهيم العزبى

١٩٩٥



السكان الريفيون

دكتور
محمد إبراهيم العزبي
كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
دكتوراة في علم الاجتماع الريفي
قسم الاجتماع والأنثروبولوجي
جامعة ولاية أيوا-الولايات المتحدة الأمريكية

الطبعة الأولي
١٩٩٥

السكان الريفيون

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا
لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"

صدق الله العظيم



الفهـــرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

مقـــدمــة

يتخذ هذا الكتاب من التحليل السكانى مدخلاً لإلقاء الضوء على كثير من أوجه الحياة الريفية ، وإبراز الملامح المميزة للبنيان الاجتماعى الريفى المصرى . وقد اختيرت المتغيرات الديموجرافيه كركيزة ومنطلق لفهم كثير من الظواهر والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأخرى ، نظرا لوجود علاقات تبادلية وثيقة بين المتغيرات الديموجرافية وتلك المتغيرات ، بالإضافة إلى ما تتميز به المتغيرات الديموجرافية عادة من استنادها إلى قاعدة صلبة من البيانات الإحصائية التى توفر لها سندا ودعما امبيريقيا يزيد من درجة الثقة بها ، ويمكن من قياس التغيرات التى تطرأ عليها ، ويسهل من امكانية عقد المقارنات بين المجتمعات المختلفة على أساسها .

على أنه ينبغى التأكيد على أن هذا الكتاب ليس مقررا فى علم السكان الرسمى Formal Demography ، وإن كان اهتمامه ينصب فى المقام الأول على التحليل السكانى Population Analysis . والفرق بين علم السكان الرسمى والتحليل السكانى يمكن ايضاحه بإيجاز فى السطور التالية :

وفقا لبيترسين (Petersen, 1975 : 2 - 3) فإن النمو السكانى ـ على سبيل المثال ـ يمكن تحليله باستخدام ثلاثة نماذج مختلفة كالتالى : (١) اعتبار النمو السكانى عملية ذاتية المحتوى Self - containd Process ، فالخصوبة المرتفعة تنحو إلى ايجاد تكوين عمرى معين يؤدى إلى كبر نسبة الآباء فى الجيل التالى ؛ (٢) ومع ذلك فإن هذه العملية السكانية محكومة فى معدل حدوثها ، وفى نهايتها القصوى بعوامل أخرى ، مثل كمية الموارد الطبيعية المتاحة ، والنمو الاقتصادى ، والحراك الاجتماعى والمعايير الأسرية . هذه العوامل يمكن اعتبارها متغيرات مستقلة تعمل مجتمعة على تحديد النمو السكانى . (٣) من ناحية أخرى ، يعمل النمو السكانى أيضا كمتغير

مستقل ، يتسبب فى حدوث تغيرات فى المقتصد وفى المجتمع ، فقد يعمل كحافز للنشاط الاقتصادى ، أو يعمل كمعوق للتنمية .

وهناك فرق هام بين النموذج الأول والنموذجين الأخيرين . فالنمو السكانى كعملية فى حد ذاتها يمكن تحليلها بمعزل عن اطارها الاجتماعى ، وبدرجة عالية من الدقة والتعمق . ولكن تحليل النمو السكانى فى اطاره الكلى يدخل فى اعتباره كل عنصر من عناصر البنيان الاجتماعى أو الثقافى يكون له تأثيره على اتجاه النمو السكانى ، وكذا كل عنصر يمكن أن يتأثر بالتغير فى حجم السكان أو تكوينهم . ولذا فإن التحليل الأوسع للنمو السكانى يمكن تحقيقه بالتضحية بالتدقيق الأضيق .

ويرى بيترسين أنه من الملائم اطلاق مسمى الديمجرافيا الرسمية أو علم السكان الرسمى على المجال التخصصى الذى يركز على النموذج الأول . أما التحليل السكانى فإنه عبارة عن الدراسة النظامية للاتجاهات والظواهر السكانية فى ضوء علاقتها باطارها الاجتماعى . وهذا التمييز ينبع جزئيا من نوع التدريب المطلوب ، فالديمجرافيا الرسمية تتطلب مهارات رياضية ، ومتقدمة أحيانا ، بينما يرتبط التحليل السكانى بالبيانات والمفاهيم السوسيولوجية والاقتصادية وغيرها من مفاهيم العلوم الاجتماعية .

توجد الاختلافات أيضا فى المجالات التى يستخدم فيها هذا النوع من التدريب . فمعظم الممارسين المهنيين للديمجرافيا الرسمية هم موظفون فى المكاتب الحكومية أو شركات التأمين ، وغالبا ما يتحاشون التفسيرات العريضة للبيانات التى يقومون بتجميعها ، أو للاشكال التوضيحية التى يقومون برسمها ، أما العلماء الاجتماعيون فيدركون أهمية الاتجاهات السكانية ، ولذا يدخلونها ضمن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التى يقومون بدراستها ، دونما حاجة إلى اكتساب المهارات الرياضية والاحصائية والفنية المتخصصة . إذن يوجد تقسيم عمل مشروع بين

الفريقين ، ولكن توجد أيضا ضرورة لتحقيق اتصال وتفاهم سليم بينهما . فعلى سبيل المثال ، فإن مدير التعداد ينبغى أن تكون لديه القدرة على انتقاء الأسئلة التى من المرجح ان تؤدى إلى أكثر النتائج فائدة فى التحليلات اللاحقة التى قد يقوم بها العلماء الاجتماعيون والاقتصاديون وغيرهم . وعالم الاجتماع ينبغى أن يعلم بعض الشيئ كيفية ترميز وجدولة البيانات السكانية إذا ما كان عليه استخدامها بطريقة مفيدة .

ومما ينبغى إيضاحه فى هذه المقدمه أيضا أن خصائص السكان الريفيين وإن كانت هى المستهدفة أساسا بالدراسة فى هذا الكتاب ، إلا أن إبراز وفهم هذه الخصائص قد يتطلب فى كثير من الأحيان مقارنتها بخصائص السكان الحضريين أو بخصائص المجتمع العام . لذا سوف يتضمن هذا الكتاب كثيرا من المقارنات الريفية الحضرية بقدر ما تسمح به البيانات المتاحة فى هذا الصدد .

وأخيرا ، ينبغى القول بأن هذا الكتاب موجه أساسا للمهتمين بالشئون الريفية على اختلاف تخصصاتهم ، وللمبتدئين فى دراسة علم الاجتماع الريفى ، ولدارسى العلوم الاجتماعية الأخرى ، وبصفة خاصة لأولئك الذين يرغبون فى الإلمام بكثير من الحقائق والمعارف العلمية المتعلقة بالريف المصرى ، ولايتسع وقتهم لقراءات مطولة فى علم الاجتماع الريفى ، ولايرغبون فى الاستغراق فى الجوانب النظرية والمنهجية التى عادة مايهتم بها المتخصصون فى علم الاجتماع الريفى . وأرجو أن يسد هذا الكتاب بعض النقص فى المكتبة العربية التى تتسم بندرة ما يوجد بها من كتب متخصصة فى علم الاجتماع الريفى .

والله ولى التوفيق

محمد ابراهيم العزبى



الفصل الاول

السكان الريفيون : تعريفهم وأهمية دراستهم

أولاً : من هم السكان الريفيون ؟

ثانياً : معايير التفرقة بين الريف والحضر

ثالثاً : تعريف الريف والحضر فى مصر

رابعاً : علم الاجتماع الريفى ودراسة السكان الريفيين

السكان الريفيون : تعريفهم وأهمية دراستهم

أولاً : من هم السكان الريفيون ؟

قد يكون من المنطقى قبل تناول خصائص السكان الريفيين بالدراسة تحديد من هم السكان الريفيون . وقد تبدو الإجابة بسيطة إذا قلنا أن السكان الريفيين هم أولئك الذين يقيمون بصفة دائمة فى المناطق الريفية . ولكن تعريف السكان الريفيين بهذه الطريقة يبدو كتعريف الماء بالماء ، إذ سوف يثور على الفور سؤال عن المقصود بالمناطق الريفية ، ومتى يمكن اعتبار منطقة ما ريفية أو غير ريفية ؟ بمعنى آخر ، ماهى المعايير التى يتم على أساسها تصنيف المجتمعات المحلية إلى ريفية وغير ريفية ؟ أو إلى ريفية وحضرية ، كما هو شائع فى تصنيف المجتمعات المحلية حول العالم .

والإجابة على هذا السؤال قد لاتكون شافية أيضا . إذ يمكن القول بأن الدول المختلفة تستخدم معايير متباينة فى تصنيفها لمجتمعاتها المحلية إلى ريفية وحضرية . فعلى سبيل المثال استخدمت الولايات المتحدة معايير الحجم السكانى والكثافة السكانية والوضع الادارى لتحديد الريف والحضر ، فقد اعتبرت المناطق التى يقل فيها عدد السكان عن ٢٥٠٠ نسمة ريفا ، أما المناطق التى يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠ نسمة فأكثر فقد اعتبرت حضرا . وفى بعض الولايات الأمريكية اعتبرت المناطق التى تقل كثافة السكان فيها عن ١٥٠٠ نسمة فى الميل المربع ريفا بينما المناطق التى تبلغ كثافتها السكانية ١٥٠٠ نسمة أو أكثر فى الميل المربع حضرا ، هذا بالاضافة إلى عوامل أخرى كالوضع الادارى للمنطقة . وقد اعتبرت فرنسا المناطق التى يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة ريفا ، بينما المناطق التى يبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة فأكثر حضرا . وقد أخذت انجلترا بمعيار الكثافة السكانية حيث اعتبرت المناطق التى بلغت كثافة السكان بها ١٠ نسمة فأكثر للأيكر المربع حضرا ودون ذلك ريفا (Poplin, 1979 : 38 - 39) وقد اتخذت بعض الدول مقاييسا نوعية فى تصنيفها الريفى

- الحضرى ، فعلى سبيل المثال اعتبرت إيطاليا المنطقة ريفا اذا زاد بها عدد المشتغلين بالزراعة على عدد المشتغلين بغير الزراعة وحضرا إذا كانت عكس ذلك .

وفى ضوء تباين الدول فى تعريفها للريف والحضر قد يتساءل البعض عن أسباب هذا التباين ، بل قد تثور تساؤلات عن مغزى أو أهمية تصنيف المجتمعات المحلية إلى ريفية وحضرية . وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول بأن اختلاف الدول فى تعريفها للريف والحضر يرجع إلى رغبة هذه الدول فى استخدام المقاييس التى يمكن ان تجمع بقدر الإمكان بين سهولة ومعيارية المقاييس ، وقدرة المقياس على أن يعكس الفروق والاختلافات بين المجتمعات المحلية التى يعتقد المنظرون الاجتماعيون فى وجودها ، وتؤيدهم فى ذلك كثير من الشواهد الإمبيريقية ، والتى تعطى للحياة فى هذه المجتمعات طابعا مغايرا يترتب عليه اختلافات فى أنماط سلوك سكانها ، وطبيعة مشاكلها ، وتباين احتياجاتها .

وهنا يثور سؤال عن ماهية تلك الفروق التى أشار المنظرون إلى وجودها بين المجتمعات المحلية ، ودعمتهم فى ذلك بعض المعطيات الامبريقية ، والتى على أساسها أطلقوا على بعض هذه المجتمعات المحلية صفة الريفية ، بينما وصفوا البعض الآخر بالحضرية .

والإجابة على هذا السؤال قد تقتضى بنا العودة إلى مطلع القرن العشرين ، حيث اكتسبت دراسة الفروق الريفية – الحضرية طابعا علميا نتيجة للتغير الذى طرأ على مناهج البحث فى علم الاجتماع ، والذى تمثل فى بداية الأمر فى تطوير نماذج مثالية Ideal Types يقيمها الباحث من خلال تجريد خصائص الموضوع الذى يهتم بدراسته ، وذلك بهدف فهم العالم الواقعى ، حيث يمكن استخدام النموذج المثالى كأداة تحليلية فى مقارنة المواقف والأفعال . وقد ساعدت فكرة النماذج المثالية بعضا من رواد علم الاجتماع فى وصف المجتمعات والمقابلة بينها ، فقدموا ثنائيات تقابل

بين نوعين متباينين من المجتمعات يختلفان اختلافا اساسيا فى الخصائص والسمات المميزة لكل منهما .

ومن الثنائيات التى كان لها أبلغ الأثر فى تطور دراسة الفروق الريفية الحضرية ما قام به ردفيلد Redfield من تحديد خصائص المجتمع الشعبى Folk Society لكى تقابل المجتمع الحضرى (Redfield, 1947) . وتنطوى هذه الفكرة ضمنيا على وجود متصل للمجتمعات المحلية . وقد حاول بعض الباحثين الاستفادة من خصائص المجتمعات المحلية التى كشفت عنها البحوث الواقعية فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفى – الحضرى Rural - urban continuum والذى يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة التريف والتحضر بحيث يصبح من السهل بعد ذلك أن يقع أى مجتمع انسانى على نقطة معينه من هذا المتصل . أى أن تعريف الريف والحضر يتم فى ضوء الفروق الكمية فى السمات المميزة للريفية والحضرية (Dewey, 1960) .

وتستند فكرة المتصل الريفى – الحضرى من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص ، والثانى أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة . وعلى الرغم من أن أحدا لم يحصر كل تلك الفروق التى تحدث فى أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر فى بعض المجتمعات ، فإن بعض أهم هذه الفروق تتبدى فى بعض الخصائص السكانية ، والتى من بينها التباين فى التركيب المهنى ، وازدياد تقسيم العمل ، وتعقد نسق التدرج الاجتماعى والحراك الاجتماعى ، والمشاركة فى التنظيمات التطوعية ، والتساند الوظيفى ، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعى ، وطابع العلاقات الاجتماعية .

ثانيا : معايير التفرقة بين الريف والحضر

فيما يلى محاولة لتقديم تصنيف تقريبى لأهم المعايير التى يتم على أساسها تصنيف المجتمعات إلى ريفية وحضرية ، ومبررات كل من هذه المعايير .

الخصائص الديموجرافية

غالبا ما يستخدم الحجم السكانى ، أى عدد السكان كأحد اهم الفروق بين المجتمعات الريفية والحضرية . وتوجد عدة مزايا للتفرقة بين المجتمعات على أساس هذا المتغير من بينها أن البيانات الدقيقة عن حجم السكان غالبا ما تكون متاحة فى كثير من البلدان ، علاوة على أن لحجم السكان تاثيرا ملحوظا على أوجه الحياة الأخرى فى المجتمع المحلى أكثر من مجرد معرفة عدد سكانه . الا أن الأمر قد يتضمن مجازفة كبيرة عندما يتعلق بدراسة ثقافات مختلفة ، فمجتمع محلى عدد سكانه عشرون الف نسمة فى إحدى الدول النامية قد يكون أكثر تريفا من مجتمع محلى عدد سكانه عشرة الاف نسمة فى الولايات المتحدة . هذا يوضح بجلاء وجود صعوبات متعلقة باستخدامه كمعيار لتصنيف المجتمعات إلى ريفية وحضرية ، حيث لايمكن افتراض ان عدد السكان فى حد ذاته دائما ما يرتبط بمركب السمات التى ينطوى عليها مصطلحا ريف وحضر .

وقد يبدو أيضا ظاهريا أن استخدام حجم السكان كمعيار لتصنيف المجتمعات المحلية يخلو من المشاكل المنهجية . هذا يصدق إلى حد ما فى بعض البلدان التى طورت أساليب معيارية لتعداد سكانها ، غير أن هناك مخاطر فى عمل مقارنات دولية للمجتمعات المحلية على أساس حجم السكان . فكما يشير Gibbs and Davis (1958) لايوجد ضمان فى أن الاشخاص المصنفين كساكنى مدن فى دولة ما يكونون مصنفين كذلك فى دولة أخرى ، علاوة على ذلك ، فإنه حتى داخل البلد الواحد قد لاتوجد

حدود قاطعة تفصل بين المجتمعات المحلية . وتوجد صعوبة اخرى فى التفرقة بين لمجتمعات المحلية على اساس حجم السكان تتمثل فى أن المجتمعات المحلية تقع على طول متصل فيما يتعلق بعدد السكان ، لذلك فإن تحديد نقاط فاصلة بين المجتمعات الريفية والحضرية ليس دقيقا بالضرورة .

مؤشر ديموجرافى آخر كثيرا ما يستخدم فى التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية يتمثل فى نسبة عدد السكان إلى المساحة الأرضية أو مايطلق عليه الكثافة سكانية . وقد جادل البعض فى أن لكثافة السكان أثرا ملحوظا على بنيان المجتمع المحلى ، وأن التباين فى كثافة السكان ينعكس على كثير من الملامح الهامة للمجتمعات الريفية والحضرية . ولكن لايمكن أيضا افتراض أن كثافة السكان ترتبط دائما بدرجة الريفية أو الحضرية أو مع حجم السكان . فالكثافة السكانية العالية ـ مثلها مثل الحجم السكانى الكبير ـ لاتعنى بالضرورة أن أعضاء المجتمع المحلى حضريون فى اتجاهاتهم وسلوكهم . فقد يعيش عدد كبير من الناس متلاصقين جدا ولكن تفصلهم فى نفس الوقت عن المستوطنات الأخرى المجاورة مساحات كبيرة خالية ، مما يخفض من كثافة المنطقة التى يعيشون فيها ، وبالتالى تصنف كعزبة أو قرية وليس كمدينة أو حاضرة . بتعبير آخر ليس المهم الكثافة فقط ولكن أيضا توزيع السكان على المساحة .

والباحث الذى يستخدم كثافة السكان كمعيار للتفرقة بين الريف والحضر ينبغى أن يأخذ فى اعتباره أمرين ، الأول هو أنه و إن كانت الكثافة مقياسا مرضيا للحضرية فى الدول المتقدمة ، فإن ذلك قد لايصدق على واقع الدول النامية ، حيث تكون كثافة السكان مرتفعة بدرجة كبيرة فى المناطق الريفية والمناطق الزراعية . الأمر الثانى ، فى حالة استخدام كثافة السكان كمقياس للحضرية ينبغى أن يكون ذلك مرتبطا مع حجم السكان أو مع متغير آخر ، وإلا أصبحت البيانات عن كثافة السكان غير ذات مغزى . أيضا توجد مشاكل ميثودولوچية ينطوى عليها استخدام كثافة السكان كأداة

للتمييز بين أنواع المجتمعات المحلية . على سبيل المثال ، لاينبغى مقارنة كثافة السكان فى مجتمع محلى واضح التحديد مع كثافة السكان فى مجتمع محلى تمتد حدوده وتتداخل مع اقليم ريفى مجاور (Poplin ; 1979 : 30 - 31) .

الاختلافات الايكولوچية

يرى بعض المحللين أن المدن لا تنشأ الا بعد ان تتأسس علاقات عمل بين المجتمع المحلى ومنطقة إمداده بالمؤن التى يطلق عليها Hinterland وغالبا ما يضطر الحضريون إلى أخذ هذه المنطقة فى اعتبارهم عند اختيارهم لمواقعهم السكنية او مشروعاتهم الاقتصادية والتجارية على النحو الذى نلاحظه فى المجتمعات المحلية الحديثة ، التى تعتمد على التجارة مع الأشخاص الذين يقيمون بعيدا فى مناطق الإمداد تلك . هذا يدعو إلى الاعتقاد فى أن أحد الفروق الرئيسية الأخرى بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية يكمن فى طبيعة مناطق امدادها بالمؤن . عموما ، فإن المجتمعات الريفية المحلية يكون لها عادة مناطق إمداد تتسم بالصغر والبساطة ، بينما يكون للمجتمعات الحضرية مناطق أكبر حجما وأكثر نموا وتطورا ، وربما يكون هذا المعيار فى واقع الأمر واحدا من أكثر المعايير ملاءمة فى التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية .

ومناطق الامداد بالمؤن هذه يمكن التعرف عليها بطرق عدة . و إحدى هذه الطرق تتمثل فى النظر إلى هذه المناطق فى اطار ديموجرافى وايكولوچى يتضمن اهتمام عدد من سكان المنطقة المحيطة بالمجتمع المحلى وحجم وشكل هذه المنطقة . ومع ذلك ، فلا مغزى لمنطقة من هذا النوع إلا إذا كان لسكانها علاقات حيوية مع المجتمع المحلى موضع الاهتمام . هذه العلاقات يمكن أن تأخذ عدة اشكال ، فقد تكون علاقات تبادل بين المجتمع المحلى والمنطقة المجاورة تظهر فى صورة رحلات شراء دورية للمنطقة التجارية بالمجتمع المحلى ، أو زيارات لأصدقاء يقيمون بالمجتمع المحلى ، والانتفاع بالمرافق والتسهيلات الموجودة به . والعلاقة بين المجتمع المحلى ومنطقة الإمداد

يمكن أن تتضمن وجود روابط اقتصادية قد تتمثل فى اعتماد المدينة فى تجارتها وصناعتها على منطقة إمداد زراعية . وأخيرا فإن مناطق الامداد هذه قد يمكن تعريفها فى اطار أنماط التأثير ، حيث غالبا ما يمكن للمجتمع الحضرى أن يؤثر اعلاميا فى منطقة جغرافية واسعة بما يسهم فى تشكيل القيم والآراء والاتجاهات والمعارف .

على أنه ليس من السهل قياس حجم ودرجة نمو منطقة الإمداد الخاصة بمجتمع محلى معين . وإحدى الطرق المستخدمة فى هذا المجال تتمثل فى استخدام هاولى (Hawley 1950 :255 - 59) لمناطق المجتمع المحلى الأولية والثانوية . فمنطقة المجتمع المحلى الأولية تكون صغيرة نسبيا وتحيط بالمجتمع المحلى ، ويحصل سكانها على مشترواتهم من البقالة ولوازمهم اليومية الأخرى من المجتمع المحلى ، وغالبا ما تكون المناطق الأولية المتصلة بالمجتمع الريفى المحلى قليلة الكثافة السكانية ، والطرق المؤدية إليها رديئة ، بينما تكون المناطق الأولية للمدن الكبيرة مكتظة بالسكان ، ويمكن الوصول إليها من عدة طرق .

من ناحية أخرى ، لاتملك المجتمعات الريفية الصغيرة مناطق ثانوية . والمنطقة الثانوية هى تلك التى يتم فيها التبادل على أساس غير منتظم والذى يتضمن المشتروات من السلع المعمرة والخدمات الطبية والثانوية والمالية المتخصصة وعناصر الترفية النادرة ، إلى غير ذلك . وغالبا ما يفتقد المجتمع المحلى الريفى منطقة ثانوية متطورة ، ويعتمد فى ذلك على منطقة ثانوية واقعة فى نطاق مجتمع محلى حضرى .

مما سبق يبدو أن وجود أو غياب منطقة ثانوية متطورة تحيط بالمجتمع المحلى تمثل أساسا للتمييز بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، فلو كان مجتمع محلى معين يخدم كمركز تجارى ومالى وقانونى وادارى لمنطقة أكبر فإننا بلاشك ننظر إليه كحضر بصرف النظر عن حجم أو كثافة السكان .

الفروق الاجتماعية - الثقافية

عندما يتساءل الناس عما إذا كان المجتمع المحلى ريفيا أو حضريا ، فإنهم قد يكونون مهتمين بدرجة ما بحجم وكثافة سكانه ، ولكنهم مع ذلك قد يكونون مهتمين أكثر باسلوب حياة سكانه ، أى بكيفية حصولهم على قوتهم ، وطبيعة علاقاتهم ببعضهم . باختصار ماهى الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى ؟

لقد قدمت تحليلات كثيرة للفروق الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، وهناك اتفاق كبير على وجود خمسة فروق اجتماعية - ثقافية أساسية بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية هى كما يلى :

(١) يتمتع الشخص الحضرى بدرجة اكبر من المجهولية Anonomity مقارنة بالريفى ، حيث يمكنه الهروب من نطاق ملاحظة الأصدقاء والعائلة والمعارف بالذهاب إلى وسط البلد أو ارتياد مسرح أو دار سينما على سبيل المثال ، وقد يعيش الفرد الحضرى فى شقة لسنوات عديدة دون أن يتعرف على جاره . أما الشخص الذى يعيش فى مجتمع محلى ريفى فانه عادة ما يكون معروفا لمعظم أعضاء المجتمع المحلى الآخرين ، ولكى يهرب من نطاق ملاحظاتهم أو رؤيتهم قد يتحتم عليه مغادرة العزبة أو القرية . ولاشك فى أن هذه السمة يمكن أن يعزى إليها بدرجة كبيرة شدة الضبط الاجتماعى غير الرسمى الذى تتسم به عادة المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية ، والذى كثيرا ما يضع قيودا على سلوك الأفراد وحريتهم فى تبنى بعض الأفكار والأنماط السلوكية التى قد لاتتوافق مع تقاليد المجتمع أو توقعات أعضائه .

(٢) يوجد تباين واضح فى التركيب المهنى للمجتمعات الريفية والحضرية ، وعلى وجه التحديد تتسم المناطق الحضرية بدرجة أعلى من تقسيم العمل . ففى حين يعمل أكثر من نصف القوى العاملة فى المجتمع الريفى بالزراعة أو بيع السلع والخدمات للسكان الزراعيين ، فإن الناس فى المدن يعملون فى العديد من المهن ، ولايعمل فى مهنة واحدة سوى جزء بسيط منهم .

(٣) المجتمع الحضرى عادة ما يكون أكثر تباينا فى انتماءاته من المجتمع الريفى ، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أن المجتمع الريفى أقل تباينا من المجتمع الحضرى من حيث التركيب المهنى ، يمكن القول أيضا بأن نسبة أكبر من سكان المجتمع الريفى قد تنتمى إلى نفس الحزب ، أو تحضر إلى نفس المسجد أو الكنيسة ، أو تشترك فى خلفية عرقية واحدة . من ناحية أخرى ، فإن المجتمع الحضرى يضم اناسا من خلفيات مختلفة ، وأساليب معيشية متباينة ، كما يتسم بتعدد المنظمات والهيئات .

(٤) تختلف طبيعة علاقات الناس ببعضهم فى المجتمعات الريفية عنها فى المجتمعات الحضرية . حيث تتسم العلاقات الاجتماعية فى المناطق الحضرية بدرجة أكبر من الرسمية واللاشخصية . فمن المؤكد ألا يستطيع الحضرى أن يقيم علاقات أولية مع كل الناس الذين يتعامل معهم . فى حين أن الريفى قد يعرف معظم الناس الذين يتعامل معهم معرفة شخصية ، حتى عندما يبدو الأشخاص الذين يتعامل معهم غرباء بالنسبة له فإنه لايتحرج فى تحيتهم أو تقديم المساعدة لهم أو سؤالهم عن أسمائهم وأماكن اقامتهم وطبيعة أعمالهم .

(٥) فإن الحضريون يقيمون بعضهم البعض إلى حد كبير على أساس من الرموز الظاهرة للمكانة الاجتماعية . فى المدن غالبا ما يقيم الناس بعضهم البعض على أساس مستوى الحى الذى يقيمون فيه ، وطراز العربة التى يمتلكونها ونوعية الملابس التى يرتدونها . أما فى المجتمعات الريفية فإن الناس يعرفون بعضهم معرفة شخصية ، لذلك فهم قادرون على الحكم على الاشخاص وتقييمهم وتحديد مكانتهم على اساس خصائصهم الشخصية (Poplin, 1979 : 33 - 34) .

ثالثا : تعريف الريف والحضر فى مصر

اتخذت مصر من التقسيم الادارى لبلدانها المختلفة أساسا لتصنيف هذه البلدان –

أو المجتمعات المحلية - إلى ريفية وحضرية . وعلى أساس هذا التقسيم تعتبر المدن حضرا ، بينما تعتبر القرى وتوابعها من عزب وكفور وغيرها ريفا ، وقد تم الأخذ بهذا التعريف للريف والحضر فى مصر ابتداء من التعداد العام للسكان الذى أجرى فى ١٩٧٦ . والتقسيم إلى مدن وقرى هو تقسيم وزارة الادارة المحلية . والمدينة يفترض فيها أن تكون بلدة كبيرة ذات مرافق وأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة وأكثر تحضرا نسبيا بمقارنتها بالقرى . ويعتبر هذا المقياس تقديريا حيث يمكن تحويل بعض القرى إلى مدن إذا ما طرأ عليها تغيرات تبرر ذلك . وفى ظل نظام الإرادة المحلية يشكل لكل مدينة مجلس محلى ، أما القرى وتوابعها فيشكل لكل مجموعة منها مجلس قروى يكون مقره إحدى هذه القرى .

ويعتقد بوجود ارتباط قوى بين الوضع الادارى وكثير من المتغيرات الأخرى المستخدمة فى التصنيف الريفى ـ الحضرى ، حيث تعتبر القرى عادة أصغر من المدن من حيث عدد السكان ، وأقل كثافة ، وأكبر من حيث نسبة العاملين بالزراعة ، وأقل تباينا من حيث التركيب المهنى لسكانها ، أو التنظيمات الاجتماعية الموجودة بها ، وأقل من حيث درجة التخصص وتقسيم العمل وفى معدل الحراك الاجتماعى ، وأقل اعتماداً على الرموز المظهرية كمؤشرات للطبقة الاجتماعية ، وينتشر بها نمط العلاقات الأولية وأساليب الضبط الاجتماعى غير الرسمى أكثر من المدن . ومن ثم قد يمكن القول أن هذا المعيار الادارى يجمع الكثير من مزايا المعايير الأخرى ، بما فيها سهولة استخدامه .

رابعا : علم الاجتماع الريفى ودراسة السكان الريفيين

فى الوقت الذى أخذت فيه بعض الدول بفكرة التصنيف الريفى - الحضرى ، وتحسين المقاييس المستخدمة فى هذا الشأن ، فإن بعض المحللين للشئون الاجتماعية والحضرية فى بعض الدول أصبح لديهم شعور بأنه لم يعد من السهولة بمكان وضع

ريف محدد يمكن بمقتضاه إجراء مثل هذا التقسيم فى الوقت الحاضر ، حيث إن تقدم التكنولوجى السريع فى العصر الحديث وانتشار وسائل الاعلام الجماهيرى ، تقدم وسائل الاتصال والانتقال قد أدى إلى تقريب كبير بين خواص الحياة الريفية الحضرية ، وأن الاختلافات الكثيرة التى كانت موجودة فيما مضى تقل باستمرار بشكل لايجعل من السهل وضع تعريف محدد للفصل بين الريف والحضر .

ومع أن ازدياد التقارب بين خصائص الريف والحضر يعتبر حقيقة ملموسة الا أن الواقع مازال يؤكد وجود مثل هذه الفروق وبخاصة فى الدول النامية ومنها مصر ، الأمر الذى يبرر الاهتمام بالدراسة العلمية المتخصصة للمجتمع الريفى ، لتوفير المعارف العلمية التى يمكن الاهتداء بها فى فهم الظواهر الريفية وتشخيص المشاكل الريفية ، حتى يمكن وضع الحلول السليمة لها ، ومن ثم المساهمة فى رفع مستوى معيشة السكان الريفيين وتقريب الفجوة بين الريف والحضر . وهذه هى مهمة علم الاجتماع الريفى فى المقام الأول ، والذى يمكن تعريفه هنا بأنه الدراسة العلمية للعلاقات الانسانية فى البيئة الريفية ، والذى يمكن وصفه بأنه شكل خاص من علم الاجتماع . فبينما يعنى علم الاجتماع العام بالخصائص والعلاقات التفاعلية المشتركة فى كل الظواهر الاجتماعية ، فإن علماء الاجتماع الريفى يقصرون اهتمامهم على طائفة الظواهر الاجتماعية التى تحدث فى البيئة الريفية .

لقد حاول لورى نيلسون Lory Nelson (1955) توضيح مجال علم الاجتماع الريفى فذكر أن له ثلاثة أبعاد أسماها العرض والطول والعمق . « والعرض » يعنى أنه لايقتصر على وصف مجالات الحياة فى المجتمع المحلى فى جانبها الأفقى فقط ، ولكنه يتضمن كافة أشكال الاتصال والعلاقات المتعددة فى نطاق الحيز المكانى ، بمعنى أنه يهتم بتلك الوظائف التى تصنع الحياة الاجتماعية للإنسان الريفى ، لذا فإنه مجال عريض الاتساع بقدر ما تتنوع صور العلاقات والاتصالات الاجتماعية .

ولمجال علم الاجتماع الريفى « طول » أيضا حيث لايقتصر على وصف وتحليل المجتمع الريفى كما هو قائم ، ولكنه يدرك أهمية بعد الزمن ، أى يدرك أن المجتمع المحلى فى وضعه القائم إنما هو نتاج فترة طويلة من التغير والتراكم الثقافى ، أى أنه نتاج عملية تطورية ، لذا فإن دارس المجتمع المحلى ينبغى أن يكون واعيا بالبعد الزمنى المتعلق ببياناته ، وهذا يتطلب معارف عن القوى ـ سواء الداخلية أو الخارجية ـ التى ساعدت فى الماضى على تشكيل الظواهر الاجتماعية على الصورة التى عليها .

والبعد الثالث من أبعاد مجال علم الاجتماع الريفى هو « العمق » ، فلو كنا نريد أن نفهم الحياة الكلية للجنس البشرى فهما متكاملا فإننا فى حاجة إلى أن نعرف أكثر عن طبيعة الفرد ذاته ، أى احتياجاته ودوافعه واتجاهاته إلى غير ذلك من أشكال السلوك غير الظاهر ، والذى تنتج عنه أنواع الاستجابات باختلاف الأماكن والأزمنة ، لماذا تتغير التقاليد والأعراف ؟ كيف تتعدل النظم القيمية ؟ كيف يمكن قياس ووصف عمليات التفاعل الاجتماعى ؟ . هذه أمثلة قليلة للأسئلة التى يسعى للاجابة عليها علم الاجتماع الريفى من خلال البعد الثالث .

ويمكن تصنيف أهداف علم الاجتماع الريفى إلى أهداف نظرية وتطبيقية . فمن الناحية النظرية يسعى هذا العلم إلى اكتشاف الحقائق المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الريفية ، والربط بينها بشكل يمكن معه فهم ووصف وتحليل طبيعة وتكوين ووظائف وسلوك الظواهر تحت الظروف المعينة . أما من الناحية التطبيقية فإن علم الاجتماع الريفى يسعى إلى اكتشاف الحقائق المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية الريفية بغرض الاستفادة منها فى وضع السياسات الكفيلة بحلها .

ولتوضيح علاقة علم الاجتماع الريفى بدراسة السكان الريفيين يمكن القول بأن العلاقات الانسانية فى البيئة الريفية التى تعتبر مجال دراسة علم الاجتماع الريفى ، هى تلك العلاقات القائمة بين السكان الريفيين ، الذين يمكن النظر إليهم باعتبارهم

كتلة بشرية متفاعلة متغيرة ، تشكل أهم عناصر البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى . فمن هؤلاء السكان تتكون الجماعات المختلفة بمراكزها وأدوارها الاجتماعية المتباينة ، وهم الذين يصنعون ثقافتهم التى توجه معاييرها وقيمها سلوكهم ، وتنظم علاقاتهم ، وتحدد أهدافهم ، من أجل أن يعود ذلك بالنفع عليهم ، أى أنهم وسيلة ذلك السعى وهدفه فى نفس الوقت . وفى ضوء تلك الأهمية الحيوية للسكان فى المجتمع الريفى ـ وفى المجتمع بصفة عامة ـ فلا غرابة فى اعتبار السكان أحد أهم ميادين الدراسة فى علم الاجتماع بصفة عامة ، وفى علم الاجتماع الريفى بصفة خاصة ، باعتباره شكلا خاصا من علم الاجتماع ، ويشهد على ذلك الكم الهائل من الدراسات التى تناولت الجوانب السكانية المختلفة فى دراسات المتخصصين فى علم الاجتماع الريفى .

فالمتفحص للدراسات المنشورة ـ على سبيل المثال فى مجلة علم الاجتماع الريفى Rural Sociology التى تصدر فى الولايات المتحدة الامريكية ، وتصدرها جمعية علم الاجتماع الريفى منذ عام ١٩٣٥ ـ يجد عددا كبيرا من الدراسات المنشورة فى هذه المجلة المتميزة تتناول موضوعات سكانية .

وفى واقع الأمر ، فإن علماء الاجتماع الريفى يستفيدون فى تحليلهم للظواهر الاجتماعية الريفية من المعطيات السكانية ، فحجم السكان الريفيين وكثافتهم ونمط إقامتهم ومعدلات خصوبتهم ووفياتهم وتكوينهم النوعى والعمرى إلى ماغير ذلك من خصائصهم الديموجرافية تعتبر ـ كما سيتضح لاحقا ـ معطيات هامة فى تحليل سلوكهم الاجتماعى ، وفهم طبيعة مشاكلهم ، وتحديد احتياجاتهم ، وفى الدلالة على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى مستويات معيشتهم ، وامكانيات تنميتهم ، مما يساعد على توفير البيانات والمعارف الضرورية التى تطلبها السياسات والبرامج التنموية الريفية الملائمة ، وهو الأمر الذى يساعد على تحقيق الأهداف التطبيقية لعلم الاجتماع الريفى .

من ناحية أخرى ، فإن المتغيرات السكانية تخضع نفسها كبر كثر من غيرها من المتغيرات الاجتماعية الأخرى للقياس الإحصائى والكمى ، وهى لذلك تستند إلى قاعدة صلبة من البيانات الاحصائية والأسانيد الإمبيريقية . ولذا فإن تحليل الظواهر السكانية فى علاقتها بالظواهر الاجتماعية يزيد من قدرتنا على الوصول إلى مستويات عالية من التعميم والتجريد للوقائع والمعطيات الامبيريقية ، ويزيد بالتالى من قدرتنا على بناء وتطوير نظرية علم الاجتماع الريفى ، وفى ذلك مساهمة حقيقية فى تحقيق الاهداف النظرية لعلم الاجتماع الريفى .

الفصل الثانى

حجم السكان الريفيين

أولاً : النمو السكانى

ثانياً : الخصـــوبة

ثالثاً : الوفيـــات

رابعاً : الهجـــرة

حجم السكان الريفيين

أولاً : النمو السكان

اتجاه النمو السكانى

يتأثر حجم السكان بطريقة مباشرة بثلاثة عوامل هى المواليد والوفيات والهجرة ، وتتأثر هذه العوامل بدورها بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيولوچية . ويعرف التغير فى حجم السكان بالنمو السكانى Population Growth ، وقد يكون هذا التغير بالزيادة أو النقصان . ويحسب النمو السكانى فى مجتمع معين فى سنة معينة عن طريق اضافة الزيادة الطبيعية التى حدثت خلال هذه السنة إلى صافى الهجرة . والزيادة الطبيعية عبارة عن الفرق بين عدد المواليد والوفيات ، أما صافى الهجرة فهو عبارة عن الفرق بين عدد المهاجرين من المجتمع والمهاجرين إليه . ويمكن وضع هذه العلاقة فى صورة المعادلة التالية :

النمو السكانى (الزيادة أو النقص) = الزيادة الطبيعية + صافى الهجرة

أو = (عدد المواليد ـ عدد الوفيات) + (عدد الوافدين ـ عدد النازحين) .

وإذا ما قسم النمو السكانى على جملة عدد السكان فى المجتمع وضرب الناتج فى مائه أو فى ألف نحصل على معدل النمو السكانى .

وينال موضوع النمو السكانى اهتماما كبيراً فى الوقت الحالى نظراً لأن معدلات النمو الحالى بين أكثر شعوب العامل قد بلغت حدودا لم تبلغها من قبل . وقد زاد الاهتمام بمعرفة اتجاهات النمو السكانى ومداه فى الدول التى تعنى بوضع خطط ومشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تأتى ملائمة للاحتياجات

الحقيقية للسكان فى ضوء الموارد والامكانات المتاحة .

ولئن كانت كثير من الدول النامية تسعى إلى خفض معدلات نمو سكانها حتى يتواءم حجم سكانها مع حجم مواردها المحدودة ، فإن بعض الدول الأخرى تشجع على زيادة عدد سكانها بالقدر الذى يسمح لها باستغلال ما فى حوزتها من موارد وفيرة .

وقد زاد الاهتمام بالنمو السكانى فى مصر وعلاقته بمقدار الموارد الاقتصادية المتاحة بعد أن أصبح هناك احساس عميق بأن تزايد السكان بمعدلاته المرتفعة يلتهم ثمار عمليات التنمية ، ويقضى على كل أمل فى رفع مستوى معيشة السكان المصريين ، بل ويتهدد مستقبلهم .

ولقد شهدت مصر تطوراً كبيراً فى حجم سكانها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، حيث زاد عدد السكان من حوالى ٢,٥ مليون نسمة فى بداية القرن التاسع عشر إلى حوالى عشرة ملايين نسمة فى نهايته ، بما يعنى أن سكان مصر قد ضاعفوا أنفسهم أربع مرات تقريبا . ولقد بدأ هذا التزايد السريع لسكان مصر على وجه التحديد منذ العشرينات من القرن التاسع عشر حين بدأت ثورتا الرى والزراعة اللتان احدثتا تحولاً جذريا فى الاقتصاد الزراعى المصرى ، حيث تحول من اقتصاد الكفاية المعيشية إلى اقتصاد التصدير . ففى الفترة من ١٨٢١ إلى ١٨٩٧ زادت الرقعة الزراعية من ٢,٠٣٢ ألف فدان إلى ٥,٠٨٨ ألف فدان ، بما يعنى أنها زادت بنسبة ٢٥٠,٤٪ خلال أرباع قرن ، ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة وأغلبها فى الدلتا . وفى السنوات (٣٨ - ١٨٤٢) بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ألف قنطارا ، ثم ارتفع إلى ٥,٢ مليون قنطار فيما بين (٩٣ - ١٨٩٧) .
وإذا كانت قيمة صادر القطن هى أساس رأس المال الذى أمكن به تحديث الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، فإن القطن ـ أكثر من أى شيئ آخر فى الزراعة المصرية ـ يعد الآداة الأساسية فى رفع معدل المواليد . (سعودى وعبد الحميد ، ١٩٩٤ :٨) .

وقد واصل عدد السكان المصريين زيادته المطردة خلال القرن العشرين ، حيث تضاعف اربع مرات ونصف تقريبا خلال الفترة مابين تعدادى (١٩٠٧ و ١٩٨٦) ، فبينما بلغ عدد السكان المصريين حوالى ١١,٣ مليون نسمة فى تعداد ١٩٠٧ ، فإنه قد وصل إلى قرابة ٥٠,٥ مليون نسمة فى تعداد ١٩٨٦ (جدول ١) . كما أن نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة مابين تعدادى (١٩٧٦ و ١٩٨٦) تبلغ ٢,٣ ٪ ، وهى تقريبا تساوى ضعف أو أكثر من ضعف نسبة الزيادة السنوية بين تعدادات (١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧) ، وهى أعلى نسبة زيادة مسجلة لفترات مابين التعدادات ويتبين من الدراسة التى قام بها عودى وعبد الحميد (١٩٩٤) لمعدل النمو السنوى لسكان مصر خلال الفترة التى تمتد بين تعدادى (١٨٩٧ و ١٩٨٦) مايلى :

١ - اتجه معدل النمو السنوى نحو الانخفاض باستمرار عقداً بعد عقد خلال الثلاثين سنة الواقعة بين تعدادى ١٨٩٧ و ١٩٢٧ ، فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع باطراد خلال هذه الفترة ، فإن معدل النمو السنوى كان على العكس فى هبوط موصول ، إذ انخفض من ١,٤٥ ٪ فى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٢٧) إلى ١,٢٧ ٪ فى الفترة (١٩٠٧ - ١٩١٧) ، ثم إلى ١,١ ٪ فى الفترة (١٧ - ١٩٢٧) ، وهو أدنى معدل سجل فى الفترة الحديثة . وهذا الانخفاض المطرد فى معدل النمو السكانى يمكن تفسيره فى ضوء : (أ) أن الموارد لم تعد تتزايد بنفس سرعة تزايد السكان رغم أن هذه الفترة شهدت ثمار إنشاء خزان أسوان ثم تعليته الأولى . ففى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٢٧) لم تزد المساحة المزروعة إلا ٤٥٦ ألف فدان حيث زادت من ٥,٠٨٨ ألف فدان إلى ٥,٥٤٤ ألف فدان ، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ نحو ٩ ٪ وهى أقل من نسبة الزيادة الكلية للسكان (٤٥,٨ ٪) . أما المساحة المحصولية فقد زادت من ٦,٧٦٤ ألف فدان سنة ١٨٩٧ إلى ٨,٦٦١ ألف فدان سنة ١٩٢٧ نظراً لاستكمال التحول من الرى الحوضى إلى الدائم ، غير أن نسبة الزيادة الكلية (٢٨ ٪)

جدول (١)

نمو سكان مصر خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦)

سنوات التعداد	الفترة بين التعدادين (بالنسبة)	عدد السكان	الزيادة الكلية بين التعدادين		الزيادة السنوية	
			الحجم	النسبة المئوية للزيادة	الحجم	النسبة المئوية للزيادة
١٨٩٧	-	٩,٧٤٨,٩٠٦	-	-	-	-
١٩٠٧	١٠,١٦	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٣٨,٤٥٣	١٥,٨	١٥١,٤٢٢	١,٦
١٩١٧	٩,٦٨	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١٥١,١٩٤	١,٣
١٩٢٧	٩,٩١	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١٤٨,٠٢٧	١,٢
١٩٣٧	١٠,١٢	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١٦٩,٢٨٢	١,٢
١٩٤٧	١٠,٠٠	١٩,٠٢١,٨٤٠	٣,٠٨٩,١٤٦	١٩,٤	٣٠٨,٩١٥	١,٩
١٩٦٠	١٢,٤٧	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٧,٠٦٣,٤٨٦	٣٧,١	٥٢٤,٢٨٦	٢,٧
١٩٦٦	٥,٦٩	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٣,٩٩٠,٥٣٢	١٥,٢	٧٠١,٢٢٤	٢,٧
١٩٧٦	١٠,٤٧	٣٨,١٩٨,٢٠٤	٨,١٢٢,٣٤٦	٢٧,٠	٧٧٥,٧٧٣	٢,٦
١٩٨٦	١٠,٠٠	٥٠,٤٥٥,٠٤٩	١٢,٢٥٦,٨٤٥	٣٢,١	١,٢٢٥,٦٨٥	٣,٢

المصدر : سعودى ، محمد عبد الغنى ووسيم عبد الحميد ١٩٩٤ - السكان والغذاء فى مصر-الأهرام الإقتصادى - العدد ٧٩ - ص ٢٤ .

جدول (٢)

المعدل السنوى لنمو سكان مصر

خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦)

الفترة	معدل النمو السنوى (٪)
١٨٩٧ - ١٩٠٧	١,٤٥
١٩٠٧ - ١٩١٧	١,٢٧
١٩١٧ - ١٩٢٧	١,١٠
١٩٢٧ - ١٩٣٧	١,١٢
١٩٣٧ - ١٩٤٧	١,٧٩
١٩٤٧ - ١٩٦٠	٢,٢٧
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢,٥٢
١٩٦٦ - ١٩٧٦	٢,٣١
١٩٧٦ - ١٩٨٦	٢,٨٢

المصدر : سعودى ، محمد عبد الغنى ووسيم عبد الحميد ـ مرجع سابق ـ ص ٣٢ .

جاءت ـ هي الأخرى ـ دون نسبة الزيادة الكلية للسكان . (ب) أن المجتمع المصرى قد تعرض إلى انكماش سكانى فى عام ١٩١٨ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بسبب زيادة معدلات الوفيات (المسجلة ٣٩,٦ فى الألف ، والمعدلة ٤٩ فى الألف) على معدلات المواليد (المسجلة ٣٨,٩ فى الألف والمعدلة ٤٦,٣ فى الألف) . انقلب اتجاه معدل النمو السنوى للسكان من الهبوط إلى الصعود ، فارتفع إلى ١,١٣ ٪ فى الفترة (٢٧ - ١٩٣٧) ، ثم إلى ١,٧٩ ٪ فى الفترة (٣٧ - ١٩٤٧) ويرجع هذا الصعود فى معدل النمو إلى التوسع الزراعى والاستصلاحى نتيجة تعلية خزان أسوان الثانية وبداية التصنيع المحدودة ، وإن كان من الراجح أن معدل النمو فى الفترة (٣٧ - ١٩٤٧) مرتفع نسبياً بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من تضخم .

٣ - اندفع معدل النمو السنوى للسكان فى الارتفاع ، إذ طفر إلى ٢,٣٧ ٪ فى الفترة (٤٧ - ١٩٦٠) ، ثم إلى ٢,٥٣ ٪ فى الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) . والواقع أن انطلاق مصر الثورة نحو الاصلاح الزراعى والتنمية الزراعية والصناعية كفيل بتفسير ذلك النمو الكبير .

٤ - وانحسر معدل النمو السكانى قليلاً فى السنوات العشرة المحصورة بين ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، حيث انخفض معدل النمو إلى ٢,٣١ ٪ ، وهذا الانخفاض الطفيف فى المعدل السنوى لنمو السكان يمكن أن نرجعه إلى : (أ) عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف حتى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فللحرب ضحاياها من العسكريين والمدنيين ، ومعظمهم فى سن الانجاب ، كما أن حالة الحرب تؤدى إلى عدم استقرار الأحوال السكانية وانخفاض معدلات الخصوبة . (ب) بطء تنفيذ مشروعات التنمية فى أواخر الستينات ، ثم ماأدت إليه التراكمات من أزمة اقتصادية فى أوائل السبعينات .

٥ - عاد معدل النمو السنوى للسكان إلى الاندفاع فى الارتفاع حتى بلغ علوا شاهقاً ، إذ قفز إلى ٢,٨٢ ٪ فى الفترة المحصورة بين آخر تعدادين (٧٦ - ١٩٨٦) ،

وهو أعلى معدل عرفته مصر فى تاريخها السكانى الحديث (جدول ٢) . والخلاصة أن حجم سكان مصر لم يكن يتزايد بالطرد فحسب ، ولكن كان حجم النمو الصافى هو الآخر فى تزايد مستمر ، وفى النتيجة فإن المدى الزمنى الذى يستغرقه السكان لمضاعفة أنفسهم يقل باطراد . فمن دراسة إيقاع النمو يتضح أن عدد السكان تضاعف كل نصف قرن فى الفترة (١٨٤٦ - ١٩٤٧) ، على حين تضاعف عدد السكان فى ربع قرن تقريباً - أى فى نصف المدة السابقة - فى النصف الثانى من القرن الحالى . ومن ثم يمكن القول بأن مصر قد مرت خلال القرن العشرين بمرحلتين متميزتين من مراحل النمو السكانى :

(أ) مرحلة النمو المعتدل : وقد عاشتها مصر خلال النصف الأول من القرن الحالى ، حيث بلغ معدل النمو السكانى فى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٤٧) نحو ١,٤ ٪ سنوياً .

(ب) مرحلة النمو السريع : وقد دخلتها مصر منذ عام ١٩٤٧ ، أى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولم تزل تعيش فى هذه المرحلة حتى الآن ، إذ قفز المعدل السنوى لنمو السكان إلى ٢,٧ ٪ فى الفترة (٤٧ - ١٩٨٦) ، أى حوالى ضعف معدل النمو فى المرحلة السابقة . ومن ثم فإن بداية هذه الفترة (١٩٤٧) هى التى شهدت تحولاً أساسياً فى اتجاهات النمو السكانى ، إذ انتقلت مصر من نمط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة وبالتالى بتزايد معتدل ، إلى نمط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة ، وبالتالى بتزايد سريع ، فكانت مرحلة الانفجار السكانى الذى يعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة . (سعودى وعبد الحميد ، ١٩٩٤ : ١٥ - ١٦) .

وتشير البيانات الحديثة إلى انخفاض ملموس فى معدل النمو السكانى حيث بلغ ٢,٣٨ ٪ فى ١٩٩٣ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء ، ١٩٩٣) .

ويتوقع أن يتجاوز عدد السكان المصريين سبعين مليونا فى عام ٢٠٠١ . على أن الزيادة فى عدد السكان وفى معدل نموهم لاتكفى فى حد ذاتها لاظهار ما تحتوى عليه الظاهرة السكانية من تحديات فى الحاضر والمستقبل ، ولكن الأهم هو نسبة عدد السكان ومعدلات نموهم إلى كمية الموارد المتاحة ومعدلات نموها .

التطور العددى والنسبى للسكان الريفيين

وطبقا لتعداد ١٩٨٦ فإن السكان الريفيين ـ وهم سكان القرى وتوابعها ـ يبلغ عددهم حوالى ٢٧ مليون نسمة . ويشكل هذا العدد حوالى ٥٦٪ من جملة عدد السكان المصريين ، فى حين يبلغ عدد السكان الحضريين (أى سكان المدن) حوالى ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٤٪ من جملة السكان المصريين البالغ ٤٨,٢ مليون نسمة فى ١٩٨٦ (بدون المصريين الموجودين بالخارج فى ١٩٨٦ (جدول ٣) . وقد بلغ عدد السكان الريفيين فى بداية ١٩٩٤ حوالى ٣٢,٣ مليونا (الأهرام ، ١٩٩٤ ب) . ويلاحظ أن نسبة السكان الريفيين لم يطرأ عليها الا تغيرا طفيفا منذ ١٩٧٦ ، حيث كانت ٥٦,٢٪ فى تلك السنة ، كما أن متوسط معدل الزيادة السنوية للسكان الريفيين قد بلغ حوالى ٣,١٪ خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ وهو ما يقارب متوسط معدل الزيادة السنوية للجمهورية ككل خلال هذه الفترة والتى يبلغ حوالى ٣,٢٪ .

غير أن تطور نسبة السكان الريفيين قبل تعداد ١٩٧٦ توضح أن هذه النسبة ظلت تقل باستمرار وبدرجة كبيرة نسبياً حيث كانت حوالى ٨١٪ فى ١٩٠٧ ، ووصلت إلى ٥٦,٢٪ فى ١٩٧٦ . ولم تقل هذه النسبة فى ١٩٨٦ إلا بقدر ضئيل حيث بلغت ٥٦٪ . غير أن تطور نسبة السكان الريفيين قبل تعداد ١٩٧٦ يوضح أن هذه النسبة كانت تقل باستمرار ، وبدرجة كبيرة نسبياً حيث كانت حوالى ٨١٪ فى ١٩٠٧ ووصلت إلى ٥٦,٢٪ فى ١٩٧٦ .

جدول (٣)

عدد ونسبة السكان الريفيين والحضريين فى الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩٨٦ .

السنة	عدد السكان بالمليون		%	
	الريفيون	الحضريون	الريفيون	الحضريون
١٩٠٧	٩,١٤	٢,١٤	٨١,٠	١٩,٠
١٩١٧	١٠,٠٥	٢,٦٧	٧٩,٠	٢١,٠
١٩٢٧	١٠,٨٤	٣,٣٤	٧٦,٤	٢٣,٦
١٩٣٧	١١,٩٣	٤,٠٠	٧٥,٠	٢٥,٠
١٩٤٧	١٣,٠٩	٥,٨٨	٦٩,٠	٣١,٠
١٩٦٠	١٦,٢٥	٩,٧٣	٦٢,٥	٣٧,٥
١٩٧٦	٢٠,٥٩	١٦,٠٤	٥٦,٢	٤٣,٨
١٩٨٦	٢٧,٠٠	٢١,٢٠	٥٦,٠	٤٤,٠

المصدر : حسبت استنادا إلى التعدادات العامة للسكان ١٩٠٧ - ١٩٨٦ .

وقد كان يعزى المعدل المتناقص للسكان الريفيين مقارنة بالمعدل المتزايد للسكان الحضريين فى المقام الاول إلى الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر ، وليس إلى نقص خصوبة السكان الريفيين مقارنة بالسكان الحضريين ، وذلك سعياً وراء فرص عمل وخدمات أفضل فى المناطق الجضرية . وقد كان من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه فى السنوات المقبلة ، غير أن عدم حدوث تغير جوهرى فى نسبة السكان الريفيين فى تعداد ١٩٨٦ عنها فى ١٩٧٦ يخالف إلى حد كبير التوقعات السابقة .

وفى ظل عدم توافر دراسات حديثة عن هذا الموضوع يصعب ايجاد تفسير قاطع لعدم حدوث التناقص فى نسبة السكان الريفيين ، حيث لايمكن الجزم بأن تيار الهجرة من الريف إلى الحضر قد تقلص نتيجة للتحسن النسبى فى مستوى الخدمات وتوفر فرص العمل فى المناطق الريفية ، أو نتيجة لتدهور مستوى الخدمات وزيادة الضغط على المساكن وقلة فرص العمل فى المناطق الحضرية . كذلك لايمكن الجزم بأن تيار الهجرة من الحضر إلى الريف قد زاد نتيجة لأسباب مشابهة ، ولايمكن أيضاً التنبؤ بأن مصر فى طريقها إلى حدوث ظاهرة هجرة منعكسة ، أى زيادة الهجرة من الحضر إلى الريف ، كما حدث مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر السبعينات ، وذلك فى غيبة الدراسات العلمية عن هذا الموضوع .

على أنه ينبغى الإشارة إلى أنه وإن كانت نسبة السكان الريفيين لم يطرأ عليها تغير جوهرى خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ الا أن عدد السكان الريفيين قد زاد بحوالى ٦,٥ مليون نسمة خلال هذه الفترة ، كما زاد عدد السكان الحضريين بحوالى ٥,٢ مليون نسمة ، الأمر الذى يشير إلى استمرار زيادة الضغط السكانى على الموارد ، وبخاصة الموارد الأرضية .

وقد ترتب على التزايد السريع لسكان المدن الكثير من المشكلات الصعبة والمعقدة لعل من أهمها : (أ) البطالة ، حيث وصل عدد المتعطلين فى المدن نحو المليون متعطل بنسبة سدس جملة قوة العمل فى المدن حسب تعداد ١٩٨٦ ، هذا إلى جانب أن التحول المهنى الحديث فى مصر وتضخم قطاع الحرف يعد فى أغلب الأحيان تحولاً من الإنتاج إلى الإستهلاك . (ب) ابتلاع المدن فى نموها للأراضى الزراعية الملاصقة مباشرة للمنطقة المبنية ، وغالباً ماتكون أكثر الأراضى الزراعية إنتاجية ، وبالتالى يسفر النمو غير الموجه عن خسارة هذه الأراضى المنتجة . (جـ) زيادة الطلب على الغذاء لإشباع حاجات الوافدين الجدد إلى المدن (سعودى وعبد الحميد ، ١٩٩٤ : ٢٢) .

طريقة تقدير عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية

يمكن تقدير عدد السكان فى نهاية فترة معينة بمعرفة عدد السكان فى بداية الفترة على أساس المتوالية الهندسية من العلاقة التالية :

العدد فى نهاية الفترة = العدد فى بداية الفترة (١ + ى)^{ق}

= العدد فى بداية الفترة × ق لو (١ + ى)

حيث ى معدل الزيادة السنوية ، ق عدد السنوات بين الفترتين

ويمكن حساب معدل الزيادة السنوية ى بمعرفة عدد السكان فى بداية ونهاية فترة زمنية معينة كالتالى :

$$(١ + ى)^{ق} = \frac{\text{العدد فى نهاية الفترة}}{\text{العدد فى بداية الفترة}}$$

$$(١ + ى)^{ق} = \sqrt[ق]{\frac{\text{العدد فى نهاية الفترة}}{\text{العدد فى بداية الفترة}}}$$

بأخذ لوغاريتمات نجد أن :

لو (١ + ى) = ١ / ق [لو العدد فى نهاية الفترة ـ لو العدد فى بداية الفترة] (المصرى ، ١٩٦٨ : ٤١٦) .

ثانيا : الخصوبة

مفهوم الخصوبة البشرية

يفرق دارسو السكان عند تناولهم لموضوع الانسال أو التكاثر بين

الخصوبة Fertility والتى تشير إلى العدد الفعلى للأطفال الذين تلدهم المرأة خلال فترة خصوبتها ، وبين القدرة الحيوية Fecundity والتى تعنى العدد الذى يمكن للمرأة إنجابه من الناحية البيولوچية . ومما لا شك فيه أن العدد الذى يمكن للمرأة إنجابه خلال فترة خصوبتها التى قد تمتد إلى ٣٥ سنة أكبر كثيراً من العدد الذى تقوم بإنجابه فعليا ، فالخصوبة ليست ببساطة نتاج عوامل بيولوچية ، ولكن الناس ينجبون عددا أكبر أو أقل من الأطفال نتيجة لقوى اجتماعية واقتصادية تؤثر على سلوكهم الإنجابى (Duberman and Clayton, 1979 : 52) .

الشواهد التاريخية المصاحبة لانخفاض الخصوبة

تكتنف دراسة العوامل المحددة للخصوبة صعوبات عديدة ، لعل من أهمها كما يرى العيسوى (١٩٨٥ : ١١٨) أن السلوك التناسلى هو مسألة فردية فضلاً عن كونها مسألة اجتماعية . وعلى كل من هذين المستويين (مستوى السلوك الفردى والسلوك الاجتماعى) نجد أن العوامل المحددة للخصوبة متداخلة متشابكة ، بحيث يصعب فصل أثر كل محدد من هذه المحددات على الخصوبة . كذلك يزيد الأمر تعقيداً تباين الظروف التى شهدت انخفاضات ملموسة فى الخصوبة ، بحيث يصعب التوصل إلى مقولات عامة بالنسبة لكثير من محددات الخصوبة . غير أن تناقض نتائج البحوث الخاصة بمحددات الخصوبة لا ينبغى أن يكون مبررا لاتخاذ موقف «لاأدرى» ، وإنما ينبغى اعتباره داعيا من دواعى الحرص والحذر فى تفسير هذه النتائج ، وذلك بمراعاة خصوصية المواقف التى تشير إليها ، وبالتدقيق فى مقابلة وضع راهن فى بلد معين مثلاً بوضع يبدو لأول وهلة متماثلاً معه فى ظروف تاريخية سابقة أو فى بلاد أخرى .

وقد تناولت دراسات عديدة مناقشة وتحليل مختلف العوامل المحتمل أن يكون لها تأثير على الخصوبة ، والتى يتمثل معظمها فى العوامل المتعلقة بطبيعة وخصائص

البنيان الأسرى والطبقى والنسق القيمى والمعيارى السائد فى المجتمع ، ومدى توفر وسائل وفرص التعليم والرعاية الصحية وبرامج تنظيم الأسرة ، والتحضر والأهمية النسبية للزراعة . وسوف يتم مناقشة بعض هذه العوامل عند تناول محددات السلوك الإنجابى فى الريف المصرى لاحقا .

على أن بعض الشواهد التاريخية تشير إلى أن المجتمعات التى مازالت فى دور النمو، والتى مازالت تعتمد على الزراعة التقليدية إلى حد كبير كنشاط اقتصادى رئيسى ينخفض معدل نموها السكانى أولاً مع ارتفاع معدلات الخصوبة نظراً لازدياد معدلات الوفيات بمعدل أسرع . وفى المرحلة لا تتوفر للمجتمع الوسائل التى تمكنه من التحكم فى كل من معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات . ومن الملاحظ أن القيم الاجتماعية ومستوى التعليم والعادات ومفهوم الزواج ، جميع هذه العوامل تساعد على تحقيق معدلات خصوبة مرتفعة ، ثم يتبع ذلك تطور الاقتصاد القومى من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة والتجارة ، وانخفاض نسبة العاملين فى القطاع الزراعى . وكلما قل اعتماد الاقتصاد القومى على الزراعة ، وارتفع دخل الفرد ، وتقدمت المدنية ، وتوفرت الخدمات الصحية والاجتماعية ، كلما صاحب هذا التطور انخفاض فى مستوى الوفيات . هذه العوامل التى ساعد على توفرها ارتفاع الدخل القومى ، وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل هى نفسها العوامل التى تؤثر أيضاً بطريق غير مباشر على معدلات الخصوبة . والملاحظ أنه كلما تحسنت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية كلما قل ارتباط الفرد بالقيم الاجتماعية التى كانت سائدة قبل التقدم ، وهذا هو الوقت المناسب الذى يتجاوب فيه الفرد مع السياسات التى تضعها الدولة لتنظيم الأسرة .

ويمكن تحديد الفترة المواتية لتنفيذ السياسات السكانية لتحديد حجم الأسرة فى تاريخ الدول النامية بتلك الفترة التى تتصف بانخفاض معدلات الوفيات ، وانخفاض

نسبة القوى العاملة فى الزراعة ، وزيادة الانتاج الصناعى ، وكبر حجم المدن ، وزيادة درجة التحضر . فى هذه المرحلة من تاريخ الشعوب النامية تكون للوسائل المختلفة التى تضعها الدولة لتشجيع تحديد النسل وتخفيض معدل الخصوبة التأثير الفعال ، حيث تتطلع هذه الشعوب فى تلك المرحلة الى تخفيض معدلات الخصوبة بالقدر الذى بلغته الدول المتقدمة الصناعية (المصرى ، ١٩٦٨ : ٢٤٦ – ٢٤٧) .

مقاييس الخصوبة

يحاول الباحثون تقدير الخصوبة مستعينين فى ذلك بمقاييس مختلفة حسب البيانات التى يمكن الحصول عليها . ومن بين المقاييس المستخدمة فى تقدير الخصوبة البشرية ما يلى :

(١) معدل المواليد الخام :

وهو نسبة مجموع المواليد أحياء فى عام معين إلى تقدير عدد السكان فى منتصف هذا العام .

$$\text{أى} \quad \frac{\text{عدد المواليد أحياء أثناء العام}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}} \times 1000$$

ويتضح من تأمل الاتجاه الطويل لمعدل المواليد الخام فى مصر (جدول ٤) أنه كان تنازلياً بوجه عام منذ بداية الخمسينات ، وأن قوة هذا الإتجاه قد اشتدت بوجه خاص منذ سنة ١٩٦٠ . وقد تعرض هذا المعدل لبعض التقلبات والذبذبات حتى وصل إلى ٣٧,٥ فى ١٩٨٨ ووصل إلى ٢٩,٣ فى ١٩٩٣ (الأهرام ، ١٩٩٤) .

وعلى الرغم من أن معدل المواليد الخام يعد أكثر مؤشرات الخصوبة شيوعاً ، إلا أنه مؤشر محدود الفائدة فى الدلالة على ما يطرأ من تغيرات على الخصوبة البشرية ،

جدول (٤)

عدد السكان والمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٦

(بالألف)

السنة	تقدير عدد السكان في منتصف العام	المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
		عدد	معدل٪	عدد	معدل٪	عدد	معدل٪
١٩٥٢	٢١٤٣٧	٩٦٩	٤٥٫٢	٣٨١	١٧٫٨	٥٨٨	٢٧٫٤
١٩٦٠	٢٥٩٦٠	١١١٤	٤٢٫٩	٤٣٨	١٦٫٩	٦٧٦	٢٦٫٠
١٩٦٦	٣٠١٨٨	١٢٢٥	٤٠٫٩	٤٧٧	١٥٫٨	٧٥٨	٢٥٫١
١٩٧٦	٣٧٨٥٨	١٣٨٤	٣٦٫٦	٤٤٥	١١٫٨	٩٣٩	٢٤٫٨
١٩٧٧	٣٨٧٩٤	١٤٥٥	٣٧٫٥	٤٥٩	١١٫٨	٩٩٦	٢٥٫٧
١٩٧٨	٣٩٧٦٧	١٤٨٧	٣٧٫٤	٤١٧	١٠٫٥	١٠٧٠	٢٦٫٩
١٩٧٩	٤٠٨٨٩	١٦٤٢	٤٠٫٣	٤٤٦	١٠٫٩	١١٩٦	٢٩٫٣
١٩٨٠	٤٢١٢٦	١٥٨٠	٣٧٫٥	٤٢٣	١٠٫٠	١١٥٧	٢٧٫٥
١٩٨١	٤٣٣٢٢	١٦٠٤	٣٧٫٠	٤٣٤	١٠٫٠	١١٧٠	٢٧٫٠
١٩٨٢	٤٤٥٠٦	١٦١٢	٣٦٫٢	٤٤٤	١٠٫٠	١١٦٨	٢٦٫٢
١٩٨٣	٤٥٧٢١	١٦٨٤	٣٦٫٨	٤٤٥	٩٫٧	١٢٣٩	٢٧٫١
١٩٨٤	٤٦٩٩٠	١٨١٥	٣٨٫٦	٤٤٧	٩٫٥	١٣٦٨	٢٩٫١
١٩٨٥	٤٨٣٤٩	١٩٢٢	٣٩٫٨	٤٥٦	٩٫٤	١٤٦٦	٣٠٫٤
١٩٨٦	٤٩٨٦٣	١٩٢٨	٣٨٫٧	٤٥٨	٩٫٢	١٤٧٠	٢٩٫٥
١٩٨٧*	٥١٢٩٧	١٩٤٣	٣٧٫٩	٤٤٠	٨٫٦	١٥٠٣	٢٩٫٣
١٩٨٨*	٥٢٩١٩	١٩٨٧	٣٧٫٥	٤٥٦	٨٫٦	١٥٣١	٢٨٫٩

- تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على أساس أرقام التعدادات لهاتين السنتين وشمل المواطنين بالخارج .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ـ الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٩ - جدول (٣٦) .

خاصة إذا كان الاهتمام منصبا على تلك التغيرات فى السلوك التناسلى الناجمة عن عوامل اقتصادية واجتماعية . فمن المعروف أن الخصوبة قد تكون آخذة فى الهبوط فى الوقت الذى يتزايد فيه معدل المواليد الخام فى فترة معينة نتيجة لارتفاع الخصوبة فى فترة سابقة . وهذه الظاهرة ناجمة عما يعرف بقوة الدفع السكانى أو قوى النمو الذاتى للسكان (العيسوى ، ١٩٨٥ : ٢٥) . ويشرح العيسوى هذه الظاهرة بأن النمو السكانى ينطوى على آلية ذاتية قوية يستمر مفعولها لأمد طويل ، إذ يميل السكان إلى الاستمرار فى النمو حتى بعد مرور فترة طويلة من توقف آلية النمو (الفرق بين الخصوبة والوفيات) عن العمل أو تباطؤ حركتها بفعل انخفاض الخصوبة . فكثرة المواليد بالنسبة للوفيات فى فترة معينة يترتب عليها بقاء عدد كبير من البشر واسهامهم عندما يكبرون فى النمو السكانى بإضافة عدد كبير من المواليد فى فترة لاحقة .

وفى مجتمع ترتفع فيه معدلات النمو السكانى يكون هذا المجتمع شابا أو فتيا ، بمعنى أن ما يقرب من ٥٠ ٪ من سكانه تحت سن العشرين . وفى هذه الظروف فإن عدد النساء اللاتى يدخلن فى فئة المعرضات للحمل عند أى نقطة زمنية يكون باستمرار أكبر من عدد النساء اللاتى يخرجن منها . فإذا لوحظ فى مثل هذه الاحوال أن معدل المواليد يظل ثابتاً ، فإن هذا يعنى بالضرورة أن عدد المواليد لكل امرأة فى سن الحمل فى تناقص ، أى أنه يعنى انخفاض الخصوبة . بل أنه إذا لوحظ أن معدل المواليد فى ازدياد ، فإن الخصوبة قد تكون انخفضت أيضاً ، وإن كان الأمر يتوقف على التوزيع العمرى للسكان . ولاينبغى اغفال أثر انخفاض معدل الوفيات أيضاً على تفسير معدل المواليد وعلاقته بتغير الخصوبة . فانخفاض معدل الوفيات بما يعنيه من بقاء اعداد أكبر من الأطفال على قيد الحياة ، وميل بقية السكان للحياة فترات أطول يعنى أن عدد السكان خارج الأعمار المعرضة للحمل يتزايد . ومن ثم فما لم تكن قد حدثت تغيرات مضادة فى الخصوبة ، فإن انخفاض معدل الوفيات سيظهر أثره فى

زيادة العدد الكلى للسكان وبالتالى فى انخفاض معدل المواليد الخام . بعبارة أخرى ربما ينخفض معدل المواليد الخام دون أن يكون ذلك مصطحبا بانخفاض الخصوبة نظراً لهبوط معدلات الوفيات .

الاعتبارات السابقة ـ كما يذكر العيسوى ـ تدعو إلى الحذر من الاعتماد على معدل المواليد الخام كمؤشر للخصوبة ، إذا كان الإهتمام منصبا على دراسة الآثار المباشرة أو غير المباشرة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الإنجابى . ومن المحبذ فى مثل هذه الحالة الاعتماد على مؤشرات لا تتأثر « بالحتمية الحسابية » للنمو السكانى المشار اليها آنفاً ، مثل المعدلات التالية :

٢ - معدل الخصوبة العام :

وهى نسبة عدد المواليد أحياء فى عام معين إلى عدد النساء اللواتى فى سن الحمل (١٥ - ٤٩) فى ذلك العام ، أى أننا نحذف من مجموع السكان جميع الذكور بالإضافة إلى الإناث اللاتى تزيد أعمارهمن عن ٤٩ عاما أو تقل عن ١٥ عاما .

أى

$$\frac{\text{عدد المواليد أحياء أثناء العام}}{\text{عدد الإناث اللواتى فى سن الحمل فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

٣ - نسب المواليد التفصيلية :

وهى نسب عدد المواليد الأحياء للأمهات من عمر معين إلى عدد الإناث فى هذا العمر ، وعادة يقسم سن الحمل من ١٥ إلى ٤٩ إلى فئات خمسية طول كل فئة خمس سنوات ، فمثلا نسبة المواليد من الامهات فى الفئة العمرية ١٥ - ١٩ .

$$= \frac{\text{عدد المواليد أحياء فى العام من الأمهات فى الفئة العمرية ١٥ - ١٩}}{\text{عدد الإناث اللواتى من سن الحمل فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

وبالمثل نسبة المواليد من الأمهات في الفئة العمرية ٢٠ – ٢٤

= عدد المواليد أحياء فى العام من الامهات فى الفئة العمرية ٢٠ – ٢٤ × ١٠٠٠
عدد الإناث اللواتى من سن الحمل فى منتصف العام

وهكذا حتى الفئة العمرية ٤٥ – ٤٩ .

٤ – معدل الخصوبة الكلى :

وهو مجموع نسب المواليد التفصيلية للإناث اللواتى فى سن الحمل بين سن ١٥ – ٤٩ مقسمة فى فئات عمرية طولها ٥ سنوات مع ملاحظة أن النسبة فى كل فئة عمرية هى فى الواقع متوسط النسب للسنوات الخمسية داخل الفئة وليس مجموعها ، وبذلك لابد من ضرب كل نسبة × ٥ قبل الجمع لجميع الفئات العمرية بين ١٥ – ٤٩ ، ونظراً لأن معدل الخصوبة الكلى يأخذ فى الحسبان التغير فى التركيب العمرى للنساء اللواتى فى سن الحمل لذلك فهو مقياس أفضل من معدل الخصوبة العام .

٥ – معدل الاحلال الاجمالى :

مجموع نسبة المواليد التفصيلية للاناث فقط إلى أمهاتهن فى الفئات العمرية الخمسية بين السن ١٥ – ٤٩ تسمى بمعدل الإحلال الإجمالى ، هذا المعدل شبيه بمعدل الخصوبة الكلى ولكن بسط هذه النسبة يختص فقط بعدد مواليد الإناث ويحسب هذا المعدل بنفس الخطوات التى يحسب بها معدل الخصوبة الكلى .

٦ – معدل الاحلال الصافى :

يهتم الباحثون بمعرفة اتجاهات النمو السكانى فى مدى جيل (ثلاثون سنة) واتخذوا فى ذلك طرقا كثيرة لعل من أدقها مايسمونه بمعدل الاحلال الصافى ، وهو

قياس مدى إحلال الجيل القادم محل الجيل الحاضر وأساسه معرفة نسبة المواليد الأطفال الإناث فقط لكل فئة من فئات سن امهاتهن فى عام معين ، ثم افتراض تعرض كل مجموعة من مجموعات الأطفال أثناء تقدمهم فى السن حتى يصلن إلى عمر أمهاتهن إلى معدل الوفيات فى ذلك العام ، وبنسبة عدد من يبقين على قيد الحياة من المواليد ويبلغن سن أمهاتهن إلى عدد أمهاتهن تدل هذه النسبة على معدل الاحلال الصافى ، فإذا زادت عن واحد صحيح دل هذا على أن السكان سوف يزداد عددهم ، وإذا قل عن واحد صحيح دل على أن عدد السكان سوف ينقص فى الجيل القادم ، وإذا فرضنا أن النسبة بين مواليد جيل المستقبل إلى مواليد الجيل الحاضر هى ١,٣ كان معنى هذا أن النمو السكانى سيزيد بمقدار ٣٠٪ عن هذا الجيل وإذا كانت النسبة مثلا ٩, توقعنا نقصا فى السكان مقداره ١٠٪ فى الجيل القادم وهكذا .

٧ - نسبة الاطفال إلى الإناث اللواتى فى سن الحمل :

وهى نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات إلى مجموع الإناث اللواتى فى سن الحمل . ويستخدم هذا المقياس حين يتعذر الحصول على احصاءات حيوية يمكن الاعتماد عليها . وتستمد البيانات المطلوبة لهذا المقياس من التعداد . ويمتاز فى أنه يصور أثر وفيات الأطفال على الخصوبة ، فهو نسبة الباقين أحياء من المواليد فى الخمس سنوات الأولى من حياتهم إلى الأمهات . ويستخدم هذا المقياس عند مقارنة خصوبة قطاعات مختلفة من السكان . ويبين جدول (٥) الحسابات اللازمة لاستخراج بعض معدلات الخصوبة (المصرى ، ١٩٦٨ : ٤٤٨ - ٤٥٢) .

مستوى الخصوبة فى الريف والحضر

اثبتت الدراسات منذ بداية اجراء التعدادات فى الدول المتقدمة أن معدلات الخصوبة فى الريف أعلى منها فى الحضر ، وكلما انخفض معدل المواليد بالنسبة للمجتمع

جدول (٥) الحسابات اللازمة لاستخراج معدل الخصوبة الكلى ومعدل الاحلال الاجمالى والصافى

فئات العمر (١)	نسب المواليد التفصيلية (٢)	نسب المواليد الاناث التفصيلية (٣)	معدل الخصوبة الكلى (عمود ٢) × ٥	معدل الاحلال الاجمالى (عمود ٣) × ٥	معدل الباقين على قيد الحياة من الاناث (٤)	معدل الاحلال الصافى (عمود٣ × عمود٤)
١٥—١٩	ر٠٦٤٩٨	ر٠٣١٩٥	ر٣٢٤٩٠	ر١٥٩٧٥	ر٦٩٣٣٥٦	ر١١٠٧٦
٢٠ - ٢٤	ر١٧٣٢٩	ر٠٨٥٢٠	ر٨٦٦٤٥	ر٤٢٦٠٠	ر٦٦٦٢٩٠	ر٢٨٣٨٤
٢٥—٢٩	ر٢٠٧٢٨	ر١٠١٩١	١ر٠٣٦٤٠	ر٥٠٩٥٥	ر٦٣٦٢٧٦	ر٣٢٤٢١
٣٠ - ٣٤	ر١٩٩٤٩	ر٠٩٨٠٨	ر٩٩٧٤٥	ر٤٩٠٤٠	ر٦٠٦٧٧٨	ر٢٩٧٥٦
٣٥—٣٩	ر١٥٣١٥	ر٠٧٥٣٠	ر٧٦٥٧٥	ر٣٧٦٥٠	ر٥٧٧٢٠٨	ر٢١٧٣٢
٤٠ - ٤٤	ر٠٧٨٣٥	ر٠٣٨٥٢	ر٣٩١٧٥	ر١٩٢٦٠	ر٥٤٦٥٩٦	ر١٠٥٢٧
٤٥—٤٩	ر٠٢٨٧٢	ر٠١٤١٣	ر١٤٣٦٠	ر٠٧٠٦٥	ر٥١٤٦٢٢	ر٠٣٦٣٦
			٤ر٥٢٦٣٠	٢ر٢٣٥٤٥		١ر٣٧٥٣٢

المصدر : المصرى ، بدر الدين ١٩٦٨ ـ مذكرات فى الإحصاء ـ الاسكندرية ـ دار الجامعات المصرية ـ ص ٤٥١ .

ككل كلما زادت الاختلافات بين معدلات الخصوبة فى الريف والحضر . ولم تظهر هذه الاختلافات فى معدلات الخصوبة بين الريف والحضر بوضوح فى الدول النامية التى تتميز بارتفاع معدلات الخصوبة فيها .

وفى مصر تشير معظم الدراسات التى قارنت بين الخصوبة فى الريف والحضر إلى أن معدل الخصوبة فى الريف أعلى منه فى الحضر . وباستخدام البيانات المتاحة من التعداد العام للسكان فى ١٩٨٦ أمكن حساب معدل الخصوبة بنسبة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى جملة الإناث فى سن الحمل . وقد بلغ هذا المعدل ٧٣٥ طفلا لكل ألف أنثى فى سن الحمل فى الريف ، مقابل ٥٣٠ طفلاً لكل ألف أنثى فى سن الحمل فى الحضر . وقد أوضحت نتائج المسح الديمجرافى والصحى لعام ١٩٨٩ أن معدل الخصوبة الكلى للمرأة المتزوجة بلغ ٥,٤ طفلاً فى الريف ، مقابل ٣,٥ طفلاً فى الحضر (المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٩) .

وقد يرجع الأثر العكسى للتحضر على الخصوبة إلى انخفاض القيمة الاقتصادية للأطفال فى الحضر ، وارتفاع مستوى التعليم مما قد يرفع من سن الزواج ، ويزيد من الاقبال على برامج تنظيم الأسرة التى تتوفر خدماتها بشكل أفضل فى الحضر ، وإلى ارتفاع مستويات الصحة مما قد يقلل من وفيات الأطفال والرضع ، وصعوبة التوفيق بين كثرة الإنجاب ومتطلبات الحياة فى المدن ، نظراً لنمط الحياة والعمل بها ، وما يرتبط به من ارتفاع فى مستوى تطلعات الازواج .

أهمية الحد من الانجاب

فى ضوء ارتفاع معدلات الخصوبة فى مصر عموما ، وفى الريف بصفة خاصة ، أصبحت قضية تحديد النسل أو تنظيم الأسرة من أهم القضايا ، خاصة بعد أن أصبح واضحا ان الزيادة السنوية المضطردة فى عدد السكان تلتهم معظم عوائد عمليات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤدى الى زيادة الضغط على المرافق والخدمات المختلفة ، وإلى توجيه جزء كبير من المدخرات إلى الاستهلاك بدلا من الإستثمار فى الأنشطة الإنتاجية ، إلى ما غير ذلك من المشكلات العديدة التى يواجهها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن .

وعلى الرغم من أن معظم المحللين والمخططين الاجتماعيين يدركون أن مشكلة عدم الاتزان بين الموارد والامكانات المتاحة من ناحية ، وتزايد السكان وتزايد متطلباتهم من ناحية أخرى ، لايمكن حلها الا من خلال سياسة تنموية شاملة تأخذ فى اعتبارها التوسع فى استزراع الاراضى الصحراوية ، ومواصلة التنقيب عن المعادن والطاقات الارضية ، وتطوير الزراعة والصناعة ، وتنمية القدرات الابداعية والابتكارية للسكان ، وتحريرهم من القيم والتقاليد التى تعوق تقدمهم ، الا أنهم يكادون يجمعون على اعتبار أن الحد من الزيادة السكانية وخفض معدل المواليد ينبغى أن يكونا من أهم متضمنات مثل تلك السياسة التنموية الشاملة . ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بمسألة تنظيم الأسرة من جانب مختلف الأجهزة والهيئات المعنية والمهتمة بقضية التنمية فى مصر . وقد بدأت الجهود الفعلية فى مجال تنظيم الأسرة سنة ١٩٥٣ حين أنشئت اللجنة الأهلية لمسائل السكان والتى عرفت بعد ذلك باسم جمعية الدراسات السكانية ، وتتابعت الجهود بعد ذلك أهلية وحكومة حتى دعمت بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى ١٩٦٥ ، ووزارة السكان والأسرة فى ١٩٩٣ .

على أنه ينبغى ادراك أن توافر خدمات تنظيم الأسرة ، وسهولة الحصول على وسائل منع الحمل ليس كافيا فى حد ذاته لاقبال الناس على استخدامها ، فالأهم من عرض هذه الخدمات هو الطلب عليها ، وهذا لا يتأتى إلا إذا أحس الفرد بحاجته إليها ، وتوفر له دافع حقيقى لاستخدامها . وهذا بدوره يتوقف على مدى تأثره بالعوامل الموقفية والمعيارية التى يعيش فى ظلها .

محددات السلوك الإنجابى للسكان الريفيين

يمكن تفسير تباين الأفراد فى سلوكهم الإنجابى فى ضوء بعض النظريات الاجتماعية ، وفى ضوء نتائج بعض الدراسات الميدانية ، وملاحظات وآراء المحللين الاجتماعيين .

أولاً : تفسيرات نظرية لتباين السلوك الإنجابى للسكان الريفيين

يحفل التراث النظرى لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى بنظريات عديدة ، تحاول أن تفسر السلوك الانسانى بصفه عامه، مثل نظرية الدور الاجتماعى ، ونظرية المقايضة الاجتماعيه ، ونظرية الفعل الاجتماعى ، ونظرية الحاجات الانسانية . وسوف نحاول الاستفادة من هذه النظريات فى تفسير تباين الأفراد فى سلوكهم الإنجابى .

١ - نظرية الدور الاجتماعى : Social Role Theory

ترى نظرية الدور الاجتماعى أن جانبا كبيرا من السلوك البشرى يتسق ويأخذ شكلاً معينا ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز والمكانات الاجتماعية التى يشغلها الأفراد فى البنيان الاجتماعى (Biddle, 1979 , Goffman, 1959) حيث تمارس هذه التوقعات ضغطا على سلوك الأفراد يدفعهم لأن يسلكوا السلوك الذى يتوقعه منهم المجتمع .

وفى اطار الثقافه المصرية ـ وبخاصة الثقافه الريفية ـ يتوقع المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية عالية أن يعملوا على توفير مستوى معيشى مرتفع لأفراد أسرهم مما قد لايتأتى فى وجود عدد كبير من الأفراد ، كما يتوقع أن تأخذ اهتماماتهم العملية ومسئولياتهم قدرا أكبر من طاقاتهم ووقتهم مما قد لايترك لهم القدر الكافى من الوقت والجهد لرعاية عدد كبير من الأبناء ، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع يتوقع

من الأشخاص الذين يشغلون مواقع قيادية وأولئك الذين يشغلون مراكز اجتماعية مرتفعة أن يكونوا أكثر وعيا بالمشكلة السكانية وآثارها السلبية على المجتمع وأن يكونوا قدوة لغيرهم فى تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب ، أما الأفراد الذين ينتمون للطبقة الوسطى فيسعون عادة إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية للحاق بالطبقة العليا ويكون التعليم وسيلتهم للالتحاق بوظائف مرموقه بالإضافه للرغبة فى تحسين مستوى معيشة أبنائهم ، مما قد يدفعهم إلى محاولة خفض عدد أبنائهم ليتيسر لهم تحقيق ذلك . أما أبناء الطبقة الدنيا الذين غالبا مايتسمون بمستويات تعليمية واقتصادية منخفضة فلا يتوقع منهم المجتمع توفير مستوى معيشى مرتفع لأبنائهم ، وبالتالى يقل الضغط الاجتماعى الواقع عليهم للاهتمام بتعليم أبنائهم ، أو توفير مستويات مرتفعة من الرعاية الاجتماعية والصحية لهم مما قد لايجعل للحد من الإنجاب أهمية كبيرة بالنسبة لهم (أمانى السيد ، ١٩٩٢ : ١٢) .

بالإضافه إلى تباين الضغوط الاجتماعية الواقعة على الأفراد نتيجة لتباين أدوارهم فإن الأدوار المهنية المختلفة كثيرا ما ترتبط ببعض المتغيرات المشجعه على مزيد من الإنجاب أو على الحد منه . فعلى سبيل المثال فإن المزارعين ، وخاصة فى ظل الزراعة التقليدية ، قد ينظرون إلى الأبناء على أنهم مصدر دخل للأسره حيث يمكنهم الاسهام فى كثير من العمليات الزراعية التقليدية ، وبالتالى لا يوجد لديهم الدافع لأن يعمدوا إلى الحد من الإنجاب . والزوجة العاملة قد تجد أن مسئوليات العمل بجانب مسئولياتها المنزلية لا تترك لديها الوقت والجهد الكافيين لرعاية عدد كبير من الأبناء ، وبالتالى قد يدفعها ذلك إلى الاكتفاء بعدد قليل منهم . هذا بالإضافه إلى ما قد يؤدى اليه عمل الزوجة من قلة اعتمادها اقتصاديا على زوجها ، ومن تحسين لوضعها الاجتماعى ، مما لايجعل من إنجاب عدد كبير من الأطفال وسيله لرفع مكانتها فى الأسرة ، وتأمين حياتها الزوجية كما هو الحال بالنسبة للزوجات غير العاملات وخاصه فى المناطق الريفية .

٢ - نظرية المقايضة الاجتماعية Social Exchange Theory

ترى هذه النظرية أن الأفراد يدخلون بصفه مستمره فى عمليات تبادل المنافع مع النظم الاجتماعية التى يعيشون فى ظلها ، حيث يعطون ويأخذون فى المقابل أشياء ذات قيمه بالنسبه لهم . والمنظرون لنظرية المقايضة الاجتماعية يوسعون المفهوم الاقتصادى لتبادل السلع ليشمل تبادل القبول الاجتماعى والاحترام والتقدير والحب والأمن وغير ذلك من الأشياء المعنويه ، كما أن وجود بدائل يؤثر على قيمة الأشياء المتبادلة (Homans, 1958) .

وفى ضوء هذه النظرية يمكن القول بأن المرأه الريفية التى غالبا ما تكون أمية أو ذات مستوى تعليمى واقتصادى منخفض قد لا تجد لديها من الموارد التى يمكن أن تقايض بها من أجل الحصول على المكانة الاجتماعية ، والمشاركة فى القرارات الأسرية ، وكسب رضا الزوج ، سوى اللجوء إلى الإنجاب ، وربما الاستمرار فى الإنجاب حتى تأتى بمولود ذكر . ويختلف هذا فى حالة عمل الزوجة حيث أنها تعطى بعضا من وقتها للعمل مقابل حصولها على الدخل الذى يمكنها من المساهمة فى ميزانية الأسرة ، وبالتالى يرفع مكانتها فى الأسرة ، ويزيد من قدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية (العزبى ، ١٩٨٩ ب) . لذلك يتوقع أن تكون المرأة العامله أكثر تنظيما للأسرة ، وأقل خصوبه . وكلما تعددت مصادر القوة الأخرى التى تمتلكها الزوجات الريفيات فمن الطبيعى أن يقل اعتمادهن على الإنجاب كوسيلة لزيادة قوتهن وتدعيم مكانتهن فى الأسرة .

٣ - نظرية الفعل الاجتماعى الارادى Voluntaristic Action Theory

تفترض نظرية الفعل الاجتماعى الإرادى لبارسونز أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية فى ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديله لتحقيق

الأهداف ، ولكنهم فى سعيهم لتحقيق أهدافهم يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية ، مثل خصائصهم البيولوجية وظروف بيئتهم الطبيعية والإيكولوجية ، كما أن سلوك الأفراد أيضا يكون محدودا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة فى المحيط الذى يعيشون فيه ، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر على قدرتهم فى اختيار الوسائل التى يمكن أن تحقق اهدافهم من بين مختلف الوسائل البديلة (Parsons, 1937) .

ووفقا لهذه النظرية يمكن افتراض أن الأفراد يهدفون إلى تحقيق قدر مناسب من الأمن والوصول إلى مكانه اجتماعية واقتصادية معينة ، وفى سعيهم لتحقيق هذه الأهداف فإنهم محدودين بعدد من المحددات الموقفية والمعيارية فى اختيار الوسائل التى تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف ، فنجد أن بعض الأفراد يحققونها عن طريق الجاه والنفوذ وهؤلاء هم غالبا أبناء الطبقات العليا ، أما الطبقات الوسطى فإنهم قد يسعون لتحقيق أهدافهم عن طريق التعليم ، والعمل على زيادة دخولهم ، بينما نجد أن أبناء الطبقات الدنيا ـ ومنهم معظم الريفيين ـ لا يتوفر لهم عوامل الجاه أو النفوذ ، أو الحصول على قدر مناسب من التعليم ، كذلك قد لايجدون وسيلة لتحقيق هذه الأهداف إلا من خلال كثرة الإنجاب ، وزيادة أعداد الذكور من أبنائهم ، ليكونوا لهم عزوة فى المستقبل حيث يساعد ذلك على تقوية شعورهم بالأمن فى الحاضر والمستقبل

ومن العوامل الموقفية التى قد ينتج عنها اختلاف فى سلوك الأفراد الإنجابى المهنة . فالمزارعون مثلا يحتاجون إلى أيدى عامله كثيرة ورخيصة ، ويعتبرون أن زيادة عدد أبنائهم وسيلة لتحقيق ذلك ، بعكس المهنيين مثلا كالأطباء والمحامين ورجال الأعمال والتى لاتسمح ظروف عملهم بالاستفادة بجهود أبنائهم ، كما أن اعمالهم لا تترك لهم الوقت ولا الجهد الكافيين لتربية عدد كبير من الأبناء . ومن العوامل الموقفية

التى قد يكون لها أثر على الإنجاب أيضا المعيشة فى أسرة ممتدة حيث يقع على الزوجات فى مثل هذه الأسرة ضغوط من الاقارب من أجل مزيد من الإنجاب . كذلك فإن اختلاف الأفراد فى بعض الخصائص كالعمر والمستوى التعليمى والاقتصادى ، وكذا مدى توافر الخدمات ـ وبخاصة الخدمات الصحية والتعليمية ـ ومدى توفر فرص العمل بالمجتمع المحلى تعتبر ايضا من العوامل الموقفية التى قد تؤثر على نظرة الآباء إلى الأبناء ، وبالتالى على اتجاههم نحو تنظيم أسرهم .

وقد أكدت نظرية الفعل الاجتماعى على اهمية العوامل المعيارية من قيم ومعتقدات ومعايير ثقافية فى التأثير على السلوك البشرى . وربما لم تلق هذه العوامل اهتماما كبيرا من جانب الدارسين للسلوك الإنجابى على الرغم من أهميتها . الا أنه من الملاحظ أن بعض التوجيهات القيمية للأفراد مثل اعتقادهم بأن تنظيم الأسرة يتعارض مع تعاليم الدين ، أو سيادة القيم المفضلة للذكور على الإناث ، أو تلك التى تعطى للقدرة الإنجابية للمرأة أهمية كبيرة فى تحديد مكانتها الاجتماعية ، بالإضافة إلى قيمة الزواج المبكر للفتيات فى المناطق الريفية قد تكون من أهم العوامل المعيارية التى قد يعزى اليها ارتفاع الخصوبة فى المناطق الريفية .

٤ - نظرية الحاجات الانسانية : Human Needs

تفسر نظريات الدوافع جانبا كبيرا من سلوك الانسان . ومن هذه النظريات تفترض نظرية الحاجات التى قدمها ما سلو (Maslow, 1943) أن حاجات الانسان تنتظم فى سلم هرمى تشغل فيه الحاجات الفسيولوچية قاعدة هذا الهرم ، يعلوها الحاجة إلى الأمن ، ثم الحاجة إلى الحب والإنتماء ، ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ، ثم تحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات .

وفى ظل الثقافة الريفية التقليدية وسيادة نمط الزراعة التقليدية قد ينظر الأفراد إلى

كثرة الإنجاب كوسيلة لإشباع الحاجة إلى الأمن والحب والإنتماء ، حيث يعتبر معظم الريفيين الذكور عزوة وسندا للأهل فى المستقبل مما يعطيهم شعورا بالأمن ، كما ينظر للأسرة كبيرة العدد على أنها مجال أوسع لتبادل الحب بين أفرادها ، ويفخر الأبناء بالانتماء إليها . بالإضافه لذلك فإن كبر حجم الأسرة وخاصة زيادة أعداد الذكور فيها قد يرفع من قيمة الأسرة فى المجتمع ، وبالتالى يسهم فى اشباع الحاجة إلى الاحترام . والمرأة الريفية تنظر إلى الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور كوسيلة لتحقيق الاستقرار فى حياتها الزوجية ، ورفع مكانتها فى الأسرة مما يسهم فى اشباع حاجتها إلى الأمن . وتختلف نظرة الأفراد إلى الإنجاب فى حالة ارتفاع المستوى التعليمى والاقتصادى ، مما يوفر لهم احساسا بالأمن ويحقق لهم قدرا أكبر من الاحترام . كذلك فإن الذين يسعون إلى اشباع الحاجة إلى تقدير الذات ، والحاجة إلى تأكيد الذات قد يتحتم عليهم اعطاء عملهم قدرا أكبر من الجهد والوقت والاهتمام مما لا يترك لديهم متسعا لإنجاب عدد كبير من الأبناء .

ثانيا : المتغيرات المرتبطة والمؤثرة على السلوك الإنجابى للسكان الريفيين

فيما يلى عرض ومناقشة للعوامل المؤثره على السلوك الإنجابى للسكان الريفيين كما تبين من نتائج بعض الدراسات التى أجريت فى هذا المجال وتشتمل هذه العوامل على مجموعة من العوامل الموقفية والمعيارية المتشابكة التى قد تؤثر على اتخاذ القرارات الإنجابية ، وتتضمن بعض الخصائص الشخصية للأفراد ، بجانب الخصائص البنيانية للأسرة والمجتمع المحلى ، وطبيعة القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة فى المحيط الذى يعيشون فيه .

١ - المستوى التعليمى

اتفقت نتائج كثير من الدراسات على وجود علاقة موجبة بين المستوى التعليمى للزوجين وممارسة أساليب تنظيم الأسرة ، وعلاقة سالبة بين المستوى التعليمى لكل من

الزوجين والخصوبة مقاسة بعدد الأطفال المولودين أحياء (الجريتلى ، ١٩٦٢ ؛ خليفة ١٩٧٥ ؛ عبد الرحمن ، ١٩٨٢ ؛ 1987 ، Hassan ؛ أمانى السيد ، ١٩٩٢) .

وأشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن تعليم المرأة أهم من تعليم الرجل فى خفض معدل الخصوبة (Nawar, 1985 ؛ عبد العزيز وآخرون ، ١٩٨٨) . وقد يعزى تأثير التعليم على الخصوبة إلى عدة أسباب من بينها أن طول فترة الدراسة قد تؤدى إلى التأخير فى الزواج ، وبالتالى تقصير فترة الإنجاب ، كما قد يكون للمعارف المكتسبة عن طريق التعليم أثرها فى زيادة وعى الأفراد وشعورهم بالمسئوليات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية المترتبة على إنجاب الأطفال ، وعلى تطلعهم إلى مستوى معيشى مرتفع قد لايمكن تحقيقه فى ظل وجود عدد كبير من الأطفال . كذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للفرد قد يساعده على الاستمتاع بالموسيقى والرحلات والقراءة والمشاركة فى أوجه النشاط الاجتماعى والثقافى والسياسى فى المجتمع الذى يعيش فيه ، مما قد يغير من اهتماماته ونظرته إلى الأطفال ، بحيث لايرى فى إنجاب عدد كبير منهم كل ما فى الكون من سعادة ، بل ويرى فى كثرتهم أعباءاً وقيوداً تحد من قدرته على الاستمتاع بتلك الأنشطة . كذلك فإن التعليم يساعد على الاستخدام الملائم لوسائل تنظيم الأسرة .

ويزيد من أهميته تعليم المرأة الريفية فى تخفيض الخصوبة وتنظيم الأسرة ما أظهرته نتائج بعض الدراسات من أن الزوجة الريفية تلعب دوراً مؤثرا فى اتخاذ قرار تنظيم النسل (العزبى ، ١٩٨٩) . وكثيرا ما يرتبط تعليم النساء باشتغالهن مما لا يوفر لهن الوقت أو الجهد الكافى لتربية عدد كبير من الأطفال ، بالإضافة إلى أن مايضفيه عمل المرأة عليها من مكانة اجتماعية ، وما يجلبه لها من دخل خاص يسهم فى تدعيم مكانتها الاجتماعية والاقتصادية فى الأسرة ، ولا يجعل الأولاد هم مصدر الأمان الوحيد فى حياتها الزوجية ، والمحدد الأهم لمكانتها ، لذا تبدو أهمية العمل على تكثيف الجهود المبذولة فى مجال التعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار ، وبصفة خاصه تلك الموجهة نحو تعليم المرأة الريفية .

٢ - عمل الزوجة

اتفقت نتائج كثير من الدراسات على أن المرأة العاملة أكثر استخداما لوسائل تنظيم الأسرة ، وأقل إنجابا من المرأة غير العاملة (خليفة ، ١٩٧٥ ؛ علياء شكرى وآخرون ، ١٩٨٨ ؛ حبشى ، ١٩٨٩ ؛ أمانى السيد ، ١٩٩٢) . وقد يرجع ذلك إلى أن اشتغال الزوجة يخلق اهتمامات جديدة لديها ، ويستغرق جزءا كبيرا من جهدها ووقتها لا يمكنها معه الوفاء بأعباء ومتطلبات أسرة كبيرة العدد ، كما أن العمل يرفع من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يجعل قدرتها الإنجابية هى المحدد الرئيسى لمكانتها فى الأسرة ، كما قد يؤدى التحاق المرأة بعمل إلى تأخير سن زواجها .

وقد أشارت بعض الدراسات أن عمل المرأة فى النشاط الزراعى العائلى ، وبصفة خاصة فى ظل الزراعة التقليدية التى لا تعتمد على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة ليس له تأثير على خفض خصوبتها ، بعكس العمل فى مجالات النشاط الاقتصادى الأخرى ، حيث لايسهم عملها فى مجال النشاط الزراعى العائلى فى رفع مكانتها الاجتماعية ، أو توليد اهتمامات لديها محبذة لتفضيل الأسرة الصغيرة (عبد الرحمن ، ١٩٨٢ ؛ ليلى نوار، ١٩٨٣) .

٣ - مهنة الزوج

دلت نتائج بعض الدراسات على وجود علاقة بين مهنة الزوج والسلوك الإنجابى نتيجة لارتباط بعض المهن بقيم واتجاهات معينة (عبد القادر ، ١٩٧٣ ؛ عقيله عبد المعطى ، ١٩٨٢ ؛ عبد المقصود ، ١٩٨٧) . وتشير بعض الدراسات إلى وجود ارتفاع نسبى فى الخصوبه بين المزارعين ، وإلى أن نسبة ممارسة أساليب تنظيم الأسرة أقل بين أسر المزارعين منها بين أسر غير المزارعين (ليلى حسنين ، ١٩٨٦ ؛ عقيلة عبد المعطى ١٩٨٢) . ويعتقد البعض أن أسباب هذا الاختلاف يرجع ولو جزئيا إلى طبيعة مهنة الزراعة ، فالزراعة فى رأيهم تحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة نسبيا بمقارنتها

بالمهن الأخرى ، وأنها تتيح فرص العمل لأفراد الأسرة على اختلاف أعمارهم ذكور واناثا ، فالمزارع قد يشعر بأن اضافة أى طفل جديد إلى الأسرة يعنى إضافة يد عاملة جديدة تخفف عن الأسرة بعض أعباء العمل المزرعى والمنزلى خصوصا فى ظل الزراعة التقليدية التى تعتمد فى آداء معظم عملياتها على القوى البشرية . هذا فضلا عما يعنيه أبناء الزراع من الناحية الاقتصادية لآبائهم فهم مصدر دخل فى حالة عملهم لدى الغير ، ومصدر تأمين فى المستقبل للآباء فى حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة ، خاصة وأن طائفة الزراع ليس لديهم وسائل التأمين الاقتصادى ما هو متوافر عادة لدى الطوائف غير الزراعية كالمعاشات أو مكافآت نهاية الخدمة أو غير ذلك

٤ - المستوى الاقتصادى للأسرة

أوضحت كثير من الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين مقدار دخل الأسرة وارتفاع مستواها الاقتصادى عموما من جهة وعدد ما تنجبه من أطفال من جهة أخرى . فمن الملاحظ أن الأسرة ذات مستوى المعيشة العالى لاتنجب عادة الا عددا قليلا من الأطفال ، بينما تنجب الأسر ذات الدخول المحدودة ومستوى المعيشة المنخفض عددا أكبر منهم (عبد الرحمن ، ١٩٨٣ ؛ عبد المقصود ، ١٩٨٧) .

ويعزو بعض المحللين تباين الخصوبة بين الطبقات المتباينة فى الدخل إلى اختلاف اتجاهات وميول كل طبقة ، فالطبقات ذات الدخل العالى يكون لديها شعور قوى بالأمن الاقتصادى ، وبذلك فهى ليست فى حاجة إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى يكونوا مصدر دخل للأسرة ، أو وسيلة لتأمين الآباء اقتصاديا عند العجز أو الكبر . كما أنها غالبا ما تكون أكثر حرصا على المحافظة على مستوى المعيشة العالى الذى درجت عليه ، وأكثر دأبا على العمل من أجل توفير ما يكفل استمرار هذا المستوى أو تحسينه ، وفى سبيل ذلك قد تنظر الأسرة إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال على أنه يعنى مستوى معيشة أقل لهم ، وتقسيم الثروة على عدد كبير من الأطفال مستقبلا

يقلل من احتمال توفير المستوى المعيشى العالى الذى يطمح إليه الآباء والذى عادة مايود الآباء ألا يقل عن المستوى الذى ألفوه (هلول ، ١٩٨٧ : ٥٦ - ٥٧) .

وهناك من يعزو انخفاض الخصوبة بين الطبقات ذات الدخل العالى وارتفاعها بين الطبقات الفقيرة إلى قدرة الطبقات الغنية على تحمل تكاليف خدمات تنظيم الأسرة غير أن انتشار هذه الخدمات بتكاليف رمزية فى معظم المناطق الريفية الحضرية يقلل من أهمية عامل التكاليف ، ويبدو أن العوامل الأكثر تأثيرا على مدى الاقبال على تنظيم الأسرة هو اتجاهات السكان فى الطبقات والمستويات المعيشية المختلفه ، وما يرتبط بها من اختلافات فى المستويات الثقافيه والاجتماعية بما فى ذلك القيم والتقاليد التى تشكل الاتجاه نحو تنظيم النسل وحجم الأسرة المرغوب .

٥ - العمر عند الزواج

اتفقت نتائج كثير من الدراسات على وجود علاقة عكسية بين العمر عند الزواج والخصوبة (آمال الغمرى ، ١٩٧٧ ؛ عبد القادر ، ١٩٨٢ ؛ عبد المقصود ، ١٩٨٧ . حيث أن انخفاض العمر عند الزواج يؤدى إلى إطالة فترة الخصوبة ، وبالتالى ارتفاع عدد الأطفال المحتمل إنجابهم .

ويرى بعض المحللين أن الزواج المبكر للفتاة فى الريف من الأسباب المساعدة على زيادة النسل ، ليس بسبب طول فترة الخصوبة فقط ، ولكن أيضا لأن الزوجة الصغيرة قد يضعف تأثيرها فى عملية اتخاذ القرارات الأسرية ، ومنها تلك المتعلقة بتنظيم النسل خاصة فى وجود ضغوط اجتماعية عليها من جانب أقارب الزوج ، الذين عادة ما يقيمون معها فى ظل نظام الأسرة الممتدة . فالزواج المبكر للفتاة الريفية يعد من العوامل المسئولة عن انخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية . وما زال الزواج المبكر شائعا فى مصر عامة ، وفى الريف خاصة .

ولقد أثار موضوع الزواج المبكر للفتاة تعليقات كثيرة من المحللين فهم يبرزون أن الفتاة الريفية كثيرا ما يكون زواجها قبل اكتمال نضجها الجسماني ، ومع ذلك فهى تجهد نفسها بأعمال شاقة ، فمن إنجاب الأطفال الكثيرين لمساعدة زوجها فى الحقل وتدعيم وضعها ومركزها الأسرى ، إلى القيام بشئون منزلها المتعددة ، مما كان سببا فى أن تبدو فى الشيخوخة بينما هى لاتزال فى عمر الشباب . وقد ذكر بعض المحللين أن ذلك كان من ضمن الأسباب التى تجعل الازواج الريفيين يميلون للزواج بأخرى شابة . كذلك فإن عدم حصول الفتاة الريفية على قسط من التعليم ، وقلة اختلاطها بالناس وعدم التحدث أمامها عن شئون الحياة أو الأسرة فيما عدا توجيه النصائح لطاعة الزوج واحترامه ، بالإضافة إلى كثرة الحمل ، وسوء التغذية يؤدى إلى ضعف المرأة ، وانعدام شخصيتها ، ويقصر وظائفها على إنجاب الأطفال وخدمتهم وخدمة زوجها ، مما يدعم وضعها التقليدى .

٦ - صلة القرابة بين الزوجين

تسهم صلة القرابة بين الزوجين فى تشكيل العلاقة بينهما . وقد يكون لهذه الصلة علاقه غير مباشرة على الخصوبة ، فمن ناحية قد يؤدى زواج الاقارب إلى زيادة الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وخفض الخصوبة نتيجة لشعور الزوجة بالأمان نسبيا ، وأن زواجها لن يتهدد لعدم إنجابها أو اقتصار إنجابها على البنات ، إلا أنه من الناحية الأخرى ـ وهذا هو المرجح ـ فإن زواج الأقارب قد يؤدى إلى رفع الخصوبة لارتباطه غالبا ببعض العوامل المؤثرة على الخصوبة مثل الزواج المبكر والمعيشة فى أسرة ممتدة ، إذ أن الزواج المبكر والمعيشة فى أسرة ممتدة المرجح أن يكونا أكثر انتشارا فى الأسر التى يوجد بها صلة قرابة بين الزوجين . ومن المعتقد أن هذين العاملين يسهمان فى رفع الخصوب . وقد بينت نتائج دراسة عن الاختلافات فى العمر عند الزواج أن الفتيات اللاتى يتزوجن من أقاربهن عادة ما يتزوجن فى عمر أصغر من الفتيات اللاتى يتزوجن

من خارج نطاق العائلة مما يؤدى إلى إطالة فترة الخصوبة وبالتالى يزيد من احتمال إنجاب عدد أكبر من الأطفال (Nawar, 1985) .

٧ - وفيات الاطفال

لاحظ بعض الباحثين أن خصوبة المرأه تتأثر إذا مرت بتجربة وفاة طفل لها أو أكثر ، حيث أن موت طفل رضيع يقلل من الفترات بين الحمل ، بالإضافه إلى أنه يؤثر على العدد الكلى للأطفال المولودين أحياء للمرأة كرد فعل تعويضى تأمينى مبالغ فيه ، بحيث أن فقد طفل قد لايؤدى إلى تعويضه بإنجاب طفل بديل ، ولكنه يشجع على إنجاب أكثر من طفل لضمان تحقيق الحد الادنى المرغوب فيه من عدد الأطفال ، وبذلك يؤدى فقد الأطفال إلى زيادة حجم الأسرة (Callum, 1988) وتؤيد نتائج كثير من الدراسات الملاحظات السابقة من حيث وجود علاقة موجبة بين وفيات الأطفال سواء الرضع أو غير الرضع والخصوبة (ابراهيم ، ١٩٨١ ؛ وداد مرقص ، ١٩٨١ ؛ عبد القادر ، ١٩٧١ ؛ Abulata, 1985) .

٨ - مدة الزواج

لا يمكن الحكم الدقيق على السلوك الإنجابى للأفراد سواء من حيث اتجاههم نحو تنظيم الأسرة أو من حيث معدلات الخصوبة دون الأخذ فى الاعتبار مدة الزواج ، حيث إنها هى التى تحدد العدد الذى يمكن إنجابه عند الرغبة فى عدم التنظيم ، وهى التى تسمح بإنجاب العدد المرغوب فيه من الأبناء .

وقد دلت نتائج بعض الدراسات على وجود علاقة مغزوية موجبه بين مدة الزواج ومتوسط عدد الأبناء المولودين أحياء (خليفه وآخرون ، ١٩٨٣) . وكثير من المحللين الذين يعتبرون الزواج المبكر أحد اسباب ارتفاع الخصوبة يرجعون ذلك فى المقام الاول إلى أنه يطيل من فترة الخصوبة ، وبالتالى يزيد من احتمال إنجاب عدد

أكبر من الأطفال بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الخصوبة .

٩ - نوع الاسرة

يعتقد بعض المحللين الاجتماعيين أن نظام المعيشة فى أسرة ممتدة الشائع فى المناطق الريفية ـ والذى يتقلص باستمرار ـ يعتبر أحد الأسباب التى قد يعزى اليها ارتفاع الخصوبة فى الريف . ويرجع هذا إلى أنه فى ظل نظام الأسرة الممتدة فان الزوجة تتعرض إلى ضغوط اجتماعية من جانب والدة وأقارب الزوج الذين يقيمون معها من أجل مزيد من الإنجاب ، كما قد يرجع أيضا إلى أنه فى ظل المعيشة فى أسرة ممتدة فان مسئولية تربية الأبناء ورعايتهم قد لاتقع على كاهل الزوجين مباشرة ، إذ أن وجود الأجداد والأقارب بالأسرة قد ينقل مسئولية وعبء تربية الأبناء إليهم ، مما قد يقلل من احساس الآباء بعبء تربية الأطفال ، وبالتالى تقل دوافعهم للحد من الإنجاب (العزبى ، ١٩٩١) . وقد دلت نتائج إحدى الدراسات على أن معدلات الخصوبة أعلى فى الأسرة الممتدة منها فى الأسرة النوويه ، وأن التعليم كمتغير خافض للخصوبة يقل تأثيره عندما تعيش الزوجة فى أسرة ممتدة (علياء شكرى وآخرون ، ١٩٨٨) .

١٠ - مكانة المرأة الريفية

يفضل كثير من الريفيين الذكر على الأنثى ، ويجعلونها أقل منه فى الحقوق ، ويضعونها فى مكانة أقل منه منذ بداية نشأتها . وترجع المكانة المتدنية للمرأة الريفية إلى كثير من الافكار التقليدية السائدة عن قصور طبيعة المرأة ، ودورها فى المجتمع والذى تؤكد عليه أجهزة التطبيع الاجتماعى المختلفة ، وتعكسها أجهزة الاعلام ، حيث تؤكد هذه الأفكار على أن الدور المعيارى للمرأة خاصة الريفية هو دور التابعة الضعيفة أمام الرجل المسيطر القوى . ومن دواعى الأسف أن الوضع التقليدى الجائر للمرأة الريفية يعود فى كثير من الأحيان إلى تصورات دينية خاطئة تراكمت على مر العصور أدت إلى عدم التكافؤ بين الرجل والمرأة ، واهدار مبدأ المساواة بينهما ، فى

حين أن الدين الاسلامى قد كرم المرأه كأم وكزوجة وكأخت وابنة وأعطاها من الحقوق والواجبات مالم تحظ به المرأه الا فى العصور الحديثة (العزبى ، ١٩٩١!) .

وترى سامية الساعاتى (١٩٧٥) أن المرأه الريفيه تستمد قوتها من ثلاث عناصر هى جاه أهلها أى عصبيتهم ، وممتلكاتها مالا وعقارا ، وذريتها وبخاصة الذكور ، ولا تتوفر هذه العناصر الثلاثة إلا فى الطبقه الريفية المتميزة فقط ، أما فى الطبقة الفقيرة التى تمثل السواد الأعظم من أهل الريف فإن قوة المرأة ومكانتها فى الأسرة تتمثل فقط فى كونها منجبة ، وترتفع مكانتها بكثرة الإنجاب خاصة إنجاب الذكور . وقد دلت نتائج إحدى الدراسات على أن المجتمع الريفى يعطى أهميه للإنجاب والمرأة الولود عن المجتمع الحضرى (عبد المقصود ، ١٩٨٧) . كما اشارت نتائج دراسة أخرى إلى أنه يتم النظر إلى مكانة المرأة الريفية من خلال الإنجاب ، لذلك فإن الريفيين يرون عقم الزوجة أمرا مهينا ويرفعون قيمة الزوجة الولود (عبد المعطى ، ١٩٧٥) .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مكانة المرأة وسلوكها الإنجابى ، فقد اتفقت كثير من الدراسات على أن ارتفاع مكانة المرأة فى الأسرة من خلال تعليمها ووضعها الاجتماعى والاقتصادى يؤدى إلى خفض معدلات الخصوبة وزيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة . (الجريتلى ، ١٩٦٢ ؛ عبد المعطى ، ١٩٧٥ ؛ تغريد شرارة ، ١٩٧٥ ؛ Abulata, 1985) .

١١ - عدد الأبناء المفضل

يؤثر عدد الأبناء المفضل لكل من الزوجين على سلوكهما الإنجابى ، فإذا كانت الظروف مواتية للإنجاب فسوف يستمر الزوجان فى الإنجاب حتى الوصول إلى العدد المرغوب من الأبناء ، وإذا كان العدد المرغوب فيه من الأطفال كبيرا فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع الخصوبه مالم تتدخل عوامل اخرى . وقد أوضحت نتائج دراسة

أجراها العزبى (١٩٩٢) فى بعض المناطق الريفية أن أكثر من نصف أرباب الأسر يفضلون الخلفة الكبيرة العدد التى تزيد على ثلاثة أبناء ، وإن عدد الأبناء فى الأسر التى ترغب فى عدد أكبر من الأطفال يزيد عنه فى الأسر التى ترغب فى عدد أقل ، وأن كان قد لوحظ أن كثيرا من الأزواج الذين أوضحوا أنهم يفضلون الخلفة الصغيرة قد أنجبوا عددا من الأطفال أكبر من المرغوب فيه . وقد أشارت نتائج بعض الدراسات إلى وجود اتساق بين الرغبة فى الأسرة الصغيرة الحجم واستخدام وسائل تنظيم الأسرة (ابراهيم ، ١٩٨١) . وأوضحت نتائج دراسة أجريت فى محافظة سوهاج أن ١٨ ٪ من الزوجات اللاتى لايمارسن تنظيم الأسرة يرجعن السبب فى ذلك إلى عدم اكتمال العدد المرغوب فيه من الأبناء (حبشى ، ١٩٨٩) .

ويرى بعض المحللين وجود علاقه طردية بين العدد المفضل إنجابه من الأطفال وبين قيمة العزوة لدى الريفيين . حيث يعتبر خلف الأطفال موضوعا للتفاخر عند الريفيين لأنهم سيكونون عزوة ، ويزيدون من حجم الأسرة وتفرعها بالزواج والمصاهرة والاندماج فى أسر أخرى . والاعتزاز بالعصبية مظهر من مظاهر التمسك بقيمة قديمة تمتد جذورها فى أغوار المجتمع الاقطاعى القديم الذى عاش فيه الناس محرومين من كل ثقة فى الادارة الحكومية ومناصرتها للضعيف أمام ظلم القوى وطغيان المتحكم ونفوذ الاقطاعيين المطلق . فلا عجب إذن إذا كان الشخص يجد أمنه وطمأنينته فى حماية عزوته وعصبيته له ليس فى حماية القانون وسلطته (فوزية دياب ، ١٩٦٦ : ٢٦٢) . ولاشك أن زوال النفوذ الاقطاعى ، وقيام الدولة واجهزتها بمسئولية حفظ الأمن ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر فى العقود الأخيرة قد أضعفت من قيمة العصبية والعزوة فى الريف ، غير أنها ما زالت موجودة .

١٢ - النظر إلى الأولاد كمصدر دخل للاسرة

من معوقات تنظيم النسل أيضا أن الأسر الزراعية والأسر الفقيرة بشكل عام تعتبر الأطفال رصيدا اقتصاديا للأسرة ، فالأطفال فى الريف يستفاد بهم كأيدى عاملة فى كثير من العمليات الزراعية ، خاصة فى ظل الزراعة التقليدية التى لا تعتمد على الميكنة الحديثة . ومما زاد من أهمية الأطفال فى العمل الزراعى هجرة الكثير من الايدى العاملة الزراعية للعمل فى الدول العربية أو ترك الزراعة إلى أعمال أخرى . وكما يستفاد من الأطفال الذكور فى الأعمال الزراعية فإن الأطفال الإناث يساعدن أمهاتهن فى الأعمال المنزلية وبعض الأعمال المزرعية أيضا .

وبالإضافة إلى اعتبار الأطفال مصدرا للدخل فإن تكاليف وأعباء تربيتهم لا تكلف أبويهم عناء ومشقه ، حيث لا يحرص الآباء بمعظم المناطق الريفية وكثير من المناطق الشعبية فى الحضر على توفير سبل الرعاية اللائقة لأبنائهم من تعليم ورعاية صحية وترفيهية واقامية وغيرها . وفى ظل نظام الأسرة الممتدة الذى لايزال موجودا فى كثير من المناطق الريفية يلقى الآباء كثيرا من مسئوليات تربية أبنائهم على أجدادهم وأقاربهم .

ولعل من أهم العوامل التى ساعدت على استغلال الأطفال كأيدى عاملة عدم اهتمام كثير من الآباء وبخاص فى الريف بتعليم أولادهم نظرا لانخفاض قيمة التعليم من وجهة نظرهم ، خاصة وأن غالبية الاباء والامهات أميون ، بالإضافة إلى التهاون فى تطبيق قانون التعليم الإلزامى . كما أن سوء حالة المدارس ، وانخفاض مستوى آداء العملية التعليمية ، وعدم ملائمة كثير من مناهج الدراسة فى الريف للمتطلبات الوظيفية البيئية تسهم أيضا فى نظرة الآباء السلبية إلى التعليم . خلاصة القول ، إذا كان الأطفال يعتبرون مصدرا للدخل ، ولا يشكلون عبئا على أسرهم التى لا تهتم بتوفير سبل الرعاية الكريمة لهم ، فلم إذن يعمدون إلى الحد من الإنجاب ؟ .

١٣ - الرغبة فى انجاب ذكور

ترتفع قيمة خلف الذكور عند الريفيين على الرغم من أن كثيرا منهم لا يعبرون عن ذلك صراحة . ويرجع ذلك إلى كون الذكور هم اليد العاملة ، وهم مصدر طمأنينة الأسرة على ممتلكاتها ، وتخليد اسمها ، وحماية نسائها والدفاع عن شرفها . كما أنهم عامل كبير فى تقوية العصبية واتساعها عن طريق النسب ، وهم الذين يرعون الوالدين أثناء الكبر ويتكفلون بهما ، بالإضافه إلى أن الريفيين يرون أن تربية الذكور أسهل من تربية الإناث ، حيث أن الذكر غالبا ماترتد إليه تصرفاته مباشرة ، فإذا أتى بسلوك منحرف فإن سلوكه فى الغالب يعود عليه مباشرة ، ولايشين أسرته ، كما يشينها أقل انحراف من الأنثى . ويعتبر الكثير خلف الأنثى هم لايفارقهم حتى تتزوج ، وحتى زواجها لا يضع حدا لقلق أهلها خاصه إذا لم تنجب وبالذات إذا لم تنجب ذكورا ، إذ يمكن أن تطلق ، لذلك فإن تربية الأنثى مقرونة فى الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر ، لذلك يتوق الريفيون إلى خلف الذكور .

وقد دلت كثير من الدراسات على أن تفضيل الذكور مازال قائما فى المجتمع المصرى بشقيه الريفى والحضرى بغض النظر عن مكانة المرأة أو موقعها ، وعلى أن هناك ارتباطا بين حجم الأسرة وقيمة تفضيل الذكور ، حيث تدل على أن الرغبة فى إنجاب ذكر تعتبر أحد العوامل المسئولة عن كثرة المواليد فى الأسرة المصرية وبصفة خاصة فى الريف . (علياء شكرى وآخرون ، ١٩٨٨ ؛ تغريد شراره ، ١٩٧٥ ؛ العبد ، ١٩٨٣ ؛ عبد المقصود ١٩٨٧) وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات عن الدوافع المسببه لتنظيم الأسره فى مصر أن الدافعية لتنظيم الأسرة أقل لدى الازواج الذين ليس لديهم أبناء ذكور إناث منها بين الذين لديهم ابن واحد على الاقل(Abulata, 1985)

١٤ - الاعتقاد بأن تنظيم النسل حرام

ثار جدل طويل حول نظرة الدين إلى موضوع تنظيم الأسرة حيث أنه يقوم على

تخاذ وسيلة لمنع الحمل ، الأمر الذى قد ينظر إليه البعض على أنه معارضة لإرادة الله وأنه يحول دون كثرة الذرية التي يوصى بها الدين فكيف يباح تنظيم الأسرة والرسول صلى الله علية وسلم يقول : « تناكحوا تناسلوا فانى مباه بكم الأمم يوم القيامه » ويتناسى هؤلاء أن رسول الله لا يفاخر بالكم وحده ، وإنما يفاخر بالكم والكيف معا ، بل قد يكون الكيف أهم ، حيث يقول الرسول ﷺ « المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » .

هذا وقد نص الفقهاء قديما وحديثا على بعض الأسباب التي تجيز للناس شرعا استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، ومنها أن يكون الحمل والولادة ضارا بصحة الأم أو مهددا لحياتها بالخطر ، والرغبة فى المحافظة على جمال المرأة ، ورغبة الزوج فى التخفيف عن نفسه عبء المعيشة بالتقليل من النسل حتى لايضطر إلى ارتياد موارد السوء وكسب الحرام من أجل سد حاجات من يعولهم ، وأن يكون للمرأة من الأعمال مالاتستطيع النهوض به مع الحمل فتتعرض لمشقة العمل والحمل معا (الشرقاوى ، ١٩٨٧ : ١٥٨ - ١٥٩) .

يتضح مما سبق أن الدين الاسلام لم يقف عائقا فى سبيل تنظيم النسل أو يتخذ موقفا سلبيا منه ، ومع ذلك فهناك بعض التحفظات والمشاعر المتضاربة بشأن تنظيم الأسرة نتيجة لسوء فهم موقف الدين من هذه المسأله ، وقد يرجع هذا إلى قصور التوعية الدينية فى هذه المسأله .

وقد سعت بعض الدراسات إلى اختبار العلاقه بين القيم الدينية وممارسة تنظيم الأسرة . وقد دلت نتائج إحدى هذه الدراسات على أن الدين كما يفهمه كثير من الريفيين يعتبر أحد العوامل الهامة فى تكوين الاتجاه نحو تنظيم الأسرة ، وأن ١٧ ٪ من الذين لايمارسون تنظيم الأسرة تسهم المعتقدات الدينية فى الحيلولة دون اقتناعهم بمبدأ تنظيم الأسرة (عبد القادر وآخرون ، ١٩٧٣) . كما تبين من خلال دراسة

أخرى عن اتجاهات الخصوبة فى الريف المصرى أن للمفاهيم الدينية أثر على ارتفاع معدلات الإنجاب فى الريف المصرى (عبد المقصود ، ١٩٨٧) . وقد دلت إحدى الدراسات التى أجريت على عينة من الأسر فى محافظة سوهاج على أن أهم أسباب عدم ممارسة اساليب تنظيم الأسرة هو الاعتقاد بأن تنظيم الأسرة يتعارض مع تعاليم الدين وأن كل شيئ بأمر الله ، وأن حوالى ٣٥٪ من الزوجات لايمارسن التنظيم لهذا السبب (حبشى ، ١٩٨٩) .

١٥ - التشكك فى جدوى وسائل تنظيم الأسرة والتخوف من آثارها

يوجد لدى كثير من الريفيين اعتقاد بأن وسائل منع الحمل كالحبوب واللوالب لايمكن أن تمنع الحمل لأن ذلك يرتبط بارادة الله ، ويسررون ذلك بأن بعض من استعملن الحبوب أو اللوالب قد حملن ، غير مدركات أن ذلك مرتبط بخطأ فى تنظيم أخذ الحبوب أو تركيب اللولب ، كما أن هناك اعتقاد شائع لدى غير الممارسات لتنظيم الأسرة بصفة خاصة بأن وسائل تنظيم الأسرة وبخاصة الحبوب تسبب ضررا للمرأة كالعقم والضعف العام وهبوط القلب وزغللة العين والصداع والألم ، وأن اللولب يحدث نزيفا دائما للمرأة الأمر الذى يؤدى إلى ضعفها أيضا .

وقد دلت نتائج بعض الدراسات علي أن الخوف من الآثار الجانبية لتلك الوسائل من أهم اسباب عدم ممارسة اساليب تنظيم الأسرة (عقيله عبد المعطى ، ١٩٨٢ ؛ عبد العزيز وآخرون ، ١٩٨٨) . وقد يرجع الخطأ فى استعمال هذه الوسائل إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على الاقارب والمعارف فى الحصول على المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة (تغريد شراره ، ١٩٧٥ ؛ أماني السيد ، ١٩٩٢) .

١٦ - الوعى بالمشكلة السكانية

من المرجح أنه كلما زاد وعى الفرد وإدراكه لأبعاد المشكله السكانية ومايترتب

عليها من ضغط على المرافق والخدمات وما يؤدى إليه من انخفاض فى مستوى المعيشه كلما كان أكثر تبصرا لعواقب عدم تنظيم نسله . وعلى الرغم من أن تأثير هذا العامل على الخصوبة لم يلق اهتماما يذكر من جانب الباحثين ، الا أن الانخفاض النسبى لوعى الريفيين بأبعاد وآثار المشكلة السكانية نتيجة لارتفاع نسبة الأمية بينهم وانخفاض مستوياتهم التعليمية قد يكون أحد العوامل المفسرة لارتفاع معدلات الخصوبة فى الريف عنها فى الحضر .

غير أنه ليس من المحتمل أن يدرك معظم السكان ـ وبخاصة الريفيون ـ المشكلة السكانية بأبعادها القومية المختلفة ، وحتى إذا تسنى لهم ذلك فإنه لن يحرك دوافعهم بالدرجة الكافية ، ولكن من المرجح أن ما يحرك استجابتهم هو ادراكهم واقتناعهم بالعوائد الايجابية التى ستعود عليهم من جراء تنظيم نسلهم ، وصغر حجم أسرهم ، والجوانب السلبية والمشكلات التى ستواجههم نتيجة لكبر حجم أسرهم . فالمطلوب إذن تبنى سياسة لتنظيم الأسرة تستند إلى الترغيب والترهيب معا . الترغيب فى الأسرة الصغيرة ، والترهيب من الأسرة الكبيرة ، مع العمل على تهيئة الظروف الموضوعية المساعدة على مواجهة المعوقات القيمية وغير القيمية السابق ايضاحها لمساندة السياسة المقترحة .

١٧ - المستوى التنموى للقرية

يرى بعض المحللين الاجتماعيين أن الدوافع للأسرة الكبيرة أو الصغيرة تتأثر بخواص القرية ، وأن متغيرات التحديث قد تلعب دورا أكثر أهمية فى تفسير السلوك الديموجرافى من المتغيرات الثقافية (Richard et al., 1988) ، وأن تولد فرص اقتصادية غير زراعية وتحديث الممارسات الزراعية يقلل من الاعتماد على الأطفال كقوة عمل ومصدر للدخل ، حيث تتيح الزراعة التقليدية فرصا لعمل الأطفال مما لا يجعل من إنجاب عدد كبير من الأطفال مشكلة ، بل على العكس قد يكونون مصدرا لزيادة

الدخل . كذلك فإن توفر الفرص التعليمية للأطفال فى القرية قد تساعد على توجيههم إلى التعليم بدلا من العمل ، وبالتالى تقل قيمتهم الاقتصادية مما لا يشجع على مزيد من الإنجاب (عبد القادر ، ١٩٨٢) . وبالإضافه إلى ذلك فإن توافر الخدمات الصحية ، وتحسن نوعيتها ، وبصفة خاصة خدمات رعاية الأمومة والطفولة قد تساعد على خفض معدلات وفيات الأطفال المعروف بارتباطها طرديا مع الخصوبة .

ومما لا شك فيه أن اضطراد عمليات التنمية الشاملة سوف يوفر مناخا ملائما لخفض معدلات المواليد ، وتشجيع عملية تنظيم الأسرة . وتوجد دلائل كثيرة على أن الدول الأكثر تقدما ينخفض بها معدلات المواليد . وهنا يتأكد رأى العيسوى الذى يقول : « . . . الأمر ليس مجرد عرض خدمات تنظيم الأسرة ، وإنما الطلب عليها ، وهو لايتولد الا إذا توافر مناخ تنموى شامل للنواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية موات لخفض الخصوبة (العيسوى ، ١٩٨٥ : ١٥١) .

بعض الممارسات الخاصة بتنظيم الأسرة الريفية

فيما يلى عرض موجز لنتائج إحدى الدراسات التى أجريت على عينة من الزوجات الريفيات فى بعض المناطق الريفية بمحافظة البحيرة (أمانى السيد ، ١٩٩٢) ، وذلك بغرض القاء بعض الضوء على بعض الممارسات والتوجهات المتعلقة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة ، حيث أوضحت نتائج الدراسة ما يلى :

١ - أن ما يزيد على ثلث الزوجات فى العينة البحثية لم يسبق لهن ممارسة أساليب تنظيم الأسرة على الرغم من مرور خمس سنوات على زواجهن ووجود أطفال لديهن .

٢ - أن أهم أسباب عدم ممارسة أساليب تنظيم الأسرة هى على الترتيب : الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال ، عدم التبويض اثناء فترة الرضاعة ، الاعتقاد بأن وسائل تنظيم الأسرة حرام ، الخوف من الآثار الجانبية لوسائل تنظيم الأسرة ، رفض الزوج ،

وأخيرا وفاة بعض الأطفال .

٣ - أن أهم دوافع الزوجات لممارسة أساليب تنظيم الأسرة من وجهة نظرهن هى الدوافع الاقتصادية المتمثلة فى انخفاض الدخل ، وغلاء المعيشة وكثرة مصاريف الأبناء يليها الأسباب الصحية المتمثله فى الرغبة فى المحافظه على صحة الأم والطفل ، وعدم الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال بعد الوصول للعدد المرغوب ، والرغبة فى توفير رعاية أفضل للأبناء .

٤ - أوضحت معظم الزوجات أن قرار تنظيم الأسرة كان نتيجة لاتفاق رغبة الزوجين فى العينة الكلية (٨٦٪) بينما أوضحت ١٤٪ من الزوجات أنهن كن المبادرات باتخاذ القرار ، ولم يتبين أن الزوج قد انفرد باتخاذ قرار تنظيم الأسرة ، مما يتبين معه أهمية دور الزوجات فى عملية اتخاذ قرار تنظيم الأسرة .

٥ - تبين أن قرابة ٢٥٪ من الزوجات اللاتى لم يسبق لهن ممارسة أساليب تنظيم الأسرة فى العينة الكلية لا يرغبن فى ممارسة التنظيم مستقبلا ، بينما ترغب فى ذلك حوالى ٧٥٪ منهن ، أما فيما يتعلق بالتوقيت المناسب لاستخدام هذه الوسائل فكان حسب الأهمية النسبية : بعد الفطام ، بعد إنجاب العدد المرغوب ، وأخيرا بعد الوضع .

٦ - أن أهم المصادر التى تحصل منها الزوجات على المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة هو التليفزيون ، ثم الأقارب والمعارف .

٧ - أن أهم مصادر حصول الزوجات على خدمات تنظيم الأسرة هى الصيدلية الخاصة ، يليها مركز تنظيم الأسرة على مستوى المركز ، ثم الطبيب الخاص ، ثم الوحدة الصحية القروية . وقد تبين أن أكثر من ثلث الزوجات يحصلن على وسائل تنظيم الأسرة من الصيدلية دون استشارة الطبيب .

٨ - تبين أن أهم وسائل تنظيم الأسرة المستخدمه وأكثرها شيوعا هى اللوالب يليها

حبوب الفم . وقد تبين أن اللولب أكثر الوسائل تفضيلا بين الزوجات ، وكانت أهم أسباب تفضيله على الترتيب هي : أنه أكثر أمانا بالمقارنة بالوسائل الأخرى نظرا لأن تأثيره يمتد لفترات طويلة نسبيا ، نصيحة الاهل ، نصيحة الطبيب ، والتعرض لمشاكل صحية نتيجة استخدام الحبوب . يلي اللولب من حيث التفضيل حبوب الفم ، وكان أهم اسباب تفضيلها هو سهولة الاستخدام وعدم الحاجة إلى مساعدة الطبيب . وتبين أن غالبية الزوجات لا يعرفن الوسائل الأخرى لتنظيم النسل .

٩ - دلت النتائج عل أن أكثر من نصف مستخدمات وسائل تنظيم الأسرة قد حدثت لهن مشاكل صحية نتيجة استخدامها .

١٠ - دلت النتائج على أن التوقيت الأكثر شيوعا لبدء استخدام وسائل تنظيم الأسرة هو بعد إنجاب الطفل الثاني ، وأوضحت النتائج أن قرابة ٢١ ٪ من الزوجات قد بدأن في استعمال وسائل تنظيم الأسرة بعد إنجاب الطفل الخامس فأكثر .

ثالثا : الوفيات

الوفيات هي أحد العوامل الثلاثة المحددة للنمو السكاني للمجتمع بجانب المواليد والهجرة . ويعزى ارتفاع معدل النمو السكاني المضطرد الذى شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين في المقام الأول إلى الانخفاض الذى حدث في في معدل الوفيات وبخاصة في الدول النامية ، في الوقت الذى لم يحدث فيه انخفاض مماثل في معدل المواليد .

ويخدم تحليل الوفيات أغراضا عدة من بينها أنه : (١) أساس حسابات جداول الحياة . (٢) أساس لوضع البرامج الصحية . (٣) مقياس هام للتغيرات السكانية . (٤) دراسة التجانس والاختلاف في معدلات الوفيات بين الدول المختلفة وفي الدولة الواحدة بين القطاعات السكانية المختلفة تظهر العوامل المسببة لهذا الاختلاف .

معدلات الوفيات

(أ) معدل الوفيات الخام

معدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان

$$= \frac{\text{عدد الوفيات فى المجتمع أثناء العام}}{\text{تقدير عدد السكان فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

ويقيس هذا المقياس مستوى الوفيات بوجه عام و، كان يعتبر قديما أن ٤٠ فى الألف أو أكثر مستوى عادى أما الآن فيعتبر هذا المستوى عالى جدا لأن كثير من الدول حققت معدلات منخفضة تصل إلى ٥ فى الألف . ويمثل معدل الوفيات الخام نسبة عدد الوفيات فى سنة معينة إلى عدد السكان فى منتصف هذه السنة مضروبا فى رقم ثابت غالبا ١٠٠٠ ويعبر عن تكرار الوفاة فى مجتمع معين وهذا المعدل له ميزات عديدة .

(١) يبين المستوى العام للوفيات فى مجتمع معين ولهذا فهو كثير الاستعمال فى تقارير الاحصائيات العامة . (٢) مفهومه سهل لدى الجمهور . (٣) حسابه سهل وسريع ويحتاج إلى القليل من البيانات . (٤) فى دراسة الوفيات التفصيلية حسب العمر والجنس يعتبر معدل الوفيات الخام المؤشر الأول لمستوى الوفيات قبل عمل اختبارات لصحة البيانات حتى ولو اتضح خطأه فيما بعد ، وله عيب رئيسى فهو متوسط عام يتحيز للمجموعات الكبيرة ولمستويات الوفيات العالية أو المنخفضة . ولهذا فإن معدل الوفيات الخام يتأثر ليس فقط بمستوى الوفيات والذى من المفروض أن يقيسه وإنما يتأثر بتوزيع القطاعات السكانية ذات مستويات الوفيات المختلفة ، وعلى سبيل المثال لنفرض أن معدل الوفيات الخام لكل من دولتين مختلفتين هو بالضبط ١٦ فى الألف فهل معنى هذا أن المستوى العام للوفيات متساو فى الدولتين ؟ . فى

الواقع أن متوسط عدد الوفيات لكل ألف من السكان هو ١٦ فى كل من البلدين ولكن إذا كان نسبة المسنين فى إحدى البلدين كبيرة فيزيد هذا من معدل الوفيات الخام بها ، فمعدل الوفيات الخام باليابان منخفض عنه فى فرنسا فى السنوات الأخيرة ولكن معدل الوفيات التفصيلى فى الواقع أعلى فى كل فئة عمرية .

ويعتبر هذا المعدل المقياس الأمثل لدراسة التغيرات الموسمية أو من سنة لأخرى نظرا لقصر المسافة الزمنية وعدم تغير التركيب العمرى للسكان ، ويعتبر مقياسا غير صحيح عندما يكون هناك تغيرات معنوية فى التركيب العمرى للسكان وبالرغم من هذا فنظراً لمحدوديته لا يعتمد عليه كثيراً فى دراسة الوفيات (المصرى ، ١٩٦٨ : ٤٢٧) .

(ب)معدل الوفيات التفصيلى

يتطلب العمق فى أية دراسة من الدراسات مقاييسا أكثر تفصيلا ، وكان من الطبيعى دراسة التغيرات فى معدلات الوفيات فى مراحل العمر المختلفة لكل من الذكور والإناث على حدة ، فمثلا معدل الوفيات للذكور فى ألفئة العمرية ٢٥ - ٣٠ فى سنة معينة

$$= \frac{\text{عدد وفيات الذكور فى العمر ٢٥ - ٣٠ أثناء العام}}{\text{عدد الذكور فى العمر ٢٥ - ٣٠ فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

وتتمثل أهمية معدلات الوفاة التفصيلية فيما يلى :

(١) تقسيم السكان إلى مجموعات عمرية وسيلة فعالة لاكتشاف ماخفى من العوامل الكثيرة التى تؤثر فى الوفيات . (٢) أنها الوسيلة الوحيدة لحساب معدل الوفيات خال من تأثير التركيب العمرى للسكان ، وبذلك يصلح لأن يكون مقياسا للمقارنة بين الوفيات فى عدة بلاد . (٣) دراسة معدل الوفيات التفصيلى والمقارنة بين فئة عمرية وأخرى تظهر العيوب التى يمكن أن تكون فى البيانات . (٤) من الضرورى أن يحسب معدل الوفيات التفصيلى حيث إن كثيرا من الظروف الاجتماعية

والاقتصادية التى تؤثر فى الوفيات مرتبطة بالعمر مثل الزواج والعمالة ، وغالبا ما يقسم العمر إلى فئات عمرية طولها ٥ سنوات لاظهار التباين فى المعدلات (المصرى ، ١٩٦٨ : ٤٢٨) .

(جـ) وفيات الاطفال الرضع

تحظى معدلات الوفيات الرضع فى السنة الأولى من الميلاد بأهمية بالغة نظرا لأنها تمثل نسبة عالية من مجموع الوفيات حتى فى البلاد المتقدمة ، كما أنها تعتبر مقياسا حساساً جداً للاحوال الاجتماعية والصحية . وقد أظهرت نتائج دراسات عديدة وجود علاقة طردية بين معدل وفيات الرضع والخصوبة ، حيث ترتفع الخصوبة بارتفاع وفيات الأطفال الرضع كما سبق ايضاحه عند الحديث عن العوامل المؤثرة على السلوك الإنجابى . ويقاس هذا المعدل كالتالى :

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد وفيات الرضع (أقل من سنة) أثناء العام}}{\text{عدد المواليد أحياء أثناء نفس العام}} \times ١٠٠٠$$

وتتفاوت معدلات وفيات الأطفال بين بلد وآخر ، وهى فى الغالب أعلى فى الدول النامية والمتخلفة منها فى الدول المتقدمة ، وأعلى فى الذكور عنها فى الإناث ، وأعلى فى الريف عنها فى الحضر .

تقارب معدلات الوفيات فى الدول المتقدمة والدول النامية

شهد العالم انخفاضا كبيرا فى معدلات الوفيات بعد الحرب العالمية الثانية ، بالأخص فى الدول النامية اقتصاديا ، وكان من العوامل التى ساعدت على ذلك التعاون الدولى لتوفير الخدمات الصحية ، التقدم الكبير فى الوسائل الوقائية والعلاجية للأمراض المعدية والأمراض الصدرية ، والتقدم الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة وتوفير المال للبرامج الصحية . ونتيجة لذلك فقد أصبح انخفاض معدل الوفيات الذى

كان من صفات الدول المتقدمة فى متناول عدد كبير من الدول النامية ، واضمحلت ألفجوة بين الدول المتقدمة والنامية حتى تساوى تقريبا متوسط معدل الوفيات بين الدول المتقدمة والنامية فى ألفترة ٨٥ - ١٩٩٠ حيث بلغ هذا المتوسط حوالى ٩ فى الألف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٢ : جدول ١٣ - ١) .

ولايمكن تفسير التقارب بين معدل الوفيات فى الدول المتقدمة والدول النامية على أساس تقارب مستوى الرعاية الصحية فى كل منهما ، فهذا غير صحيح ، فمن المؤكد أن حجم ومستوى الرعاية الصحية فى الدول المتقدمة أفضل كثيرا مما هو عليه الحال فى الدول النامية ، غير أن تحسن مستوى الخدمات الصحية وارتفاع مستوى المعيشة فى الدول المتقدمة قد أدى إلى ارتفاع متوسط الأعمار فى تلك الدول ، وإلى ارتفاع نسبة كبار السن بها ، ومن الطبيعى أن يكون معدل الوفيات بين كبار السن أعلى منه بين صغار السن الذين يشكلون نسبة عالية من سكان الدول النامية .

اتجاه معدلات الوفاة فى مصر

توضح البيانات الواردة فى جدول (٤) أن معدل الوفيات الخام قد شهد انخفاضا ملحوظا خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث انخفض من ١٧,٨ فى الألف ١٩٥٢ إلى ٧,٥ فى الألف فقط فى ١٩٩١ . ويعتبر معدل الوفيات هنا أقل من متوسط معدلات الوفيات فى الدول النامية والدول المتقدمة على السواء ، حيث بلغ هذا المتوسط ١٠ فى الألف فى الدول المتقدمة ، ٩ فى الألف فى الدول النامية ، و ٩ فى الألف على مستوى العالم فى ١٩٩١ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٢ جدول ١٣ - ١) وقد انخفض معدل الوفيات الخام فى مصر فى ١٩٩٣ إلى ٧,٣ فى الألف (الأهرام ، ١٩٩٤) .

الوفيات فى الريف والحضر

يتبين من البيانات المتوفرة عن حالة الوفيات فى الريف والحضر فى مصر أن معدل الوفيات الخام فى الريف كان أكثر ارتفاعا منه فى الحضر بصفة عامة خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٧ ، فقد بلغ هذا المعدل ١٦,٩ فى الألف فى الريف مقابل ١٤,٣ فى الألف فى الحضر فى ١٩٦٦ ، وبلغ ١٣,٣ فى الألف فى الريف مقابل ١١ فى الألف فى الحضر فى ١٩٧٧ ولقد انخفض هذا المعدل كثيرا فى كل من الريف والحضر بعد ذلك ، حيث بلغ معدل الوفيات الخام فى مصر عموما ـ كما سبق ذكره ـ ٧,٥ فى الألف فى ١٩٩١ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٢ : جدول ١٣ - ١) .

وتوضح البيانات المتاحة عن وفيات الرضع فى نفس الفترة أن معدل الوفيات رضع (المصحح) للريف بلغ ١٢٨ فى الألف فى الريف مقابل ١١٠ فى الألف من الحضر خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٦(اسماعيل وأمين ، ١٩٨٥) . وتجدر الإشارة إلى أن السجلات الحيوية كثيرا ما تظهر أن معدل وفيات الرضع فى الريف أقل من الحضر ، وذلك أمر غير منطقى فى ظل ما هو معروف عن الانخفاض النسبى فى مستوى الرعاية الصحية فى الريف عنه فى الحضر . ولكن ذلك يرجع عادة إلى نقص فى التسجيل ، أو لوجود مكتب التسجيل فى قرى أخرى أو فى المركز فيتوفى الطفل حديث الولادة قبل تسجيله ، ولا يعتقد أهله فى ضرورة تسجيله ، ولكن يمكن اجراء تصحيحات احصائية على هذا المعدل فى الريف والحضر .

وقد شهد معدل وفيات الرضع فى مصر انخفاضا كبيرا ، فقد انخفض من ١١٦ فى الألف فى ١٩٧٠ (مجلس الشورى ، ١٩٨٧ : ٤٦) إلى ٦١ فى الألف فى ١٩٩٢ (مركز المعلومات ، ١٩٩٣) . وقد بلغ هذا المعدل فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ حوالى ٦٣ فى الألف على مستوى العالم ، ١٢ فى

الألف فى الدول المتقدمة ، ٧٠ فى الألف فى الدول النامية ، ٩٤ فى الألف فى الدول الافريقية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٢ : جدول ١٣ - ١) وفى كل بلاد العالم فإن توقع الحياة للأنثى عموما أعلى من الذكر .

العمر المتوقع عند الميلاد

يقاس مستوى الوفاة عادة بتوقع الحياة عند الولادة ، وهو عدد سنوات الحياة التى يتوقع أن يعيشها المولود بعد ولادته مباشرة ، وتقارن مستويات الوفاة بين الدول من ناحية ، وعلى مر الزمن فى الدولة الواحدة باستخدام هذا المقياس . ويستخدم فى حساب العمر المتوقع ما يعرف بجداول الحياة ، وجدول الحياة لأى مجتمع سكانى هو نموذج رياضى يصور الوفاة ومستواها فى المجتمع فى فترة زمنية معينة . والنموذج عبارة عن مجتمع افتراضى مغلق الهجرة لجيل من السكان ، يتم تتبعه من لحظة ولادته ثم تناقصه تدريجيا بالوفاة حتى يفنى بأكمله ، وذلك على فرض أن يتعرض خلال ذلك إلى ظروف الوفاة العمرية السائدة فى المجتمع أثناء ألفترة التى ينى فيها هذا النموذج . وبذلك يمكن القول بأن جدول الحياة يمثل تاريخ هذا الجيل من لحظة ولادته حتى عام انقراضه عن طريق الوفاة (أمين ، ١٩٨٥) . وكلما ارتفع عدد السنوات التى يتوقع أن يعيشها الطفل المولود حديثا كلما دل ذلك على تحسن المستوى الصحى فى المجتمع . وفى مصر بلغ العمر المتوقع عند الميلاد ٦٣ سنة فى متوسط ألفترة ٨٥ - ١٩٩٠ . وهو نفس متوسط الدول النامية ، أما فى الدول المتقدمة فقد بلغ هذا المتوسط ٧٥ سنة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩١ : جدول ١٣ - ١) .

آثار العوامل الاجتماعية والاقتصادية على معدلات الوفيات

يكاد يكون من المتفق عليه فى الدراسات المتعلقة بمحددات معدل الوفيات أن

مستوى الرعاية الصحية المتاح هو المحدد الأكثر تأثيرا على معدلات الوفيات ، وعلى العمر المتوقع للأفراد ، وأن التحسن الذى طرأ على برامج الرعاية والخدمات الصحية ، وبخاصة فى مجال الطب الوقائى ومقاومة الأمراض المعدية ورعاية الأمومة والطفولة كان أهم أسباب خفض معدلات الوفيات فى العالم ، غير أن مستوى الرعاية الصحية فى المجتمع ، وما يتاح للأفراد من هذه الرعاية إنما هو محصلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتشابكة . وقد قام العيسوى (١٩٨٥ : ١٧٧) بتلخيص طبيعة العلاقات التى تربط بين معدلات الوفيات والعوامل ذات الشأن فى تحديدها من واقع الدراسات المتاحة فى هذا المجال كما يلى :

العامل المحدد	أثره على الوفيات أو توقع العمر
١ - متوسط دخل الفرد والأسرة	له أثر إيجابى على توقع العمر عند الميلاد ولكن العلاقة غالبا غير خطية . وهناك حد أقصى للدخل لايتوقع بعده حدوث انخفاض ملموس فى توقع العمر . تتوقف قوة العلاقة على مدى تأثير الدخل فى المحددات المباشرة للوفيات كالصحة والتغذية والتعليم وعلى توزيع الدخل .
٢ - توزيع الدخل	أثره هام فى تحديد الوفيات . الأثر عكسى حيث ترتفع الوفيات بين الفقراء . تحسن التوزيع عامة وارتفاع نصيب الفقراء من الدخل خاصة قد يعمل على تحسين مستويات تغذيتهم وصحتهم وتعليمهم مما يؤدى إلى خفض الوفيات وارتفاع توقع العمر عند الميلاد .
٣ - التغذية	لها أثر عكسى على الوفيات . محدد ذو أهمية كبيرة . لايبدو أن للتمييز بين السعرات الحرارية والبروتينات أهمية . الراجح أن المهم هو كفاية الغذاء بصفة عامة . التغذية تؤثر

أثره على الوفيات أو توقع العمر	العامل المحدد
فى الصحة والقدرة على التعليم والدراسة والإنتاجية ومستوى الدخل كما أنها تتأثر بهذه العوامل جميعا .	
علاقة عكسية . لكن مفهوم الصحة ينبغى أن يتسع ليشمل الصحة العامة وأوضاع البيئة وتغير العادات الصحية والتغذية . العلاقة قوية مع التغذية والتعليم ومستوى الدخل وتوزيعه . كمية الخدمات ليست مؤشرا كافيا للصحة ، النوعية ومستوى الإستخدام عوامل هامة .	٤ - الصحة
علاقة عكسية . قوة العلاقة تتوقف على هيكل التعليم والإنفاق التعليمى ومدى العناية بالتعليم الإبتدائى ومحو الأمية وأثر التعليم فى تحسين فرص العمل وزيادة الدخل . أثر التعليم متداخل مع أثر الصحة والتغذية والدخل .	٥ - التعليم ومحو الأمية
الخصوبة المرتفعة تؤدى عموما إلى مستوى مرتفع للوفيات . ولكن انخفاض الخصوبة يمكن أن يقترن بتزايد فى معدل الوفيات الخام نظرا لإرتفاع نسبة كبار السن فى التركيب العمرى متضمن فى المحددات الأخرى للوفيات .	٦ - الخصوبة
أثره متضمن فى المحددات الأخرى للوفيات .	٧ - التحضر

رابعـا : الهجـرة

تعريف الهجرة

تسمى الهجرة أحيانا بالإنتقال الأفقى ، الذى يشير إلى تغيير محل الإقامة والإنتقال من مكان إلى مكان جغرافى معين إلى مكان آخر وذلك تمييزا لها عن نوع آخر من الإنتقال يسمى الإنتقال الرأسى ، ويقصد به الإنتقال إلى أعلى أو إلى أسفل السلم الاجتماعى ، أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى . وقد يصاحب كلا من هذين النوعين من الإنتقالات الأفقية والرأسية انتقالات عديدة ، كالإنتقال من مهنة إلى مهنة أخرى ، أو من عمل إلى عمل . وكلا النوعين من الإنتقالات وثيق الصلة بالآخر ، إذ كثيرا ما ينتقل الأفراد أفقيا من مكان لآخر بدافع الرغبة فى الإنتقال رأسيا ، أى الرغبة فى تحسين أوضاعهم الاجتماعية على السلم الطبقى ، غير أنه ليس كل انتقال أفقى يصاحبه انتقال رأسى بالضرورة ، والعكس صحيح (هلول ، ١٩٨٧) .

أسباب الهجرة

توجد عوامل كثيرة ومتشابكة فى بعض الأحيان تؤدى إلى الهجرة . ووفقا لهلول (١٩٨٧ أ) يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل دافعة وعوامل جاذبة ، وفيما يلى نبذة عن كل منهما :

(أ) **العوامل الدافعة** : وتوجد بالمناطق المهاجر منها ومن أمثلتها مايلى :

١ - الزيادة الكبيرة فى عدد السكان بمنطقة معينة قد تكون عاملاً دافعا إلى الهجرة منها إلى مناطق أخرى ، خاصة إذا لم يصاحب تلك الزيادة زيادة مناسبة فى الموارد الاقتصادية .

٢ - استنفاد الموارد الطبيعية في بعض المناطق قد تكون سببا فى هجرة السكان إلى المناطق الأخرى ، من أمثلة ذلك بعض المناطق التى يعيش السكان فيها على التعدين (استخراج الفحم أو الحديد أو غيرها من المعادن) أو استخراج البترول ، إذ عندما تنضب المناجم أو الآبار يضطر السكان المعتمدون عليها فى عملهم ومعيشتهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى .

٣ - الظروف الطبيعية غير المرضية كثيرا ما تدفع الأفراد والجماعات إلى الهجرة ، من أمثلة ذلك الزلازل والبراكين التى أحيانا ما تهدد المواطنين فى بعض المناطق وتلحق بهم أضرار جسيمة فى الارواح والممتلكات ، كذلك الفيضانات العالية التى أحيانا ما تجتاح مناطق شاسعة مسببة خسائر فادحة ، والجفاف الشديد خصوصا إذا ما تعاقب عاما بعد عام فى مناطق يعتمد فيها السكان على الامطار التى تنمو عليها الاعشاب والمحاصيل .

٤ - عدم القدرة على التكيف اجتماعيا أو سياسيا أو عنصريا فى بعض المناطق قد يكون سببا من الأسباب التى تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة إلى مناطق أخرى . فالخلافات حول العقائد الاجتماعية أو الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها كانت ولاتزال سببا فى لجوء بعض الأفراد إلى الهجرة بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع الآخرين فى المناطق التى يعيشون فيها . هذا إلى جانب أن الحروب والثورات أو على الاقل احتمالات نشوبها فى بعض المناطق هى من العوامل التى قد تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة وترك أوطانهم إلى مناطق أكثر أمنا واستقرارا .

٥ - على أن هناك دوافع أخرى شخصية متعددة منها الرغبة فى تحقيق مستوى اقتصادى مرتفع أو مركز اجتماعي واقتصادى أفضل من الوضع القائم ، أو الرغبة فى اكتساب خبرات جديدة والاستفادة من المعارف والخبرات المكتسبة أو فى تحقيق مستوى معيشة أعلى ومستوى أرفع من الرفاهية ، أو الإنتقال إلى حيث يوجد الأهل أو

الاصدقاء . هذا إلى جانب بعض الدوافع كالخوف من القوانين أو التشكك فيها ، والخوف من الخزى أو العار بسبب فقدان المركز الاقتصادى أو الاجتماعى ، أو كثرة الخلافات بين الأهل والاقارب أو الجيران (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

(ب) **العوامل الجاذبة** : وتوجد عادة بالمناطق المهاجر إليها ومن أمثلتها :

١ - اكتشاف واستغلال موارد جديدة قد تكون عاملا هاما فى جذب بعض الأفراد والجماعات إلى حيث توجد تلك الموارد الجديدة المكتشفة أو المستغلة حديثا.

٢ - التوسع الصناعى فى بعض المناطق قد يجذب كثيرا من الأيدى العاملة من مناطق أخرى ، وبخاصة الريفيين للاستفادة من الأجور المرتفعة نسبيا ، والامتيازات التى تمنحها الصناعة .

٣ - تمتع بعض المناطق بمميزات خاصة ، من أمثلة ذلك المناخ المعتدل الذى يسود فى بعض المناطق مما يجعلها مناطق جذب لبعض الأفراد الذين يلائمهم هذا المناخ ، كذلك وجود بعض الخدمات كالخدمات الصحية أو التعليمية أو الترويحية ببعض المناطق يجعلها أيضا مناطق جذب لبعض السكان الراغبين فى المعيشة فى مناطق تتوافر فيها مثل هذه الخدمات . وقد كان خلو المناطق الريفية من الكثير من الخدمات وتركيزها بالمناطق الحضرية ما جعل الأخيرة مناطق جذب قوى للكثير من السكان الريفيين .

وقد لا تكون عوامل الجذب عوامل حقيقية قدر ما تكون تصورات لا أساس لها من الواقع . فقد يندفع عدد كبير من السكان الريفيين إلى منطقة حضرية تحت ضغط الظروف الاقتصادية السيئة ومستوى المعيشة المنخفض فى الريف ، اعتقادا منهم بوجود فرص عمل وفيرة وأجور مرتفعة فى المدينة ، غير أن الحقيقة قد تظهر أن تلك الفرص غير متوافرة أو على الأقل ليست كافية لمقابلة احتياجات الأعداد الكبيرة من

المهاجرين ، فتكون النتيجة زيادة البطالة المقنعة والسافرة بالمناطق الحضرية ، وخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بها .

أنواع الهجرة

توجد تصنيفات كثيرة للهجرة منها تصنيفها إلى هجرة داخلية وخارجية .

أولاً : الهجرة الداخلية :

يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد من مكان إلى آخر داخل الدولة بقصد الإقامة الدائمة فى المكان الجديد . وهذا النوع من الهجرة عادة لاتنظمه ولاتقيده أية قوانين ، ذلك لأن من حقوق المواطنين فى كافة الدول تقريبا حرية الإنتقال من أى مكان إلى آخر داخل الوطن . والهجرة الداخلية لها اتجاهات مختلفة تتبلور عادة فيما يسمى بتيارات الهجرة ، هذه التيارات لها اتجاهات مختلفة منها تيارات الهجرة من وحدات ادراية لأخرى ، أمثلة ذلك انتقالات الأفراد من مركز ادارى لآخر أو من محافظة لأخرى ، ومنها أيضا تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر ، أو من الحضر إلى الريف ، ومن الريف إلى الريف ، ومن الحضر إلى الحضر . على أن المسافة بين المنطقة المهاجر منها وإليها فى جميع هذه الحالات قد تتفاوت كثيرا فى مداها ، كما وأن كل تيار من تيارات الهجرة يختلف عن الآخر فى دوافعه وقوته (أى فى عدد المهاجرين) ، وفى خواص سكانه ، وفى آثاره الاجتماعية والاقتصادية على المنطقة المهاجر منها وإليها . وفيما يلى عرض لبعض تيارات الهجرة الداخلية .

الهجرة من الريف إلى الحضر

الهجرة من الريف إلى الحضر أو مايطلق عليه أحيانا من القرية إلى المدينة ليست أمرا حديثا وإنما تحدث منذ زمن بعيد عندما أخذ الانسان بنظام التخصص وتقسيم

العمل واتجه بعض السكان إلى العمل بمهنة الزراعة وإلى الإقامة بالقرى قريبين من الأراضى الزراعية ، واتجه البعض الآخر إلى العمل بالمهن غير الزراعية من صناعة وتجارة وخدمات وغيرها إلى الإقامة فى المدن . وكلما زاد عدد سكان القرى وزاد ضغطهم على الموارد الأرضية الزراعية المحدودة ، وكلما قل نصيب الفرد من الدخل وانخفض مستوى المعيشة ، وكلما ظهرت لدى بعض السكان الزراعيين مهارات وقدرات فى أعمال غير زراعية ، كلما ترك بعض السكان الريفيين قراهم صوب المدن سواء أكان لديهم معرفة أو خبرة بما يوجد بها من مهن وأعمال أو ليس لديهم . ولم ينقطع فى أى وقت من الأوقات تيار الهجرة من القرى إلى المدن ، وإن كان فى بعض الأوقات يقوى قليلا مع سوء الحال فى الريف ووجود مغريات فى الحضر أو يضعف قليلا مع تحسن الحياة فى الريف وصعوبتها فى الحضر ، وهناك العديد من القوى الدافعة والجاذبة كما سبق القول تؤثر فى هذا الشأن (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

حجم الهجرة من الريف إلى الحضر وخواص المهاجرين :

وفقا لسعودى وعبد الحميد (١٩٩٤ : ٢٢) فإن الهجرة الريفية الحضرية قد أسهمت بنحو ٣١٪ من النمو الحضرى فى مصر خلال الفترة ٤٧ - ١٩٦٠ ، وحوالى ٢٧٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٦ ، و ١٧,٥٪ خلال الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ . وقد بلغ عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر فى ١٩٧٦ حوالى مليون مهاجرا (نادية حليم ، ١٩٨٥ أ) . وبلغ عددهم فى ١٩٦٦ حوالى ١,٣٩ مليونا ، نزح حوالى نصفهم إلى المحافظات الحضرية (القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس) و ٣٠٪ إلى محافظات الوجه البحرى ، وحوالى ٢٠٪ إلى محافظات الوجه القبلى . وقد تبين أن ٥٣,٣٪ منهم من الذكور ، ٤٦,٧٪ من الاناث ، وغالبية المهاجرين فى الفئات العمرية المنتجة ، وحوالى ٥٦,٣٪ منهم اميون ، ٢٦,٧٪ يقرأون ويكتبون ، أما الباقون فحاصلون على شهادات أقل من المتوسطة ومتوسطة فى غالبيتهم (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

وعموما فإن المستوى التعليمى للمهاجرين الريفيين كان أعلى من المستوى التعليمى للريفيين بصفة عامة ، معنى ذلك إن المتعلمين أقل رغبة فى البقاء فى الريف من غير المتعلمين .

آثار الهجرة من الريف إلى الحضر

من المعتقد أن الهجرة من الريف إلى الحضر تحدث للريف خسارة بشرية ومادية . تتمثل فى فقدانه لشطر من شبابه . ربما فى بعض المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية بالريف كما هو الحال فى مصر قد لايكون هناك احساس بمدى وأثر أو قيمة هذا الفاقد إلا أنه حقيقة واقعة تحس بها أكثر بعض المجتمعات المتقدمة حيث يرون أن الشباب الذى ينعقد عليه الأمل كرجال المستقبل وكقادة للمنظمات والمؤسسات الريفية يترك الريف ويتجه إلى الحضر . والمشكلة ليست فى نظرهم مشكلة نقص فى الأيدى العاملة التى سرعان ما تحل محلها الآلات الميكانيكية بقدر ما هى فقدان أعداد من الشباب المتميز .

وفى مصر لا يمثل السكان المهاجرون من الريف إلى الحضر سوى نسبة صغيرة من جملة سكان الريف إلى حد أن نزوحهم لا يصاحبه شعور محسوس بانخفاض الضغط السكانى بما يعكس ارتياحا أو ارتفاعا ملموسا فى مستوى معيشة بقية السكان فى المناطق المهاجر منها ، ذلك لأن الزيادة الطبيعية الناتجة عن زيادة المواليد عن الوفيات فى ظل خصوبة السكان العالية تجعل الزيادة فى عدد السكان بالمناطق الريفية فى اطراد مستمر بما يعوض أى نقص بسبب الهجرة .

ولقد كانت الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية ـ خاصة فى الدول النامية حديثة التصنيع ـ سببا فى خلق العديد من المشاكل بسبب نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين إليها أكثر مما تستطيع أن تستوعبه مختلف الانشطة الاقتصادية بها ، فلا الصناعة ولا

التجارة ولا مختلف الخدمات أصبحت بقادرة على أن تشغل الاعداد الكبيرة من المهاجرين فضلا عن أن غالبيتهم لا تتوفر لديهم المعارف ولا الخبرات والكفاءات والمران اللازم للقيام بأنواع الاعمال فى تلك المناطق ، وكانت النتيجة تكدس المناطق الحضرية بأعداد كبيرة من السكان ، وانتشار البطالة المقنعة والسافرة ، وظهور مشاكل الاسكان والمواصلات والصحة والتعليم والغذاء والجرائم والتشرد والبغاء وغيرها مما تنوء به بعض المدن . وقد كان لسهولة وسائل الاتصال والإنتقال أثره فى زيادة عدد المهاجرين صوب المناطق الحضرية . على أن المناطق الحضرية فى بعض الدول استفادت من هجرة الشباب الريفى اليها والذى سد نقصا فى الأيدى العاملة ، على الأقل غير الفنية وغير الماهرة ، فقد قبل المهاجرون العمل بأجور منخفضة بسبب قلة كفاءتهم أو كثرة عددهم بالنسبة للمتاح من فرص العمل ، وبسبب عدم قدرتهم على التنظيم لغرض المساومة على أجور مرتفعة على الأقل فى البداية خصوصا فى ظل غياب التشريعات العمالية أو عدم تطبيقها بدقة (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

والنازح من القرية إلى المدينة يعانى من مشاكل قوية حتى يتكيف اجتماعيا مع الحياة المدنية ، بسبب الاختلاف بين طبيعة الحياة الريفية التى تسودها نظم العلاقات الأولية ، وطبيعة الحياة الحضرية حيث تسود نظم العلاقات الثانوية . فالمهاجر من مجتمع قروى منعزل ومتجانس ، تسوده العلاقات الشخصية ، والقليل من التخصصات الدقيقة والآلات البسيطة ، والاعتماد الضعيف على الابداع الفردى ، وحيث العمل الشاق ، يجد نفسه فجأة فى بيئة مغايرة تماما لما ألفه ، فيقع فى حيرة شديدة لما يسود من حرية شخصية بين الجماعات الثانوية ، وغالبا ما يتعرض الشباب الريفى لنوع من الارتباك لأن وسائل الضبط الاجتماعى القديمة لم تعد قائمة ، ويبدو العالم الحضرى عالما بلا أصدقاء ، يتزاحم فيه الأفراد ويتنافسون ويتصارعون فى سبيل الحصول على مكاسب شخصية .

ويجد كثير من المهاجرين من القرية إلى المدينة أن عليهم تغيير مهنهم بعد الهجرة وهذا شيئ طبيعي ، الأمر الذى يتطلب اعداد وتدريب وتكييف مهنى للمهاجرين حتى يكتسبوا المهارات والقدرات اللازمة للعمل بالمهن الجديدة والتى تختلف فى متطلباتها من حيث الخبرة والكفاءة لا عن مهنة الزراعة فحسب بل أيضا عن المهن غير الزراعية المماثلة بالمناطق الريفية ، فالصناع والتجار والباعة والحرفيين بل والمدرسين والاطباء الريفيون لاشك أقل خبرة ومهارة من نظائرهم بالمناطق الحضرية . إنهم يعملون تحت ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية أقل تقدما من مثيلاتها فى الحضر .

والمهاجرون إلى المدن المصرية ربما يتشابهون بعض الشيئ مع المهاجرين من الريف إلى الحضر فى الدول النامية فى كونهم عادة فقراء رقيقى الحال يفدون بقليل جدا من رؤوس الأموال إن وجد شيئ من ذلك لديهم ، ومن ثم لا يمكنهم البدء فى مشروعات أو أنشطة اقتصادية يعتد بها والنتيجة أنهم يتجهون إلى العمل كعمال أجراء فى المصانع حيث يقومون بالأعمال التى لا تتطلب بالضرورة درجة عالية من الخبرة والمهارة على الأقل فى البداية ، وكباعة لسلع يجوبون بها الشوارع أو يجلسون بها على جوانب الطرقات أو كعمال حرفيين فى حرف مختلفة ، أو فى بعض أنواع مختلفة من الخدمات (هلول ، ١٩٨٧) .

والهجرة من الريف إلى الحضر لا تستلزم من المهاجر أن يتحمل فقط الصدمة الثقافية بالمدينة ولا أن يعد نفسه مهنيا ويكيف نفسه اجتماعيا لثقافتها وإنما أيضا لظروفها وأوضاعها الاقتصادية ، فالمهاجرون الريفيون القادمون إلى المدينة عادة ما يكونون ملاكا لمساكنهم فى المناطق النازحين منها . حقيقة أن تلك المساكن عادة ما يكون مستواها منخفضا من حيث البناء والتسهيلات السكنية من مياه شرب ومجارى وإنارة وأثاث وغير ذلك إلا أنهم عادة لا يدفعون نظير الإقامة بها إيجارا أو مصروفات تذكر ، وأول ما يصادف المهاجر إلى المدينة من مشاكل كبيرة هو العثور

على مسكن بايجار يستطيع أن يؤديه فى ظل أجره أو دخله الضئيل ، على الاقل فى البداية . هذا إذا وفق فى العثور على مكان للاقامة ، وعادة ما يكون ذلك بعد أن يحل ضيفا على أقاربه ومعارفه فترات تطول أو تقصر حسب علاقاته وصلاته القرابية بهم . وإلى جانب صعوبة الحصول على مسكن واستنفاذ جزء كبير من الدخل فيه ـ وهو أمر لم يكن يتوقع مدى فداحته ـ فإنه يواجه أيضا بمصروفات أخرى عديدة لم يكن يحسب لها حساب وفى مقدمتها نفقات المواصلات والملبس وغيرها .

وكثيرا ما تضطر أسر المهاجرين الريفيين تحت وطأة متطلبات المعيشة أن تقيم كل فى حجرة فى مناطق نائية فى أطراف المدن فى بيوت غير صحية يقل مستواها من كافة النواحى أحيانا عن تلك التى نزحوا منها ، كما وقد تضطرهم سوء حالتهم الاقتصادية ، وعدم امكانهم مواجهة مستلزمات المعيشة ذات التكاليف المرتفعة فى المدينة إلى الاستدانة والعجز عن دفع الديون ثم الوقوع فى مشاكل مع الدائنين ، ويصبحون معتمدين على غيرهم لكى يعولوهم . وهناك من يضطر إلى امتهان مهن لا تضيف شيئا إلى الانتاج القومى كالتسول أو أخرى وضيعة ، ومنهم من يقعوا صرعى لتوتر أعصابهم ويكون مصيرهم الإصابة بمختلف الأمراض العصبية ، ومنهم من ينحرف فيلجأ إلى البغاء والسرقة والاجرام وغيرها من الأمراض الاجتماعية التى تتصف بها المدن الكبيرة (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

وربما بسبب توقع المشاكل الاقتصادية بالمدينة كثيرا ما يلجأ بعض المهاجرين ، خاصة أولئك النازحين من الوجه القبلى إلى عدم اصطحابهم لأسرهم معهم على الأقل فى بداية الهجرة إلى أن يستقر بهم الحال فى عمل ومسكن ، ويصبح فى مقدورهم إعالة أسرهم فى البيئة الجديدة ذات التكاليف المرتفعة عن نظيرتها فى القرى . إن تصورات ومعتقدات سكان الريف عن مدى ارتفاع دخول السكان بالحضر أحيانا ما تكون خيالية أو مبالغا فيها ، كما وأن توقعاتهم عن الأعباء المعيشية

قد تكون أيضا خاطئة ، بسبب ذلك يواجهون بصدمة اقتصادية قد تصل فى شدتها إلى حد حمل بعض المهاجرين إلى الارتداد والعودة إلى قراهم بعد قضاء فترة من الوقت بالمدينة ، وبعد أن يكونوا قد عجزوا عن تكييف أنفسهم لظروفها الاقتصادية وأنفقوا ما قد يكون لديهم من بعض المدخرات . والعودة إلى الريف فى ظل هذه الخبرات السيئة تحمل ذكريات مريرة ، تزيد أحيانا من كراهية سكان الريف للحضر . على أن المهاجر الذى يمكنه تحمل الصدمات السابقة ، والذى يستطيع التكيف اجتماعيا ومهنيا لحياة المدينة يصبح فى مستوى معيشى أعلى من نظرائه الذين بقوا فى الريف .

الهجرة من الحضر إلى الريف

قد يبدو طبيعيا أن يهاجر الأفراد مس الريف إلى الحضر بسبب ما يوجد بالمناطق الحضرية من مغريات وقوى جاذبة عديدة ، وكنتيجة لسؤ الحالة فى المناطق الريفية ، أما أن ينتقلوا من الحضر إلى الريف فهذا أمر قد يبدو غريبا وإن كان دائم الحدوث . الهجرة من الحضر إلى الريف لها أسباب عديدة وتختلف تلك الأسباب من مجتمع لآخر وفى نفس المجتمع الواحد من وقت لآخر ، على أن الحالة التى يكون عليها كل من الريف والحضر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لها دخل كبير فى هذا الشأن ، فقد يهاجر الناس من الحضر إلى الريف رغبة فى المعيشة فى مكان هادئ بعيدا عن صخب المدينة وضوضائها وزحامها الذى يجعلها أشبه بالسجن الضيق الذى يصعب التحرك فيه ، كما قد يهاجرون إلى الريف بقصد الإقامة بمسكن فسيح بإيجار معتدل وفى بيئة ذات جو نقى بعيدا عن الازدحام المسكنى وخصوصا فى ظل ندرة المساكن ببعض المدن . وبعض الأفراد خصوصا أولئك الذين من أصل ريفى قد ينتقلون إلى الريف لأنهم فشلوا فى أن يحققوا بالمدينة ما كانوا يصبون إلى تحقيقه من دخول عالية ومستويات معيشية مرتفعة وذلك إما بسبب صعوبات اقتصادية أو كساد أو كوارث أو غير ذلك من الأسباب .

وفى زمن الحرب أو التهديد بها يتجه بعض الناس عادة إلى الريف باعتباره مكانا آمنا للاقامة ، كما أنه فى زمن الازمات الاقتصادية والبطالة يعتبر المكان الذى يمكن فيه انتزاع ضروريات الحياة ، حتى ولو لم يكن ذلك فى صورة دخول فورية أو منتظمة وأن من الأيسر الحصول على الاستقرار والطمأنينة والراحة النفسية بعيدا عن الصراع والتنافس فى المدينة رغم ما فيها من ترف ومريحات . على أنه توجد طائفة من الناس الذين يفضلون بعد انتهاء مدة خدمتهم بالمدينة قضاء الفترة الباقية من حياتهم فى الريف حيث يستطيعون امتلاك قطعة من الأرض الزراعية يقيمون عليها مشروعا زراعيا كطريقة للحصول على دخل إضافى أو شغل لوقت الفراغ إن لم يكن بقصد الربح والإستثمار الاقتصادى (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

آثار الهجرة من الحضر إلى الريف

لا يعتقد أن تيار الهجرة من الحضر إلى الريف يحمل فى طياته آثارا ذات بال على المناطق الحضرية المهاجر منها ، ربما لأسباب كثيرة منها ضعف هذا التيار ممثلا فى العدد القليل من المهاجرين وانخفاض مستواهم بصفة عامة عن نظائرهم من السكان الحضريين المتبقين بالمناطق المهاجر منها . وإذا كان لهذا التيار ثمة ميزة فهى تخفيف عبء طفيف عن المناطق المهاجر منها بحكم أن المناطق الحضرية أصبحت تئن من كثرة ما بها من سكان مهاجرين إليها لا يتوافر لهم سبل العيش ، والذين أصبحوا يعرقلون تقدم المناطق الحضرية ويقفون حجر عثرة فى سبيل تحسينها بسبب ما يصاحب وجودهم من مشاكل عديدة ، الأمر الذى جعل بعض المصلحين يراودهم من آن لآخر فكرة اعادة ترحيل المهاجرين الحضريين الذين من أصل ريفى الذين لاعمل لهم إلى بلدانهم الأصلية .

وفى ظل ضعف تيار الهجرة من الحضر إلى الريف وفى ظل خصائص المهاجرين لايبدو أن الريف يستفيد كثيرا من المهاجرين إليه من المناطق الحضرية سواء لقلة

عددهم أو لعدم استقرارهم أو لعدم رغبتهم للعمل أو البقاء فيه . حقيقة أن الصفات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إليه من المدينة قد تكون أعلى نسبيا من صفات سكانه غير أن اتجاهاتهم غير المرغوبة نحو الريف تجعل منهم أفرادا غير ذى فائدة كبيرة بالنسبة لإحداث تغيرات مرغوبة فى الريف حتى وإن كانوا مقيمين به لتعلقهم بالمدينة وتطلعهم إلى اليوم الذى ينتقلون فيه إليها ، ومن ثم لاتعنيهم أحوال الريف وشئونه فى قليل أو كثير رغم أن هؤلاء الأفراد هم أساسا المنوط بهم النهوض بالريف والعمل على خدمته من أطباء ومرشدين زراعيين ورؤساء مجالس قروية ومدرسين وغيرهم . حقيقة أن هؤلاء وأمثالهم ليسوا بالمهاجرين حقاً قدر ما هم عاملين بالريف فقط لفترة من الزمن وليس لديهم النية فى الإقامة الدائمة به ، غير أنه على أى حال من المفروض أن عملهم واقامتهم ولو لفترة بالمناطق الريفية يكون فيها فائدة للريف وسكانه ، خاصة وأن وجودهم فيه محسوب عليه عددا وتكلفة ، على أن هذا الوضع يختلف كثيرا عن مثيله فى بعض الدول الغربية المتقدمة والتى استفاد ريفها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من نزوح أعداد من السكان الحضريين إليه .

ومن أهم المشاكل التى يعانى منها الهاجر من الحضر إلى الريف عدا مشاكل التكيف المهنى هى مشاكل التكيف الاجتماعى ، فالقيم والتقاليد والعادات فى الحضر ربما تختلف كثيرا عن مثيلتها فى الريف ، فالمجتمع الريفى المحلى بما فيه من ضبط اجتماعى عالى نتيجة صغر حجمه يكون بمثابة الجو الخانق والقوى الضاغطة بشدة والمنظمة بقسوة لسلوك المهاجرين الحضريين الذين يظلون لفترة من الوقت قد تطول تحت رقابة السكان الريفيين المحليين يتابعون كل تصرفاتهم وسلوكهم بالنقد الشديد أحيانا إذا لم تتفق مع التصرفات والسلوك السائد (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

وتتباين قدرة المهاجر الحضرى على التكيف للأوضاع فى البيئة الريفية حسب خلفيته الاجتماعية ، فالذين من أصل حضرى يواجهون بصعوبات أكثر بكثير من

الذين من أصل ريفى بسبب القيم والتقاليد الحضرية التى تأصلت فى نفوسهم طوال حياتهم فى المناطق الحضرية ، كالعادات فى العمل وتدبير شئون المنزل واقتصادياته والأوضاع الاجتماعية وطرق ووسائل الترويح . كل هذه وغيرها تختلف وتتناقض مع متطلبات الحياة بالمجتمع الريفى ، أما الصعوبات الاقتصادية فتتوقف على الوضع الاقتصادى للمهاجر نفسه فإن كان لديه الدخل الكافى استطاع إلى حد كبير أن يواجه المشاكل الاقتصادية فى الريف ، والا فإن المشكلة تصبح أكثر تعقيدا . وقد يعجب البعض من القول بأن أولئك الذين من أصل ريفى يجدون هم الآخرون صعوبة فى التكيف للحياة الريفية بعد أن يكونوا قد أمضوا فترة من الوقت بالمناطق الحضرية ، غير أن تلك حقيقة واقعة ترجع إلى أن ما اعتنقوه من قيم وتقاليد وعادات وماتعودوا عليه من طرق فى السلوك واتجاهات أصبح مختلفا عن مثيله بالمناطق الريفية الأصلية التى نشأوا فيها ، وهم بذلك يجدون أنفسهم فى حيرة بين جديد يصعب التخلى عنه وبين قديم يصعب الرجوع إليه . على أن بعضا من المهاجرين من الحضر إلى الريف سواء كانوا من أصل حضرى أو ريفى كثيرا مايظلون ولفترة قد تطول يرثون فقدان الحرية الشخصية ومستوى المعيشة والخدمات وغيرها من المميزات التى كانوا يعيشون فى ظلها بالمناطق الحضرية وقد يفكر البعض منهم فى العودة إلى الحضر ثانية .

بمقارنة حجم تيار الهجرة من الريف إلى الحضر بتيار الهجرة من الحضر إلى الريف فى كل من ١٩٦٦ و ١٩٧٦ نجد أن الأول كان أكبر كثيرا من الثانى .

وتعزى الزيادة المضطردة فى نسبة السكان الحضريين ، والنقص المضطرد فى نسبة السكان الريفيين فى التعدادات المختلفة حتى ١٩٧٦ إلى عامل الهجرة الحضرية فى المحل الأول ، خاصة فى ظل ما هو معروف أن معدل الخصوبة فى الريف أعلى منه فى الحضر ، بمعنى أنه لايمكن أن يعزى الزيادة فى نسبة السكان الحضريين إلى ارتفاع خصوبتهم .

على أنه قد لوحظ أن نسبة كل من السكان الريفيين والحضريين لم يحدث لها تغيير محسوس فى تعداد ١٩٨٦ مقارنة بتعداد ١٩٧٦ . ولا يعنى ذلك أن الهجرة قد توقفت بين الريف والحضر ، ولكن قد يعنى ذلك أن تيارى الهجرة من الريف إلى الحضر ومن الحضر إلى الريف قد تقاربا فى الحجم ، أو أن نسبة أعلى من الحضريين قد هاجروا هجرة خارجية خلال تلك الفترة مما قلل من تأثير هجرة الريفيين إلى الحضر على نسبة كل من السكان الريفيين والحضريين. على أى حال فإنه فى ظل عدم وجود دراسات حديثة عن هذا الموضوع لا يمكن الجزم بصحة أى من هذه التفسيرات .

الهجرة من الحضر إلى الحضر

يقصد بهذا النوع من الهجرة انتقال الأفراد من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى . ولقد كا من المعتقد إلى عهد قريب أن هذا التيار ضعيف للغاية غير أن نتائج تعداد السكان بالعينة فى ١٩٦٦ وما استتبعها من بحوث أوضحت أن هذا التيار هو أقوى تيارات الهجرة فى مصر مقاسا بعدد ما يتضمنه من مهاجرين ، يليه قوة من ناحية عدد المهاجرين تيار الهجرة من الريف إلى الحضر ، فقد بلغ عدد للهاجرين من الحضر إلى الحضر ١٦٩٨٦١١ مهاجرا بينما بلغ المهاجرين من الريف إلى الحضر ١٣٩٧٤٠٦ مهاجرا فى ١٩٦٦ (هلول ، ١٩٨٧ أ) . وفى ١٩٧٦ بلغ عدد المهاجرين من الحضر إلى الحضر حوالى ٢,٠١٩ مليون مهاجرا ، مقابل حوالى مليون مهاجرا من الريف إلى الحضر (نادية حليم ، ١٩٨٥ أ) غير أن هذا التيار لا يحظى بالأهمية التى ينالها تيار الهجرة من الريف إلى الحضر ، لأنه من ناحية لا يؤثر على حجم النمو السكانى فى الحضر ككل ، ولأن المهاجرين من الحضر إلى الحضر عادة ما يكونون أكثر قدرة على التكيف مع الحياة الحضرية فى الأماكن المهاجر إليها .

وهناك الكثير من الأسباب التى تدفع الناس إلى الهجرة من الريف إلى الحضر أو

التى تجذبهم إلى الحضر بحيث تبدو وكأن هجرتهم أمرا مطقيا للغاية ، عكس ما يبدو عند محاولة التفكير فى أسباب الهجرة من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى . الحقيقة أن أسباب الطرد والجذب موجودة بالنسبة لكل حركة هجرة أيا كان اتجاهها غير أنه فى بعض الحالات قد لا تكون عوامل الطرد كثيرة ولا قوية من حيث تأثيرها كعوامل الجذب أو العكس . والحضر فى مصر كما سبق القول يتكون من المدن وهى بلدان متفاوتة تفاوتا كبيرا من حيث ظروفها ، وبالأخص فرص العمل والترقى ومستوى الأجور وما تتمتع به من العديد من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها . ومن ثم كان بديهيا أن تكون بعض هذه البلدان أكثر جذبا للسكان الحضريين من غيرها بحكم ما لها من ميزة نسبية .

الهجرة من الريف إلى الريف

يعتبر هذا التيار أضعف تيارات الهجرة الأربعة ، ففى مصر على بلغ عدد المهاجرين من المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أخرى ٩٨٥٧٣ مهاجرا فى ١٩٦٦ (هلول ، ١٩٨٧ أ) ذلك لأنه لا توجد ـ بالأخص فى الوقت الحاضر بعد أن تم استصلاح الكثير من الاراضى البور فى الدلتا والوادى ـ من فرص العمل ولا المميزات الاقتصادية والاجتماعية فى معظم المناطق الريفية مالا يوجد فى المناطق الريفية الأخرى ، فأجور العمال الزراعيين تكاد تكون متقاربة فى معظم المناطق وفرص تملك أو استئجار أراضى زراعية حاليا لم تعد أيضا ميسورة بشكل كبير فى منطقة دون أخرى بما يغرى بالهجرة ، وإذا كانت هناك فروق أو مميزات اقتصادية فإنها لا تكون بالدرجة من الاغراء ما يجعل زراعا من محافظة معينة يهاجرون للعمل بالزراعة فى ريف محافظة أخرى ، وإن حدث ذلك فإن أعداد هؤلاء المهاجرين تكون عادة قليلة للغاية باستثناء أولئك الذين يهاجرون بغرض تملك أو استئجار بعض الأراضى حديثة الاستصلاح تحت اغراء التيسيرات والتسهيلات التى تقدمها الدولة من أراضى ومسكن

وحيوانات وقروض وغير ذلك . ولما كان معظم المهاجرين من المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أخرى من الزراع أو أبنائهم ، ولما كان عددهم قليلا وصفاتهم وخواصهم الاجتماعية والتعليمية لا تختلف كثيرا عن نظائرهم من الريفيين فإن المناطق الريفية المهاجر منها وإليها ـ على الأقل فى بلد كمصر ـ لا تتأثر كثيراً بمثل هذه الهجرة الا فى حالات قليلة (هلول ، ١٩٨٧ أ) .

ثانيا : الهجرة الخارجية

يقصد بالهجرة الخارجية انتقال السكان من دولة إلى دولة أخرى بهدف تغيير الإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة . على أنه من المتعذر وضع حدود فاصلة بين الهجرة الخارجية الدائمة والهجرة الخارجية المؤقتة ، غير أن المهاجر بصفة دائمة عادة مالا تكون لديه النية للعودة إلى موطنه الأصلى مرة أخرى .

ومعظم المهاجرين المصريين هجرة خارجية دائمة عادة ما يتوجهون إلى الدول الصناعية المتقدمة وخاصة إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا وبعض الدول الأوربية حيث توجد بهذه الدول فرص العمل والتوظيف والانتاج والارتقاء المهنى والعلمى ، بالاضافة إلى الدخل المرتفع لاصحاب الكفايات العلمية . ولذا فإن أغلب المهاجرين إلى هذه البلدان هم عادة من أصحاب الكفاءات العلمية . أما غالبية المهاجرين المصريين إلى الخارج هجرة مؤقتة فإنهم يتمثلون فى المصريين الذين يذهبون للعمل فترات محددة ، غالبا فى الدول العربية البتروليه . ولايعرف على وجه التحديد عدد المهاجرين المصريين إلى الخارج ، غير أن عدد المصريين بالخارج فى تعداد ١٩٨٦ يشير إلى أنهم يبلغون أكثر من ٢ مليون نسمة .

ولم يكن لهجرة المصريين للخارج أى وزن منذ بداية القرن الحالى وحتى بداية الستينيات ، ولكن خلال الستينيات والسبعينيات تزايدت أعداد المصريين بالخارج

بمعدلات كبيرة بسبب الزيادة فى عوائد البترول فى عدد من الدول العربية ، وحاجة هذه الدول إلى العمالة المجلوبة من الخارج لتنفيذ برامج التنمية المكثفة بها ولعدم توافر مثل هذه العمالة فى تلك الدول بدرجة كافية لأسباب ديموجرافية ترتبط بانخفاض عدد السكان ، أو أسباب اجتماعية وثقافية كتحريم عمل المرأة فى كثير من المجالات .

وكانت مصر هى البلد العربى الذى يزخر بأعلى عدد من الكفاءات التى يمكنها تلبية رغبات هذه البلاد (نادية حليم ، ١٩٨٥ ب) .

الآثار المترتبة على الهجرة الخارجية

اهتمت كثير من الدراسات بتحديد الآثار الايجابية والسلبية لهجرة المصريين للخارج ، وبخاصة هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية ، وأوضحت نتائج بعض هذه الدراسات أن أهم الآثار الايجابية لهذه الهجرة تتلخص فى التأكيد على حرية الشخص وحقه فى العمل خارج وطنه وعودته إلى وطنه متى شاء ، والتخفيف من الأعباء الناجمة من التضخم السكانى ، وتدعيم العلاقات بين مصر والدول الأخرى ، وزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة .

أما الآثار السلبية فيتمثل أهمها فى نقص العمالة الفنية المدربة مما أدى إلى ارتفاع أجورها ، والتنازلات الوظيفية للعاملين فى دول المهجر مما يكون أحيانا ماسا بالكرامة الوطنية ، إهدار قيمة العمل نتيجة حصول المهاجر فى بلد المهجر على أجور مرتفعة مع مجهودات متواضعة بالمقارنة بالحال فى مصر ، وارتفاع معدلات التضخم ، وتدهور الروابط الأسرية ، وتراخى الشعور بالانتماء ، وارتفاع نسبة الإعالة ، واضطرار الدولة لتعويض نسبة الفاقد فى رأسمالها البشرى بعمالة غير مدربة ، واحتمال تعرض العمالة المصرية المهاجرة للاستغناء عنها فجأة (صليب ، ١٩٨٨ : ٣٥٣) .

التغيرات المصاحبة لهجرة الريفيين المصرين إلى الخارج

أوضحت نتائج بعض الدراسات التى أجريت عن هجرة الريفيين المصرين للعمل بالخارج إلى أن هجرتهم قد ترتب عليها أو صاحبها بعض التغيرات الهامة . فقد أشارت نتائج دراسة خفاجى عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من احدى القرى المصرية (الأشمونى ، ١٩٩٣ : ٣٠) إلى حدوث تحول واضح فى دور المرأة الريفية التى هاجر زوجها ، حيث تحولت من زوجة تابعة تماما لزوجها إلى امرأة تستطيع الاعتماد على نفسها فى تسيير أمور منزلها وأولادها اثناء غياب الزوج . كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن بعض مدخرات المهاجرين قد وجهت إلى عملية التوسع فى مصانع الطوب التى جذبت أعدادا كبيرة من العمالة الزراعية ، وأوضح بحث أجراه عبد المعطى (١٩٨٤) عن بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية أنه قد ارتبط بهجرة المشتغلين بالزراعة تحول اعداد من العمال الزراعيين إلى مهن أخرى ، خاصة فى مجال البناء ، وأن هجرة القرويين للعمل بالدول النفطية لم تقتصر على عمال الزراعة الأجراء فقط ، بل شملت صغار الحائزين نتيجة للتضخم وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وانخفاض العائد من الزراعة . كذلك فإنه قد صاحب الهجرة تغير فى القيم الاجتماعية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى لصالح مهن أخرى غير الزراعية كالحرف ، كما زادت حدة المضاربة على الأرض الزراعية ، وحدث أيضا تغير فى بعض الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة القروية ، خاصة أدوارها على مستوى المجتمع المحلى ، وصاحب هجرة الآباء للعمل بالدول العربية خلل فى بعض وظائف الأسرة القروية ، خاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية .

وقد أوضحت نتائج دراسة أجراها أبو مندور وآخرون أن أوجه التصرف فى المدخرات التى كونها المهاجرون للخارج قد تمثلت فى شراء أجهزة منزلية ، تسديد الديون ، شراء أرض للبناء وبناء منزل وأخيرا شراء ماشية (الأشمونى ، ١٩٩٣ : ٣٣) .

وتوصلت دراسة أخرى إلى نتائج مشابهة حيث أوضحت أن أهم مجالات الاستثمار للتحويلات النقدية هى على الترتيب بناء منزل ، شراء أرض زراعية ، شراء أرض بناء ، زواج المهاجر أو تزويجه لبعض أبنائه ، شراء سيارة أو جرار زراعى ، فتح محل بقالة أو عمل بالتجارة ، وانشاء مزرعة دواجن أو انتاج حيوانى (هدهود ، ١٩٨٤) .

وقد بينت إحدى الدراسات عدة آثار ترتبت على هجرة القرويين للعمل بالخارج من بينها انخفاض نسبة السكان فى فئات العمر الوسطى ، التحسن الملحوظ فى الحالة التعليمية للسكان ، تأجيل الزواج ، زيادة التحول إلى نمط الأسرة النووية ، رفع مستوى معيشة الأسرة ، توسيع دور المرأة فى الحياة الاقتصادية للأسرة (ابو المكارم ، ١٩٨٧) .

وتوصلت دراسة الأشمونى (١٩٩٣) إلى عدة نتائج توضح حدوث تغيرات بنائية وظيفية فى الأسرة الريفية كنتيجة لهجرة وعودة رب الأسرة ، من بين هذه التغيرات : تغير تركيب الأسرة من ممتدة أو مركبة إلى بسيطة ، ارتفاع مستوى المعيشة ، زيادة حجم الحيازة الزراعية ، انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى للأسرة ، زيادة درجة التماسك الأسرى ، تغير فى الأدوار الوظيفية لأفراد الأسرة ، وتقلص سلطة كبار العائلة فى اتخاذ القرارات الأسرية .

مما سبق يتبين أن هجرة بعض السكان الريفيين للعمل فى الدول العربية قد ترتب عليها بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتباينة ، وعموما فإن ظاهرة هجرة المزارعين قد غيرت بعض الافكار الشائعة عن سلبية الفلاح المصرى ، وعدم رغبته فى المخاطرة ، والتصاقه الشديد بأرضه .

الفصل الثالث

توزيع السكان

أولاً : كثافة السكان

ثانياً : توزيع السكان وفقا للوحدات الادارية

ثالثاً : السكان والاراضى الزراعية

رابعاً : المجتمعات الزراعية المستحدثة

خامسا : نظام الاقامة فى الريف المصرى

سادسا : الوحدات المعيشية

توزيع السكان

أولاً : كثافة السكان

تفيد دراسة كثافة السكان ، أى عدد السكان فى وحدة المساحة ، وخاصة عددهم فى وحدة المساحة المعمورة ، فى التعرف على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوچية وغيرها . جيث أن الكثافة ترتبط ـ على سبيل المثال ـ بدرجة الضغط على المرافق والخدمات والموارد الطبيعية ، وعلى تكلفة توصيل الخدمات إلى المناطق المختلفة الكثافة ، وعلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية وطبيعة العلاقات القائمة بين السكان ، كما أن لها آثارها على البيئة من حيث درجة استهلاك أو استنفاد بعض الموارد الطبيعية ، أو التأثير على درجة التلوث البيئى وغير ذلك من الآثار الهامة .

ويتسم توزيع السكان على المساحة الأرضية باختلال واضح . ففى حين تبلغ المساحة الكلية لمصر حوالى مليون كيلو متر مربع أو حوالى ٢٣٨ مليون فدانا فإن المعمور منها لاتزيد مساحته عن ٤٥ ألف كيلو متر مربع أو ١٠,٧ مليون فدان فقط ، وهو عبارة عن شريط ضيق يحيط بنهر النيل مساحته تمثل حوالى ٤,٥ ٪ فقط من المساحة الكلية والباقى صحراء غير معمورة تقريبا . ومن المساحة المعمورة حوالى ٧٠٪ اراضى منزرعة و٣٠٪ غير منزرعة ومشغولة بالمبانى السكنية والمنشآت الصناعية والتجارية والمنافع العامة (المجلس القومى للخدمات ، ١٩٩٠ : ٣) .

وإذا كان عدد السكان فى مصر يقدر بحوالى ٥٨ مليون نسمة فى ١٩٩٢ فإن كثافة السكان فى مصر تبلغ حوالى ١٢٨٨ نسمة لكل كيلو متر مربع من الجزء المأهول ، وهى كثافة عالية جدا إذا قورنت بنظيراتها فى بلدان أخرى ، حيث تقل الكثافة عن ١٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع فى كل من الولايات المتحدة وفرنسا والصين ، وتقل عن ١٥٠ نسمة فى بريطانيا ، وتقل عن ٣٠٠ نسمة فى المانيا الغربية (المجلس القومى للخدمات ، ١٩٩٠ : ٣) .

وعلى الرغم من الارتفاع الواضح لكثافة السكان فى مصر على وجه العموم فإنها لاتعطى فكرة واضحة عما وصلت اليه الكثافة من ارتفاع فى بعض المناطق حيث وصلت إلى أكثر من ١٢٠ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع فى بعض أحياء القاهرة .

وتتباين الكثافة السكانية تباينا كبيرا بين المحافظات المختلفة حيث ترتفع بدرجة كبيرة فى بعض المحافظات كالقاهرة وبورسعيد والجيزة ، وتنخفض فى محافظات أخرى كالسويس والبحيرة والاسماعيلية ومحافظات الحدود (انظر جدول ٦) . ومن الجدير بالإشارة اليه هنا أن هناك تفاوتا كبير ابين كثافة السكان فى كل من الريف والحضر ، وتلك حقيقة قائمة فى كل دول العالم ، إلا أن الكثافة فى حضر مصر ربما تفوق كثيرا مثيلتها فى ريف مصر ، فقد بلغت الكثافة فى الريف ٦٠٩ نسمة لكيلو متر المربع ، مقابل ٦٩٩٣ نسمة للكيلو متر المربع فى الحضر فى ١٩٧٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٨ : ٣٩ - ٤٢) .

ويرجع التركيز الشديد فى توزيع السكان - كما يشير العيسوى (١٩٨٥ : ٦١) إلى عاملين أساسيين ، الأول هو نمط التنمية الذى عمل على توطين المشروعات الجديدة فى المناطق التى تبلورت فيها - عبر فترة تاريخية طويلة - مزايا نسبية معينة ، وهى فى الغالب مناطق حضرية قريبة من العاصمة وعدد قليل من المدن الرئيسية . والثانى هو الهجرة العشوائية من الريف إلى المدن نتيجة لعوامل الطرد من الريف من ناحية ولعوامل الانجذاب إلى المدن من ناحية اخرى . ولذا فإن تصحيح الخلل فى التوزيع المكانى للسكان يتطلب سياسة ذات ثلاث شعب ، فمن جهة أولى ، يتطلب الأمر عادة توزيع السكان فى الحيز المأهول وذلك من خلال تدعيم الهيكل الانتاجى للمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة . ومن جهة ثانية ينبغى العمل على اقامة تجمعات بشرية فى مناطق جديدة تمتص نسبة من السكان المعاد توزيعهم وتستوعب جانبا من الزيادة السكانية المنتظرة فى المستقبل ، وذلك باقامة مدن جديدة والتوسع فى

جدول (٤)

المحافظات حسب المساحة والكثافة السكانية فى ١٩٨٦ .

المحافظة	المساحة الإجمالية بالكم٢	الكثافة السكانية فرد / كم٢
القاهرة	٢١٤,٢٠	٢٨٢٥٩
الاسكندرية (١)	٢٦٧٩,٣٦	١٠٨٩
بورسعيد	٧٢,٠٧	٥٥٥٠
السويس (٢)	١٧٨٤٠,٤٢	١٨
دمياط	٥٨٩,١٧	١٢٥٨
الدقهلية	٣٤٧٠,١٠	١٠٠٩
الشرقية	٤١٧٩,٥٥	٨١٨
القليوبية	١٠٠١,٠٩	٢٥١١
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١٢	٥٣٤
الغربية	١٩٤٢,٢١	١٤٧٨
المنوفية	١٥٣٢,١٣	١٤٥٤
البحيرة (٣)	١٠١٢٩,٤١	٣١٢
الاسماعيلية	١٤٤١,٥١	٢٧٧
الجيزة (٤)	١٠٥٨,٢٠	٢٤١٢
بنى سويف	١٣٢١,١٥	١٠٩٢
الفيوم	١٨٢٧,١٥	٨٤٥
المنيا	٢٢٦١,٧٢	١١٧١
اسيوط	١٥٥٣,٠٠	١٤٢١
سوهاج	١٥٤٧,٢١	١٥٨٧
قنا	١٨٥٠,٧٠	١٢١٧
أسوان	٦٧٨,٥٠	١١٨١
الجملة بدون محافظات الحدود	٦٠٦٢٧	
البحر الاحمر (٥)	٢٠٣٦٨٥,٠٠	,٤١
الوادى الجديد (٥)	٣٧٦٥٠٥,٠٠	,٣٠
مطروح (٥)	٢١٢١١٢,٠٠	,٧٦
شمال سيناء (٥) / جنوب سيناء (٥)	٦٠٧١٤,٠٠	٣,٣٠
الجملة	٩٩٧٧٣٨,٤٠ (٦)	٤٨,٣٠

(١) تشمل مساحة قسم العامرية.
(٢) تشمل مساحة قسم عتاقة.
(٣) تشمل مساحة وادى النطرون .
(٤) لا تشمل مساحة الواحات البحرية.
(٥) معظمها مناطق صحراوية.
(٦) لا تشمل المياه الاقليمية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ـ مرجع سابق ـ جدول (١ - ٥) .

استصلاح الأراضى . ومن جهة ثالثة يجب العمل على ضبط تيارات الهجرة من الريف إلى المدن ، خاصة المدن الكبرى وذلك عن طريق تنويع الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص عمل إضافية بالريف فضلا على تطويره من النواحى الصحية والتعليمية والثقافية لاحتواء قوى الطرد من الريف .

ثانيا : توزيع السكان وفقا للوحدات الادارية

وحدات الادارة المحلية فى مصر هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى . ويكون لكل من هذه الوحدات الشخصية الاعتبارية ، ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وإلغائها على النحو التالى : (أ) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية (ب) المراكز والمدن والاحياء : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة . ويجوز أن يشمل نطاق الوحدة المحلية للقرية مجموعة من القرى المتجاورة (على وخليل : ١٩٨٩) .

ويبلغ عدد محافظات الجمهورية ٢٦ محافظة منها أربعة محافظات يطلق عليها المحافظات الحضرية ، وهى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ، و ٩ محافظات فى الوجه البحرى وهى محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة والاسماعيلية ، و ٨ محافظات بالوجه القبلى ، وهى الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ، و ٥ محافظات حدود ، وهى البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء .

وفيما عدا المحافظات الحضرية الأربع فإن باقى المحافظات تنقسم إلى مراكز إدارية ، وكل مركز يتكون من شق حضرى يتكون من المدن التى تقع فى نطاق المركز ، وقد تقسم المدن الكبيرة إلى أحياء وأقسام وشياخات ، وشق ريفى ويتكون من القرى

وتوابعها (عزب و نجوع) التى تقع فى نطاق المركز الادارى . وهناك اتجاه لإلغاء المركز كوحدة ادارية والاكتفاء بالوحدات الادارية الأربع الأخرى.

ويتباين حجم السكان فى المحافظات المختلفة تباينا كبيرا ، فبينما يوجد بالقاهرة وحدها اكثر من ٦ ملايين نسمة بنسبة ١٢,٥ ٪ من جملة سكان مصر فى ١٩٨٦ ، فإن سكان محافظات الحدود الخمسة يقل عن المليون نسمة بنسبة ١,٢ ٪ فقط من جملة سكان مصر فى ١٩٨٦ (جدول ٧) . وتضم المحافظات الحضرية الاربع حوالى ٢٠ ٪ من السكان المصريين ، بينما تضم محافظات الوجه البحرى حوالى ٤٣ ٪ من جملتهم ، وتضم محافظات الوجه القبلى حوالى ٣٦٪ من جملة السكان المصريين فى ١٩٨٦ . ويبلغ عدد سكان المدن ، أى السكان الحضريين حوالى ٢١ مليون نسمة ، بنسبة ٤٤ ٪ من جملة السكان المصريين ، مقابل حوالى ٢٧ مليون فى القرى ، أى فى الريف ، بنسبة ٥٦٪ من جملة السكان فى ١٩٨٦ (جدول ٨) .

ثالثا : السكان والأرض الزراعية

اختلال العلاقة بين السكان والأرض الزراعية

تعانى مصر من اختلال العلاقة بين السكان والأرض الزراعية ، حيث يتجه متوسط ما يخص الفرد من الأرض الزراعية إلى التناقص المستمر نتيجة التزايد السريع فى عدد السكان والتزايد البطئ الأقرب إلى الثبات فى مساحة الأرض المزروعة . ووفقا لسعودى وعبد الحميد (١٩٩٤ : ٢٣) فإن سكان مصر قد تزايد عددهم خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦) بنسبة ٤١٧٪ ، على حين لم تزد مساحة الأرض المزروعة إلا ١٨ ٪ كما لم تزد المساحة المحصولية بأكثر من ٦٧ ٪ . وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى ٠,١٢ فدان ،

جدول (٧)

عدد السكان ونسبتهم وفقا للنوع فى المحافظات فى ١٩٨٦ .

المحافظة	ذكور		إناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القاهرة	٣١٠٢٥٤٠	١٢٫٦	٢٩٥٠٢٩٦	١٢٫٥	٦٠٥٢٨٣٦	١٢٫٥
الاسكندرية	١٤٩٧٠٠٥	٦٫١	١٤٢٠٢٢٢	٦٫٠	٢٩١٧٢٢٧	٦٫٠
بورسعيد	٢٠٦٠٥٨	٠٫٨	١٩٣٧٣٥	٠٫٨	٣٩٩٧٩٣	٠٫٨
السويس	١٦٩٩٦٢	٠٫٧	١٥٦٨٥٨	٠٫٧	٣٢٦٨٢٠	٠٫٧
الاسماعيلية	٢٧٨٧١٩	١٫١	٢٦٥٧٠٨	١٫١	٥٤٤٤٢٧	١٫١
البحيرة	١٦٥١٨٠٨	٦٫٨	١٦٠٥٣٦٠	٦٫٨	٣٢٥٧١٦٨	٦٫٨
دمياط	٣٧٩٥٤٤	١٫٥	٣٦١٧٢٠	١٫٠	٧٤١٢٦٤	١٫٥
كفر الشيخ	٩٠٤١٣٣	٣٫٦	٨٩٥٩٩٦	٣٫٨	١٨٠٠١٢٩	٣٫٧
الغربية	١٤٥٢١٢١	٦٫٠	١٤١٧٨٣٩	٦٫٠	٢٨٧٠٩٦٠	٦٫٠
الدقهلية	١٧٨٤٨٨٤	٧٫٣	١٧١٥٥٨٦	٧٫٣	٣٥٠٠٤٧٠	٧٫٣
الشرقية	١٧٥٤٥٨١	٧٫١	١٦٦٥٥٣٨	٧٫١	٣٤٢٠١١٩	٧٫١
المنوفية	١١٤٣٨٦٣	٤٫٦	١٠٨٣٢٢٤	٤٫٦	٢٢٢٧٠٨٧	٤٫٦
القليوبية	١٣٠١٩٢٦	٥٫٣	١٢١٢٣١٨	٥٫٣	٢٥١٤٢٤٤	٥٫٣
الجيزة	١٩٠٥٥٩٣	٧٫٨	١٧٩٤٤٦١	٧٫٦	٣٧٠٠٠٥٤	٧٫٧
الفيوم	٨٠١٧٥٨	٣٫٣	٧٤٢٢٨٩	٣٫٢	١٥٤٤٠٤٧	٣٫٢
بنى سويف	٧٣٤٠٣٣	٣٫٠	٧٠٨٩٤٨	٣٫٠	١٤٤٢٩٨١	٣٫٠
المنيا	١٣٥٠٩٩١	٥٫٦	١٢٩٧٠٥٢	٥٫٥	٢٦٤٨٠٤٣	٥٫٥
أسيوط	١١٤٧٧٧٩	٤٫٦	١٠٧٥٢٥٥	٤٫٦	٢٢٢٣٠٣٤	٤٫٦
سوهاج	١٢٤٩٦٦٩	٥٫١	١٢٠٥٤٦٥	٥٫١	٢٤٥٥١٣٤	٥٫١
قنا	١١٢٨٥٤٩	٤٫٣	١١١٣٧٦٦	٤٫٧	٢٢٤٢٣١٥	٤٫٧
أسوان	٤٠١٥٦٨	١٫٧	٣٩٩٨١٠	١٫٧	٨٠١١٠٨	١٫٧
البحر الاحمر	٤٩٧٦٨	٠٫٢	٤٠٦٩٣	٠٫٢	٩٠٤٦١	٠٫٢
الوادى الجديد	٥٧٩٨١	٠٫٢	٥٥٨٥٧	٠٫٢	١١٣٨٣٨	٠٫٢
مطروح	٨٣١٦٦	٠٫٣	٧٧٤٠١	٠٫٣	١٦٠٥٦٧	٠٫٣
شمال سيناء	٨٨٤٨٩	٠٫٤	٨٣٠١٦	٠٫٤	١٧١٥٠٥	٠٫٤
جنوب سيناء	١٧٧٤٩	٠٫١	١١٢٣٩	٠٫١	٢٨٩٨٨	٠٫١
السكان داخل الجمهورية	٢٤١٦٥٢٩٧	١٠٠	٢٣٣٥٤٧٥٢	١٠٠	٤٨٢٠٥٠٤٩	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ـ مرجع سابق ـ جدول (١ - ١٧)

جدول (٨)

بيانات عامة عن السكان المصريين فى سنوات التعداد المختلفة

البيـــان	سنـــوات التعـــداد					
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
جملة السكان بالالـف (لاتشمل المصريين بالخارج)	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥ (١)	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٧	٤٨٢٠٥ (٢)
عدد المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية (العواصم)	٦	٦	٥	٤	٤	٤
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	١ر١٤	١٨	٥ر٢١	٨ر٢١	٤ر٢١	١ر٢٠
عدد المدن بالوجه البحرى (عواصم المحافظات والمراكز)	٤٦	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠
عدد المدن بالوجه القبلى (عواصم المحافظات والمراكز)	٣٨	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	٢ر١٠	١ر١٢	١ر١٥	١٨	٢٢	١ر٢٣
عدد القرى بالوجه البحرى	٢٢٣٧	٢٢٤٨	٢٣٦١	٢٣٦٩	٢٤٠٠	٢٤٢٣
عدد القرى بالوجه القبلى	١٦٨٤	١٧٠٩	١٦٨٢	١٦٦٤	١٦٦٦	١٦٦٣
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	٧٥	٦٩	٣ر٦٢	٥٩	٩ر٥٥	٦ر٥٥
عدد الاقسام والمراكز بمحافظات الحدود	١٦	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	٧ر٠	٩ر٠	١ر١	٢ر١	٧ر٠	٢ر١
المساحة الكلية للجمهورية (بالالف كيلو متر مربع)	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢

(١) تشمل البدو والرحل .

(٢) من واقع النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ ولا تشمل المصريين بالخارج .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ـ مرجع سابق ـ جدول (١ – ٨) .

كما انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٢٢ فدان (جدول ٩) وبهذا أصبح كل ثمانية أفراد تقريباً يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة ، وكل خمسة أفراد تقريباً يشتركون فى فدان واحد من المساحة المحصولية فى عام ١٩٨٦ ، على حين كان كل شخصين فقط يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة وفدان ونصف الفدان من المساحة المحصولية فى عام ١٨٩٧ .

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض الزراعية والسكان على سكان الريف وحدهم ، فإن نصيب الفرد فى الريف ليس أفضل كثيراً ، ففى بداية القرن الحالى كانت حصته من الأرض المزروعة ٠,٥٨ فدان ، وفى منتصف القرن انخفضت هذه الحصة إلى ٠,٤٥ فدان ، ثم هبطت إلى ٠,٢٢ فدان سنة ١٩٨٦ . ومن المتوقع أن يتناقص متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية باطراد مع التزايد السريع للسكان . فرغم أن المساحة الزراعية قد زيدت بنحو ١,٣ مليون فدان فى العقود الثلاثة الأخيرة ، إلا أن الرقعة الزراعية ظلت ثابتة تدور حول ٦ ملايين فدان ، ولاشك أن العامل الأساسى وراء ذلك هو النمو العمرانى الذى يبتلع الأراضى الجيدة ، حيث تقدر المساحة التى تستقطع من الأرض الزراعية بنحو ٤٥ ألف فدان سنوياً .

المفارقة فى توزيع السكان تزداد وضوحاً فى حالة نسبة السكان إلى الأراضى المزروعة . حيث يعيش حوالى ثلث سكان مصر (٣٢,١٣ ٪) فوق أقل من عشر المساحة المزروعة فقط (٩,٥٧ ٪) ، كما أن نصف سكان مصر (٥٠,٥ ٪) يعيش فى محافظات لا تضم سوى ربع جملة مساحة الأراضى المزروعة (٢٧,١٢ ٪) (سعودى وعبد الحميد ، ١٩٩٤ : ٣١) .

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح أن محافظات الوجه البحرى (دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة والإسماعيلية) تحظى بنحو ٥٨,٥ ٪ من المساحة المزروعة وتستأثر بأكثر من خمسى سكان مصر (٤٣,٣ ٪)

جدول (٩)

السكان والأرض

(١٨٩٧ - ١٩٨٦)

	عدد السكان (ألف نسمة)	المساحة المزروعة			المساحة المحصولية		
		المساحة (ألف فدان)	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد	المساحة (ألف فدان)	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد
١٨٩٧	٩,٧٤٩	٥,٠٨٨	٠٠	٠,٥٢	٦,٧٦٤	٠٠	٠٧٠
١٩٠٧	١١,٢٨٧	٥,٤٠٣	+ ٣١٥	٠,٤٨	٧,٦٦٢	+ ٨٩٨	٠,٦٨
١٩١٧	١٢,٧٥١	٥,٢٩٦	- ١٠٧	٠,٤١	٧,٦٨٦	+ ٢٤	٠,٦٠
١٩٢٧	١٤,٢١٨	٥,٥٤٤	+ ٢٤٨	٠,٣٩	٨,٦٦١	+ ٩٧٥	٠,٦١
١٩٣٧	١٥,٩٢٣	٥,٢٨١	- ٢٦٣	٠,٣٣	٨,٢٥٨	- ٣٠٣	٠,٥٣
١٩٤٧	١٩,٠٢٢	٥,٧٦١	+ ٤٨٠	٠,٣٠	٩,١٦٧	+ ٨٠٩	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩٧٤	+ ٢١٣	٠,٢٣	١٠,٣٩٧	+ ١٢٣٠	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	٦,٠٠٠	+ ٢٦	٠,٢٠	١٠,٤٠٠	+ ٣	٠,٣٥
١٩٧٦	٣٨,١٩٨	٦,٣٠٠	+ ٣٠٠	٠,١٦	١١,٩٠٠	+ ١٥٠٠	٠,٣١
١٩٨٦	٥٠,٤٥٥	٦,٠١٩	- ٢٨١	٠,١٢	١١,٢٦٣	- ٦٣٧	٠,٢٢

المصدر : سعودى ، محمد عبد الغنى ووسيم عبد الحميد ـ مرجع سابق ـ جدول (٥) .

جدول (١٠)

توزيع الأراضى المزروعة والسكان فى مصر ، ١٩٨٦

المحافظات	مساحة الأراضى الزراعية		السكان	
	المساحة بالفدان	٪	العدد	٪
المحافظات الحضرية	١٠٠,٦٨٣	١,٦	٩,٦٩٦,٧٧٦	٢٠,١
محافظات الوجه البحرى	٣,٥١٨,٢٩١	٥٨,٥	٢٠,٨٧٥,٨٦٨	٤٣,٣
محافظات الوجه القبلى	٢,٢٩٣,٣٢٣	٣٨,١	١٧,٠٦٧,٠١٩	٣٥,٤
جملة المحافظات المأهولة	٥,٩١٢,٢٩٧	٩٨,٢	٤٧,٦٣٩,٦٦٠	٩٨,٨
محافظات الحدود	١٠٦,٦٨٥	١,٨	٥٦٥,٣٨٩	١,٢
جملة مصر	٦,٠١٨,٩٨٢	١٠٠,٠	٤٨,٢٠٥,٠٤٩	١٠٠,٠

المصدر : سعودى ، محمد عبد الغنى ووسيم عبد الحميد ـ مرجع سابق ـ جدول (٨) .

أما محافظات الوجه القبلى (الجيزة ، بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا وأسوان) فتستحوز على ٣٨,١ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية وتستوعب أكثر قليلا من ثلث سكان مصر (٣٥,٤ ٪) ، على حين لا تشغل المحافظات الحضرية (القاهره ، الاسكندرية ، بور سعيد والسويس) سوى ١,٦ ٪ من جملة المساحة المزروعة ، ومع ذلك فهى تضم خمس سكان مصر (٢٠,١ ٪) . بينما تكاد محافظات الحدود (البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء وجنوب سيناء) تكون فراغا سكانيا ، حيث لا يزيد عدد سكانها إلا قليلا على نصف المليون نسمة أى ما يعادل ١,٢ ٪ من جملة السكان ، ولاتضم سوى ١٠٦,٦٨٥ فدانا أى ما يماثل ١,٨ ٪ من جملة مساحة الأراضى المزروعة (جدول ١٠) .

التوسع الأفقى

ازاء التزايد المستمر فى عدد السكان كان من الضرورى استصلاح مساحات من الأراضى الصحراوية فيما يسمى بالتوسع الأفقى بهدف استزراعها وتنميتها واستغلالها بطريقة اقتصادية لتحقيق انتاج أوفر لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان ، واقامة المجتمعات الجديدة عليها . وقد بدأت فى مصر استراتيجية وسياسات وخطط وبرامج استصلاح الأراضى ابتداء من منتصف هذا القرن ، وقد تم استصلاح ما يقرب من ١,٤ مليون فدانا منذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٩٠ (المجلس القومى للخدمات ، ١٩٩٠ : ١١) ، كما تم فى نفس الوقت التحويل التدريجى لحياة البدو فى الأراضى المطرية فى الساحل الشمالى الغربى وسيناء من حياة اقتصادية تعتمد على الرعى إلى حياة مستقرة تعتمد على زراعة الفاكهة والمحاصيل الحقلية الاخرى .

ويمكن ايجاز اهداف التوسع الافقى فيما يلى :

(١) زيادة مساحة الأراضى المزروعة لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء .

(٢) توفير المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعى محليا ، وتصدير الفائض .

(٣) توفير فرص عمل للاعداد المتزايدة من السكان .

(٤) التخفيف من الضغط السكانى المتزايد على الأراضى القديمة .

(٥) خلق نظام اجتماعى جديد ومتطور بالأراضى المستصلحة بتكوين مجتمعات متكاملة بها .

ويواجه التوسع الزراعى الأفقى مشكلات وصعوبات متعددة ، ولعل من أهمها المشكلات الطبيعية الآتية :

١ - شدة الجفاف وما يعنيه ذلك من ارتفاع التبخر والتسرب ، وضرورة الاعتماد على النيل والمياه الجوفية وحدهما .

٢ - قلة مياه النيل والمياه الجوفية عن الحاجة للتوسع على نطاق واسع بطرق الرى التقليدية وخاصة الغمر .

٣ - التضاريس تمثل مشكلة سواء أمام رى بعض المساحات المناسبة ذات المناسيب العالية أو لتوصيل المياه إلى قيعان المنخفضات التى يزمع التوسع فيها

٤ - زحف الرمال وخاصة الكثبان الهلالية والرمال المسفية وخاصة فى المنخفضات الوسطى والجنوبية من مصر .

٥ - عدم وجود تربة جيدة فى مساحات شاسعة من الأراضى المصرية بما فى ذلك بعض أجزاء قيعان المنخفضات وكذلك عند هوامش السهل الفيضى والدلتا .

٦ - ارتفاع نسبة الفاقد بالتسرب والتبخر فى حالة استعمال ترع لتوصيل مياه النيل إلى الأراضى المستصلحة عند هوامش وادى النيل أو فى الصحراء .

٧ - قارية المناخ إلى حد ما فى معظم الأراضى المصرية مع ارتفاع درجة الحرارة نهارا

أثناء نصف السنة الصيفى بصورة تقلل من فرصة تنوع المزروعات .

٨ - بعد المنخفضات الصحراوية ـ التى يزمع التوسع فيها ـ نسبياً عن الوادى والدلتا حيث يتركز السكان ، بما يعنى البعد عن القوة العاملة (سعودى وعبد الحميد ، ١٩٩٤ : ٧٠ - ٧١) .

رابعا : المجتمعات الزراعية المستحدثة

يقصد بالمجتمعات الزراعية المستحدثة تلك المجتمعات التى تنشأ على الأراضى المستصلحة لمقابلة حاجات ذات أهمية قومية . وقد بلغ عدد القرى المستحدثة التى أنشئت فى مناطق الأراضى المستصلحة ٧٧٤ قرية فى ١٩٩٠ فى مناطق شرق وغرب ووسط الدلتا والساحل الشمالى الغربى ووادى النطرون وسيناء والوادى الجديد ومصر الوسطى . ويتوقع أن يصل عددها إلى ١٥٠٠ قرية فى عام ٢٠٠٠ أى ما يقرب من ٣٠٪ من عدد القرى القديمة (المجلس القومى للخدمات ، ١٩٩٠ : ٥) .

خصائص المجتمعات الزراعية المستحدثة

تتسم المجتمعات المستحدثة بالأراضى المستصلحة بخصائص وسمات تميزها عن المجتمعات بالأراضى القديمة ومن أهم هذه الخصائص ما يلى :

١ - المجتمعات المستحدثة مجتمعات مقصودة التكوين والإنشاء وليست امتدادا طبيعيا للمجتمعات القديمة .

٢ - المجتمعات المستحدثة ليست مجرد مجتمعات يسودها الطابع الزراعى الريفى فقط ، والا أصبحت مجتمعات غير متكامله التكوين ، فهى لابد وأن تتضمن خلال مراحل نموها كافة الانشطة الاقتصادية الاخرى الموجودة سواء بالريف أو الحضر ،

وبالتالى يجب أن تخطط التنمية لهذه المجتمعات على هذا الأساس المتكامل .

٣ – المجتمعات المستحدثة وأغلبها بعيد عن العمران القديم معرضة للعزلة الثقافية والاجتماعية ، إما للتفاوت الثقافى والاجتماعى بين العناصر البشرية المتوطنة فيها أو لعدم تواجد أنظمه اجتماعية متكاملة فى بداياتها أو لانعزالها الجغرافى ، وبعدها عن المناطق القديمة ووجودها فى مناطق صحراوية . ويتطلب ذلك ضرورة العمل على ربطها بالمناطق القديمة عن طريق انشاء الطرق وتسهيل كافة أنواع الاتصالات والمواصلات بينها وبين المناطق القديمة .

٤ – من المتوقع أن تواجه المجتمعات المستحدثة بعض مشاكل المجتمعات القديمة باعتبار أن مستوطنيها ينتقلون اليها بثقافتهم الأصلية ، لذلك لابد وأن يراعى التخطيط لهذة المجتمعات الجوانب الانمائية والوقائية أساسا وإلا تحولت المجتمعات المستحدثة إلى صوره مكروه من الأوضاع فى المجتمعات القديمة .

٥ – تتسم المجتمعات المستحدثة بأنها ذات طبيعة شابة ، فالمواطنون الجدد حسب شروط اختيارهم لهذه المجتمعات يقع معظمهم فى مرحلة الشباب ، لذا يتوقع أن تكون نسبة الاطفال عالية ، لذلك يجدر أن تراعى خطط التنمية احتياجات هذه الفئات من الخدمات ، والعمل على توفير فرص عمالة مستقبلية للأجيال التالية من المستوطنين .

المشاكل التى تواجهها المجتمعات الزراعية المستحدثة

وفقا للعزبى والحيدرى (١٩٩١) فإن القرى والمجتمعات العمرانية المستحدثة فى الأراضى الصحراوية قد واجهت وما تزال تواجه كثيرا من المشكلات التى تعوق تنميتها ومن أهم هذه المشاكل ما يلى :

١ – الافتقار إلى منهج تكاملى عند التخطيط للمجتمعات العمرانية الجديدة ، حيث

كان التركيز فيما مضى على الجوانب الفيزيقية والفنية والبيولوجية من التنمية الصحراوية أكثر منه على الجوانب الانسانية والاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى إلى عدم التوازن التنموى لمثل هذه المجتمعات . ولعل بعض المشاكل التالى ذكرها هى بعض عواقب عدم الأخذ بالمنهج التكاملى .

٢ - عدم توافر الخدمات الأساسية والكثير من عناصر البنيه الأساسية أو سوء حالتها .

٣ - عدم وجود نظام للادارة المحلية فى معظم المجتمعات الجديدة ، مما كان سببا فى عدم التنسيق بين الجهود التنمويه المختلفه بالمجتمع المحلي ، ضعف المشاركة الشعبية ، وعدم القدرة على مواجهة كثير من المشاكل المحلية .

٤ - عدم الأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لكثير من هذه المجتمعات ما سوف يحدث مستقبلا من حيث أهمية توفير فرص العمل مما أدى إلى أن الجيل الثانى من المستوطنين لم يجد فرصا فى هذه المجتمعات للعمل والتكسب .

٥ - عدم مراعاة طبيعة الأرض والبيئة الصحراوية عند تخطيط كثير من مشاريع استصلاح واستزراع الأرض الصحراوية . مما نتج عنه مشاكل كثيرة مثل تمليح مجارى الرى وارتفاع مستوى الماء الأرضى وتمليح الأرض تمليحا ثانويا . كما أن النظم المستخدمة فى الزراعة كما يرى عدلى بشاى (فاضل ، ١٩٨٨) مازالت تغفل إلى حد كبير ظروف البيئة الصحراوية التى يندر فيها الماء ، وترتفع تكلفة الطاقة حيث تعتمد هذه النظم فى معظمها على الطرق التقليدية المتبعة فى الوادى ، من حيث نوعية وتركيب المحاصيل وطرق الزراعة .

٦ - نقص خبرة المستوطنين بالتقنيات الحديثة فى الرى والصرف والزراعة الملائمة للمناطق الصحراوية ، وعدم توافر الخدمات الارشادية الزراعية الملائمة مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل الزراعية التى لا يستطيع المزارع مواجهتها .

٧ - عدم قدرة القطاع العام على ادارة مشاريع الاستصلاح بكفاءة عالية ، وذلك

لعدم اتباع الأسلوب العلمى فى ادارة الشركات الزراعية ، وحداثة خبرتها فى الادارة المزرعية ، وضعف حوافز العاملين بها ، وعدم كفاية الاستثمارات المتاحة لها . وقد لاحظ العبد (١٩٨٧) أن معدل الانتاج فى أراضى الشركات كان أقل من معدل الانتاج لدى صغار المزارعين .

عوامل نجاح المجتمعات المستحدثة

فى ضوء ما تم عرضه من مشاكل ومعوقات تعترض سبيل تنمية المجتمعات الجديدة المقامة على أراضى صحراوية مستصلحة فإن نجاح أى سياسة أو خطة لتنمية المجتمعات الجديدة ينبغى أن تأخذ فى حسبانها الاعتبارات التالية :

١ - الأخذ بالمنهج التكاملى عند التخطيط لاقامة المجتمعات الجديدة على الأراضى المستصلحة . وينبغى أن يغطى هذا المنهج كما يرى الزغبى وآخرون (El- Zoghby et al, 1985) . الجوانب التقنية التى تشتمل على التقنية الزراعية والرى وادارة الموارد المائية والتصنيع الزراعى وتطوير تكنولوجيا الطاقة ، والجوانب البيولوجية وتشمل الاصناف الملائمة لمقاومة الجفاف والنظم المحصوليه والدواجن والجوانب المجتمعية وتشمل اقامة البنية الأساسية ومراعاة العوامل الاجتماعية الاقتصادية والادارية والنواحى الجمالية . ويتطلب هذا المنهج التكاملى التنسيق الجيد لجهود علماء التربة والهندسة والرى والمحاصيل والاجتماع والاقتصاد وغيرهم من المجالات العلمية المعنيه .

٢ - ضرورة التعايش مع ظروف البيئة الصحراوية التى تتسم بندرة المياه وارتفاع تكلفة الطاقة . ويتأتى ذلك عن طريق اختيار النظم الزراعية الملائمة لهذه الظروف ، والتى قد تتضمن زراعة الاصناف ذات الاحتياجات المائية المنخفضة واستخدام أساليب الرى غير التقليدية لتوفير الماء ومنع تمليح الأراضى فى الوقت نفسه ،

والعمل على تطوير والاستفاده من مصادر الطاقة غير التقليدية كالشمس والرياح .

٣ - يرتبط بالنقطه السابقه ضرورة العمل على تدريب المستوطنين على طرق الزراعة والرى الحديثه وأنواع المحاصيل الملائمة للمناطق الصحراوية . وهذا يبرز أهمية العمل على امتداد جهود العمل الارشادى الزراعى للمناطق الجديدة حيث أن هذه الجهود تكاد تقتصر فى الوقت الحالى على المناطق القديمة ، مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل الزراعية التى يعجز المستوطنون عن حلها نتيجة لعدم خبرتهم بها .

٤ - تطبيق نظم الاداره المحلية فى المجتمعات المستحدثه . وذلك لتقوية روح الانتماء بين سكان هذه المجتمعات ودفع عملية المشاركه الشعبية بها ، وتشجيع اقامة المنظمات التطوعية ، والتنسيق بين أنشطة المنظمات القائمة مما يسهم فى زيادة قدرة هذه المجمعات على الاعتماد على نفسها فى مواجهة مشاكلها ومقابلة احتياجاتها .

٥ - ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار فى المجتمع الجديد ، ويلزم لتحقيق الاستقرار المنشود ضرورة توافر عناصر عديدة من بينها :

أ - توافر البنية الأساسية والخدمات الرئيسية ، وبصفة خاصة الطرق الجيده ووسائل المواصلات والاتصالات والكهرباء ومياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية ، والاهتمام باقامة المنظمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية مثل التعاونيات وجمعيات تنمية المجتمع المحلى .

ب - التدقيق فى اختيار المستوطنين الجدد . حيث ينبغى اعطاء أهمية كبيرة للدراية والخبرة بالعمل الزراعى ، والاستعداد للإقامة فى المجتمع الجديد . وقد

أوضحت نتائج بعض الدراسات عن العوامل المؤدية إلى نجاح الخريجين فى زراعة الأراضى المستصلحة والمعيشة فى بعض المجتمعات الجديدة أن الخبرة بالعمل الزراعى هى من أهم هذه العوامل (الغنام ، ١٩٩٠ ؛ العزبى ، ١٩٩٤) .

جـ - ينبغى على مشروعات اقامة المجتمعات الجديدة أن تأخذ فى اعتبارها ايجاد فرص عمل مستقبلية للجيل الثانى من أبناء المستوطنين . ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات التصنيع الزراعى بالقرية ، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها .

د - ينبغى أن يوفر نظام الحيازه فى المناطق الجديدة الشعور بالامان للمستوطنين ، وذلك بأن يكون محددا منذ البداية متى يتسلم المستوطن عقد تمليك الأرض ومواعيد سداد الأقساط الخاصه بالأرض و المنزل و الحيوانات . مما يساعد المستوطن على ترتيب أموره وفقا لهذه المواعيد ، وبالتالى على استقراره فى المجتمع الجديد .

هـ - تشجيع عملية المشاركة الشعبية لزيادة الترابط بين السكان الجدد وتقوية الشعور بالانتماء للمجتمع الجديد وزيادة القدرة على مواجهة المشاكل المجتمعيه . ومن الوسائل المساعدة على ذلك اتاحة الفرص للسكان للتعبير عن احتياجاتهم ومقترحاتهم ، واكتشاف وتدريب القيادات المحلية ، وإسناد بعض المهام التنموية اليها ، والاهتمام بتطبيق نظام الاداره المحلية فى المجتمعات الجديدة .

خامسا : نظام الاقامة فى الريف المصرى

نظام الاقامة فى قرى زراعية هو النظام الرئيسى للاقامة بالريف المصرى ، ولو أنه لا يعرف بالضبط متى بدأ هذا النظام ، الا أنه من المعتقد أنه بدأ منذ زمن بعيد لأن نشأة الزراعة وقيام الحضارات بوادى النيل ترجع إلى تاريخ بعيد . ويصاحب هذا النظام القروى نظام اقامة بعض السكان فى عزب وهى وحدات اقامية صغيرة متناثرة فى الريف على مسافات مختلفة بين القرى ويحيط بالقرى والعزب الحقول من مختلف الجهات .

وتوجد تعاريف كثيرة للقرية ، منها تعريفها بالمعنى الإدارى ، على أنها تجمع سكانى دائم يوجد به مقر عمدة الناحية ، ويتبعها اداريا عدد من التوابع ، أى البلدان الريفية . وفى ظل هذا التقسيم يوجد ٤٠٨٦ قرية فى الوجه البحرى والوجه القبلى فى ١٩٨٦ ، منها ٢٤٢٣ فى الوجه البحرى و ١٦٦٣ فى الوجه القبلى (جدول ٨ السابق) . وإذا ما قسم عدد السكان الريفيين الذى بلغ حوالى ٢٧ مليون نسمة فى ١٩٨٦ فإن متوسط عدد السكان فى القرية وتوابعها يبلغ حوالى ٦٦٠٠ نسمة فى ١٩٨٦ . غير أن عدد سكان القرى يتباين تباينا شديدا فى القرى المختلفة . ويصل عدد سكان بعض القرى إلى أكثر من عدد سكان بعض المدن ومن المعروف أن حجم القرية ، أى عدد سكانها ، يرتبط بكثير من النواحى الاقتصادية والاجتماعية . فمن الناحية الاقتصادية تحتاج القرية الكبيرة إلى خلق فرص عمل لسكانها فى أعمال غير زراعية حتى لا تتفشى فيها البطالة فى ضوء ما هو معروف من ضيق الرقعة الزراعية وإلا أصبحت تلك القرى طاردة لسكانها بحثا عن فرص عمل فى أماكن أخرى ، غالبا فى المدن الكبيرة . ومن الناحية الاجتماعية فإن تصنيف القرى حسب سعتها السكانية يعتبر هاما بالنسبة لتوزيع مختلف الخدمات فى ظل ما هو معروف من أن كل خدمة تعليمية أو صحية أو تعاونية أو غيرها يتطلب انشاؤها واستمرار نشاطها توافر عدد من العملاء أو المستفيدين فيها يبرر تكلفة توفير الخدمة .

وقد يكون من المناسب هنا القول بأن القرية المصرية ظلت لقرون عديدة تكاد تكون خالية إلا من عدد قليل جدا من المنشآت الاجتماعية والاقتصادية صغيرة الحجم قليلة النشاط ، ذات خدمات محدودة ومتخلفة نسبيا عن نظيراتها فى المدن . الأمر الذى انعكس فى تدنى مستوى المعيشة فى القرية المصرية وتخلفها بصفة عامة ، واعتماد سكانها فى كثير من احتياجاتهم الأساسية والثانوية على المدن القريبة . غير أن حالة الخدمات والمرافق والمنشآت قد تحسنت كثيرا منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ التى أولت كثير من عنايتها للمناطق الريفية ،

غير أن تلك المناطق لا تزال حتى وقتنا الراهن تعانى من كثير من أوجه النقص ، وتدنى المستوى فى كثير من الخدمات الأساسية ، وفى حاجة إلى كثير من الجهود التنموية للارتقاء بها ، وتقريب المستوى بين الريف والحضر . ولنظام الاقامة فى قرى مميزات وعيوب نلخصها نقلاً عن هلول (١٩٨٧ ب) فيما يلى :

مميزات نظام الاقامة فى قرى

١ - أنه يعتبر أحسن الانظمة التى يناسب المجتمعات التى تتسم بالكثافة السكانية العالية وضيق رقعة الأراضى الزراعية ، إذ فى مثل هذه المجتمعات لا يعتبر نظام الاقامة على مزارع متناثرة نظاما مناسبا ، فإقامة السكان الزراعيين لمساكنهم على المزارع الضئيلة السعة التى يحوزونها والتى قد تتضاءل سعتها أحيانا إلى عدة قراريط غير مقبول إذ سوف يعوق اقامة المساكن المتناثرة على مثل تلك المزارع الصغيرة امكان استغلالها دون خسارة اقتصادية فادحة ، لذا فإن هذا النظام الأخير لا يمكن والأمر كذلك أن يكون مناسبا فى ضوء مثل هذه الأوضاع ، كما وأنه يعتبر أيضا غير مناسب لنفس هذه الأسباب فى مصر مستقبلا فى ضوء معدلات الزيادة السكانية والأرضية المرتقبة .
وربما يكون ذلك من العوامل التى حدت إلى اتباع نظام الاقامة فى قرى بالمناطق حديثة الاستيطان كمنطقة بنجر السكر ومنطقة أبيس وغيرها ، حيث إن المتوسط المنتظر للحيازات فى مثل هذه المناطق الجديدة ربما يتراوح بين خمسة وعشرة أفدنه وهذه سعه مزرعية لا تتناسب وامكان اتباع نظام المزارع المتناثرة دون خسارة اقتصادية .

٢ - يتيح نظام الاقامة فى قرى للساكن القروى الحصول على السلع والخدمات الزراعية والمنزلية بأسعار أقل منها فى حالة الاقامة على مزارع متناثرة نظرا لقرب مراكز توريد الخدمات من محل اقامة السكان القرويين . كما وأن من مميزات نظام الاقامة فى قرى أيضا قرب مراكز التسويق من محل اقامة السكان القرويين مما يقلل من تكاليف تسويق المنتجات الزراعية ، وبالتالى زيادة دخول طائفه الزراع .

٣ - على أن مميزات نظام الاقامة فى قرى لا تقتصر على النواحى الاقتصادية فحسب بل أن من أهم مميزاته ءيضا ذلك النوع من الحياة الاجتماعية التى تسود عادة فى ظل هذا النظام . فتجمع السكان الزراعيين فى قرى كان عاملا هاما فى قيام الكثير من العلاقات الاجتماعية القوية بينهم . فبحكم الجوار فى محل الإقامة والعمل وبحكم الاهداف والامانى المشتركة قامت بالقرى الكثير من أوجه النشاط التعاونى سواء المنظم أو غير المنظم ، كما نشأ بين سكان القرى الكثير من وجوه العون المتبادل خاصة وقت الكوارث كالحرائق والوفاة وغيرها كما نظمت الجمعيات التعاونية الزراعية والمنزلية .

ويعتقد بعض الاجتماعيين الريفيين أن المعيشة فى جماعات ، وهو الأمر الذى صاحب نظام الاقامة فى قرى ، كان له تأثير بالغ الأهمية على تكوين الكثير من العادات الاجتماعية وطرق التفكير والسلوك ، بما فى ذلك السلوك التعاونى . وقد ذهب البعض إلى حد تفسير مدى النجاح الذى صادفه المزارعون الاوربيون فى مشروعاتهم التعاونية الاقراضية والتسويقية والانتاجية والتعليمية وغيرها ، على أن ذلك مرجعه خبراتهم السابقة المكتسبة من المعيشة فى جماعات فى ظل النظام القروى ، بعكس المزارعين الأمريكيين الذين لم يستطيعوا تحقيق مثل هذا النجاح ، لأنهم لم يعيشوا طويلا فى تجمعات قروية بحيث تكسبهم الخبرات التى يتطلبها العمل التعاونى المشترك . حقيقة أنهم قد يرون مميزات التعاون وقد يستجيبوا للدعوة إلى اتباع نظام تعاونى معين ولكن فى الأمد الطويل وفى بعض الاوقات الحرجة يمكن ملاحظة أثر قلة الخبرات السابقة على سلوكهم التعاونى بمقارنتهم بالمزارعين الأوربيين .

ولما كانت الزراعة خصوصا فى ظل الظروف السائدة بالمناطق التى يزدحم فيها السكان على رقعة ضيقة من الأراضى الزراعية يكتنفها الكثير من المشاكل الانتاجية والتسويقية فان السلوك التعاونى أصبح أمرا لا مناص من التعود عليه كطريقة للخلاص

من بعض هذه المشاكل ، فالمزارع الصغير لا يستطيع أن يمتلك الآلات الميكانيكة الحديثة غالية الثمن ولا يستطيع أن يسوق ناتجه الزراعى بأثمان معتدلة ، ولا يستطيع الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة وبذور وغيرها دون أن يتعاون مع غيره . لذلك فإن المعيشة فى قرية كان لها أثرها على تيسير حل المشاكل الزراعية عن طريق العمل الجماعى المشترك .

٤ - يعتبر الأمن الاقتصادى والاجتماعى الذى يشعر به السكان الريفيون الذين يعيشون فى ظل النظام القروى من أهم مميزات هذا النظام ، فالساكن القروى يستمد الكثير من الطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية من كونه عضوا فى جماعة سكانية تشارك بعضها مخاطر الحياة ومتاعبها وأحزانها وسعادتها . فالحياة فى قرية حببت الناس فى الأرض والزراعة والحياة الريفية ، ومن ثم لا غرابة فى أن يتردد الساكن القروى فى قبول عمل فى المدينة يدر عليه دخلا أكبر من الدخل الذى يدر عليه عمله بالقرية ، ذلك لأن نظام المعيشة فى قرية يشعره بطمأنينة اقتصادية واجتماعية أقوى من تلك التى يحققها له نظام المعيشة فى المدينة ، حيث يشعر فى المدينة بعزلة اجتماعية نتيجة قلة أو عدم وجود الاقارب والأصدقاء إلى جانب قلة عطف هؤلاء عليه نسبيا حتى وإن وجدوا .

٥ - ساعد نظام الاقامة فى قرى على تكوين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى انشاء مختلف المرافق العامة التى تعمل على تقديم الخدمات التى من شأنها رفع مستوى معيشة السكان معنويا ومادية . ففى القرى أمكن اقامة المحلات التجارية والجمعيات التعاونية والنوادى والمدارس والمساجد وغيرها من المنظمات الاجتماعية والمرافق العامة التى تعمل على توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والدينية والارشادية والانتقالية والاتصالية وغيرها . فقد ساعد تجمع السكان فى منطقة جغرافية محددة على امكان اقامة مثل هذه الخدمات واشتراك

الأفراد فى وجوه نشاطها وزيادة الاستفادة من خدماتها نظرا لقربها من محل اقامتهم ، كما ساعد كثرة عدد السكان على خفض متوسط ما يخص الفرد من تكاليف اقامة وادارة مثل هذه المنظمات والمرافق . هذا إلى جانب أن هذا النظام أعطى الفرصة لقيام الكثير من الخدمات الفردية . وإذا كانت القرى المصرية فى الوقت الحاضر لا يوجد بها الكثير من المنظمات أو المرافق والخدمات فإن ذلك ليس عيبا من عيوب نظام الإقامة فى قرى قدر مايعتبر عجزا فى استغلال ميزة هامة من مميزات اقامة السكان فى مجتمعات كبيرة نسبيا وهى ميزة لا تتوفر للمقيمين على مزارع متناثرة

عيوب نظام الاقامة فى قرى

على الرغم مما لنظام الاقامة فى قرى من مميزات فإن هذا النظام لا يخلو من وجود بعض العيوب الاقتصادية والاجتماعية والتى منها :

١ - عدم وجود الفرصة لدى السكان الزراعيين القرويين لاحداث توسع افقى كبير فى سعة المزارع التى يحوزونها وذلك لأن نظام الاقامة فى قرى وماصحبه من تركز أعداد كبيرة من السكان فى مناطق ريفية جغرافية محدودة ، وما تبعه من وجود الحقول حول القرية جعل امكان توسيع المزرعة أفقيا أمرا عسيرا ، فبعض المناطق تزدحم فيها القرى إلى الحد الذى يجعل مساحة زمام كل قرية صغيراً للغاية مما لا يدع فرصة أمام الأعداد المتزايدة من السكان لأن تزيد من مساحة الأراضى التى تقوم بزراعتها ، الأمر الذى عادة مايؤدى إلى ارتفاع كبير فى أثمان تلك الأراضى نتيجة ندرتها النسبية مع زيادة الطلب عليها . وبافتراض وجود الأراضى التى تسمح بامكان توسيع المزارع افقيا فإن نظام الاقامة فى قرى يتعارض وامكان إحداث مثل هذا التوسع مع استمرار القرب من محل الاقامة ، إذ أن التوسع فى مساحة المزارع سوف يعنى بعدها عن القريـة .

٢ – لما كان السكان الزراعيون القرويون يحتفظون بحيواناتهم وآلاتهم الزراعية معهم بالقرية وينقلوها يوميا معهم إلى المزارع فإن بعد الحقول عن محل الاقامة سوف يعنى زيادة فى التكاليف المزرعية نتيجة المجهودات والوقت الضائع فى عمليات الذهاب والإياب لمسافات بعيدة .

٣ – المزارع صغيرة السعة والتى عادة ما تصاحب نظم الاقامة فى قرى لا تسمح كثيرا باستخدام الالات الميكانيكية فى آداء العمليات الزراعية والتى يعتبر استخدامها فى العصر الحاضر أمرا ضروريا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وللتغلب على هذه المشكلة بدأت بعض المجتمعات فى تنظيم الدورة الزراعية بها بما يكفل امكان تركيز زراعة محاصيل معينه فى المناطق معينه حتى يسهل استخدام الاساليب التكنولوچية الزراعية الحديثة ومنها الالات الميكانيكية .

٤ – لنظام الاقامة فى قرى آثار على النمط المزرعى السائد فى بعض المناطق ، فالسكان القرويون أحيانا ما يحجمون عن انتاج زروع معينة كالخضروات أو الفاكهة على الرغم من أنها قد تكون أكثر ربحية من غيرها من الزروع لأن بعد المزرعة عن القرية سوف يتطلب نوعا من الحراسة لتلك الزروع والا تعرضت للسرقة . ونظرا لصغر المساحات الممكن زراعتها بالزروع الخضرية والفاكهة عادة فإن تكاليف حراستها تصبح عالية إلى الحد الذى لايبرر إنتاج مثل هذه الزروع ، يستثنى من ذلك المناطق القريبة من المدن الكبيرة حيث يفضل زراعة الفاكهة والخضروات وتسويقها بأسعار عالية بتلك المدن الأمر الذى يجعل صافى الدخل المزرعى عاليا نسبيا ، أما الزراع المقيمون فى القرى فيلجأون عادة إلى انتاج الزروع الحقلية الشائعة الانتشار والاقل عرضة للسرقة كالقمح والذرة والبرسيم والقطن وغيرها .

٥ – نظام الاقامة فى قرية له آثاره على تقليل عدد الحيوانات المزرعية الممكن للزراع الاحتفاظ بها فى القرية إذ أن إيواء الزراع لحيواناتهم فى نفس المنازل التى

يقيمون بها جعل من العسير امكان التوسع فى المرافق الخاصة بتلك الحيوانات . هذا بالاضافة إلى صعوبة امكان انتقال الحيوانات على الطرق الزراعية الضيقة بالقرية .

٦ - ولنظام الاقامة فى قرى وما يصاحبه من وجود الحيوانات بمنازل الزراع آثار صحية غير مرغوبة ، فالمنازل الريفية صغيرة السعة ومرافقها الداخلية غير منظمة ، ولا يتوفر فيها عادة الشروط الصحية الضرورية ، ووجود الحيوانات بتلك المنازل ومشاركتها لأفراد الأسر فى تلك المساحة السكنية الضيقة زاد من تعقيد المشكلة الصحية إذ تنبعث من حظائر الحيوانات رائحة الروث الكريهة التى تنتشر فى شتى أنحاء المنزل . ومما يزيد من المشاكل الصحية بالقرى تخزين الأسمدة العضوية داخل المنزل أو على مقربة منه لحين نقلها إلى الحقول ، كما وتتلوث عادة مياه الشرب نتيجة قرب الحظيرة من آبار طلمبات المياه مما يؤدى إلى انتشار الأمراض بسهولة .

٧ - وقد كان لعادة وضع بقايا الزروع النباتية والحيوانية على سطح المنازل المتلاصقة آثار جسيمة على نشوب الحرائق التى احيانا ما تجتاح القرية مسببة الكثير من الخسائر فى الارواح والممتلكات . ومما يزيد من سؤ تلك الحالة وجود الأفران فى داخل المنازل والتى تسبب فى إحداث الكثير من الحرائق .

٨ - ومن العيوب الاجتماعية لنظام الاقامة فى قرى ما ينشأ عادة بين الجيران من مشاكل ، فقد أدى قرب المساكن من بعضها إلى اشتباكات عديدة لاسباب تافهة ، بل كثيرا ما يتطور الأمر إلى منازعات متطرفة على جانب كبير من الخطورة . وعلى الرغم من أن الضبط الاجتماعى القوى بالقرى يعتبر من العوامل الهامة فى إحداث الكثير من التنظيمات الاجتماعية الا أن شدة هذا الضبط كثيرا ما تكون عائقا فى سبيل إحداث بعض التغيرات الاجتماعية المرغوبة ، فالتقاليد والعادات القوية بالقرى تجعل من الصعوبة على الأفراد أن يسلكوا سلوكا لا يتفق والعرف السائد حتى ولو كان هذا السلوك لاغبار عليه . فالقروى الذى يقوم بانتاج نوع جديد من الزروع أو

اتباع اسلوب معين جديد فى الزراعة كثيرا ما يتعرض للنقد الشديد والسخرية والتهكم من الآخرين حتى قبل تبين مدى الفوائد الناجمة عن مثل هذا السلوك . ونفس الشئ يحدث فى حالة تغيير الفرد للنظام السائد فى المأكل أو الملبس من حيث اللون أو الموضات إلى غير ذلك من ضروب السلوك المختلفة .

فى مثل هذه الاحوال يكون الضبط الاجتماعى القوى عاملا محددا لحرية الأفراد فى الابتكار واقتباس الجديد من الثقافات والحضارات والاقلاع عن القديم من ضروب السلوك غير المرغوب أو الضار ، ونتيجة لذلك لا يبدو غريبا أن تصبح الحياة فى بعض المجتمعات القروية المحلية راكدة كما تصبح أفكار وآراء واتجاهات الأفراد جامدة وفرص التغيير قليلة وصعبة خاصة فى المجتمعات المحلية شبه المكتفية ذاتيا .

٩ - بالرغم من أن نظام الاقامة فى قرى قد سمح بامكان انشاء المنظمات الاقتصادية والاجتماعية لخدمة القرويين ، الا أن عدم تنسيق تلك المرافق العامة فى القرية صعب الاستفادة منها ، بل انه فى بعض الاحيان كان سببا فى تشويه شكلها العام . فالغالبية العظمى من القرى لم تخضع لخطط تنظيمية تحدد مواقع المنازل وامداداتها والمنظمات والمؤسسات وعيرها من المرافق العامة الحالية ولا اماكن اقامة الجديد منها مستقبلا . فالمدرسة أو المسجد احيانا ما توجد فى أى طرف من اطراف القرية وليس فى مكان وسط يسهل للجميع الانتقال إليه فى الوقت الذى قد نجد فيه الجبانة فى وسط القرية ، أما الحوارى والازقة فغالبيتها ضيقة على الرغم من أنها تستخدم فى مرور الحيوانات والدواب المحملة بالزروع النباتية أو بقاياها .

سادساً : الوحدات المعيشية

يستخدم التعداد العام للسكان تعبير « الأسرة المعيشية » ليعنى فردا أو مجموعة من الأفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة ويشتركون معا فى المسكن والمأكل . ومن

ذلك تبين أن الأسرة المعيشية ليست هى بالضرورة الأسرة بمعناها الاجتماعى كزوج وزوجة وأبناء ، ولذا يفضل استخدام تعبير الوحدة المعيشية **Household** لتعنى الأسرة المعيشية أى الأسرة بالمعنى الاحصائى .

ويعتبر التعرف على عدد الوحدات المعيشية وعدد الأفراد بها وكيفية تكوينها وتوزيعها فى المناطق المختلفة من الأهمية بمكان حيث انها الجماعات الاولية التى فى ظلها يتفاعل الأفراد ويشبعون الكثير من احتياجاتهم الأساسية ، ومعها تتعامل مختلف الاجهزة والمنظمات والهيئات الحكومية بأعتبارها وحدة اقتصادية واجتماعية ، ومن ثم تفيد دراستها فى الوقوف على مقدار ونوع الخدمات اللازمة لمقابلة احتياجات أعضائها .

وتشير بيانات التعداد العام للسكان فى ١٩٦٠ إلى أن اجمالى عدد الوحدات المعيشية المصرية قد بلغ حوالى ٥,١٣ مليون وحدة ، وقد أخذ عددها فى التزايد حتى وصل إلى حوالى ٩,٧٣ مليون وحدة فى ١٩٨٦ (جدول ١١) وبينما تضاعف عدد السكان الكلى خلال هذه الفترة حوالى ١,٨٥ مرة فإن عدد الوحدات المعيشية قد تضاعف حوالى ٢,١٧ مرة أى أن عدد الوحدات السكنية قد زاد بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى عدد السكان خلال تلك الفترة ، مما يشير إلى أن الزيادة الكبيرة فى عدد الوحدات المعيشية لا تعزى فقط إلى الزيادة عدد السكان ، بل يمكن أن تعزى أيضا إلى اتجاه الوحدات المعيشية نحو الصغر من حيث عدد أفرادها ربما نتيجة لاتجاه الأسر الممتدة نحو الانقسام إلى أسر بسيطة واقامة كل منها فى وحدة معيشية مستقلة .

على أنه من الملفت للنظر وجود فرق واضح فى درجة التغير الذى طرأ على عدد الوحدات المعيشية فى كل من الريف والحضر خلال الفترة من ٦٠ إلى ٨٦ ، فقد زاد عدد الوحدات الحضرية والوحدات الريفية بنسبة متقاربة تقدر بحوالى ٦٠٪ ، هذا فى الوقت الذى زاد فيه عدد السكان الحضريين بنسبة ١١٩٪ وعدد السكان الريفيين بنسبة ٦٦٪ .

جدول (١١)

التوزيع العددى والنسبى للوحدات المعيشية فى الريف والحضر فى تعدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

(العدد لأقرب مليون)

السنة	الوحدات المعيشية					
	الحضرية		الريفية		جملة الجمهورية	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٦٠	١,٩٢	٣٧,٤	٣,٢١	٦٢,٦	٥,١٣	١٠٠
١٩٧٦	٣,٢١	٤٦,٢	٣,٧٣	٥٣,٨	٦,٩٤	١٠٠
١٩٨٦	٤,٥٩	٤٧,٢	٥,١٤	٥٢,٨	٩,٧٣	١٠٠

المصدر : جمعت من كراسات التعداد العام للسكان سنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ومما لا شك فيه أن الاختلاف فى حجم الزيادة العددية للوحدات السكانية انما يرجع أساسا إلى الاختلاف فى حجم الزيادة السكانية التى حدثت فى كل من الريف والحضر خلال تلك الفترة حيث زاد عدد السكان فى الحضر زيادة كبيرة بالمقارنة بالريف نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر . غير أن مقارنة نسبة التغير فى عدد السكان بنسب التغيير فى عدد الوحدات المعيشية توضح أن حجم الوحدة السكنية فى الحضر أى عدد افرادها يتجه نحو الصغر مقارنة بحجم الوحدة السكنية الريفية خلال الفترة المذكورة ، مما يدل إلى اتجاه اقوى فى الحضر نحو انقسام الأسر الممتدة إلى أسر بسيطة عنه فى الريف .

ويبلغ متوسط عدد افراد الوحدة المعيشية فى مصر عموما ٤,٩٥ فردا فى ١٩٨٦ ويبلغ فى الريف حوالى ٥,٣ فردا ، بينما يبلغ فى الحضر حوالى ٤,٦ فردا أى أن متوسط عدد الأفراد فى الوحدة المعيشية فى الريف أكبر سببيا منه فى الحضر ويوضح جدول (١٢) توزيع الوحدات المعيشية حسب عدد الأفراد بها ، ومنه يتبين أن نسبة الوحدات التى يزيد عدد افرادها عن المتوسط العام للجمهورية (٥ أفراد تقريبا) تبلغ حوالى ٣٣,٢٪ من جملة الوحدات المعيشية فى الحضر ، وحوالى ٤٣,٢٪ من جملة الوحدات فى الريف (جدول ١٢) . وهذا يعنى أن كلا من الريف والحضر مايزالان يضمان وحدات معيشية كبيرة الحجم ، وأن نسبة الوحدات المعيشية كبيرة الحجم فى الريف أكبر منها فى الحضر بدرجة ملحوظة ، الأمر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم الوحدات السكنية فى كل من الريف والحضر إلى جانب كثير من الأمور كتوفير الاحتياجات التموينية على سبيل المثال .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا المجال أن ظاهرة الأسرة الممتدة أى التى تضم إلى جانب رب الأسرة وزوجته وأبنائه غير المتزوجين أيضا ابناءه المتزوجين وزوجاتهم وابناءهم وبعض الاقارب ، والتى كانت منتشرة فى مصر فى الماضى وبخاصة فى المناطق الريفية قد تقلصت بدرجة كبيرة فى الوقت الراهن ، حيث أن الأبناء أصبحوا أكثر رغبة مما كان عليه الحال فى الماضى فى الانفصال عن آبائهم بتكوين وحدات معيشية مستقلة عندما يتزوجون . ويرى هلول (١٩٨٧ ب) أن مجموعة من العوامل قد ساعدت على ذلك منها تيار الهجرة من الريف إلى الحضر الذى جعل الانفصال سهلا ميسورا ولا يقابل بعدم رضى كما كان فى الريف خاصة فى الماضى إلى جانب النزعة إلى الحرية الفردية والرغبة فى المعيشة المستقلة . أما بالنسبة للاقارب من غير الأبناء فهؤلاء أيضا قل تواجدهم فى الوحدات المعيشية فى السنوات الأخيرة ، رغم أنهم كانوا أيدى عاملة معاونة فى آداء العديد من الاعمال المنزلية أو المزرعية الا أنه ايضا بسبب تغير القيم أصبح الأقارب يجدون فى الاستقلالية ما يحقق لهم رغباتهم

جدول (١٢)

توزيع الوحدات المعيشية الريفية والحضرية

حسب عدد افرادها فى ١٩٨٦

(العدد بالالف)

عدد الافراد	الوحدات المعيشية في ١٩٨٦					
	الحضرية		الريفية		جملة الجمهورية	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١	٣٠٤	٦,٦	٣٢٠	٦,٢	٦٢٤	٦,٤
٢ – ٣	١١٣٥	٢٤,٧	١١٨١	٢٣,٠	٢٣١٦	٢٣,٨
٤ – ٥	١٦٣٠	٣٥,٥	١٤١٦	٢٧,٥	٢٠٤٦	٣١,٣
٦ – ٧	١١٢٦	٢٤,٥	١٤٢٣	٢٧,٧	٢٥٤٩	٢٦,٢
٨ – ٩	٢٩١	٦,٤	٤٩٨	٩,٧	٧٨٩	٨,١
١٠ – ١٢	٨٨	١,٩	٢٢٤	٤,٣	٣١٢	٣,٢
١٣ فأكثر	١٤	٠,٤	٨٣	١,٦	٩٧	١,٠
الجملة	٤٥٨٨	١٠٠,٠	٥١٤٥	١٠٠,٠	٩٧٣٣	١٠٠,٠

المصدر : حسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ـ المجلد الاول ـ نتائج العينة ـ جدول رقم ١١ .

خصوصا وأن مظلة التأمينات الاجتماعية اصبحت تشمل العديد من الأفراد الذين كانوا يقيمون مع الأقارب بحكم عدم وجود من يعولهم .

على أى الأحوال يبدو أن الاتجاه نحو الأسرة البسيطة المستقلة والوحدة المعيشية الأقل فى عدد الأفراد سوف يزداد باستمرار مالم يحد من ذلك عدم القدرة على بناء الوحدات السكنية المطلوبة . على أنه من الملاحظ أن مستوى الوحدات المعيشية الريفية هو أقل غالبا من مستوى الوحدات المعيشية الحضرية من حيث نوعية المبانى والتجهيزات السكنية . فعلى سبيل المثال فإن نسبة الوحدات المعيشية الريفية الممدة بالمياه النقية قد بلغت حوالى ٥٣٪ فى الريف مقابل حوالى ٩٣٪ فى الحضر ، كما بلغت نسبة الوحدات الممدة بالكهرباء حوالى ٧٦٪ فى الريف مقابل ٩٧٪ فى الحضر وفقا لبيانات تعداد ١٩٨٦ .

الفصل الرابع

تكوين السكان

أولاً : التكوين النوعى والعمرى

ثانياً : التكوين المهنى

ثالثاً : مهنة الزراعة وخصائص السكان الريفيين

رابعاً : العمالة والبطالة

خامسا : الإنفاق والاستهلاك

سادسا : الحالة التعليمية

سابعا : الحالة الزواجية

أولاً : التكوين النوعى والعمرى

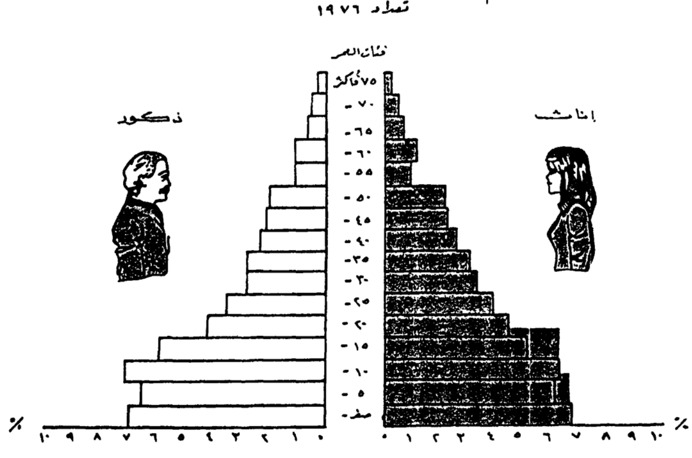
يقصد بالتكوين النوعى والعمرى للسكان توزيعهم وفقا للجنس والعمر . ويعبر عن التكوين النوعى والعمرى للسكان فى المجتمع برسم بيانى يسمى بالهرم السكانى ، حيث جرى العرف على كتابة العمر على المحور الرأسى ، وعدد السكان أو نسبتهم المئوية فى كل فئة عمرية على المحور الأفقى . ويوضع الذكور إلى يسار الخط الرأسى بينما توضع الإناث على يمينه (انظر شكل ١) .

والدارس للهرم السكانى يمكنه الخروج بكثير من المعلومات التى تفيد وصف السكان والتعرف على كثير من خصائصهم الديمجرافية والإقتصادية والإجتماعية . ويمكن استخدام الأهرامات السكانية فى المقارنة بين المجتمعات المختلفة ، أو لمقارنة المجتمع فى مرحلة زمنية معينة بنفسه فى مرحلة زمنية أخرى ، أو فى مقارنة بعض القطاعات السكانية الفرعية داخل المجتمع كالمقارنة بين الريف والحضر .

ويكون هرم السكان فى صورته العامة على شكل مثلث حيث تأخذ تكرارات فئات العمر المختلفة فى الصغر بصعود سلم العمر بفعل الوفيات ، ولكن عمليا لا يطابق الهرم هذه الصورة العامة بتأثير فعل الحروب والأمراض المعدية وتقلبات الخصوبة ووفيات الأعمار المختلفة وحركة الهجرة . فمن المعروف مثلا أن قيام الحروب قد يتبعه انخفاض فى معدل المواليد وبعد الحرب بعام يزداد معدل المواليد وبعد ٢٠ عام من قيام الحرب مثلا تتناقص فئة العمر ١٩ — ٢٠ بسبب انخفاض معدل المواليد منذ ٢٠ عاما سابقة . وتظهر الأمراض المعدية فى شكل الهرم إذا كانت تختص بفئة عمرية معينة ، أما إذا كان معدل المواليد والوفيات مرتفعا ستكون قاعدة الهرم عريضة ويضيق بسرعة بارتفاع سلم العمر ، أما إذا كان كليهما منخفضا تكون قاعدة الهرم صغيرة ويكون جانباه أقل انحدارا ، كذلك فإن أى انخفاض سريع فى معدل المواليد خلال الأعوام القلائل السابقة للتعداد يؤثر حتما على الفئات الأولى من العمر ، وقد يجعل هذا

شكل (١)

الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية
تعداد ١٩٧٦



المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ـ مرجع سابق ـ ص ٢٩ .

الإنخفاض فئة العمر ١٠ - ١٤ أكبر حجما من فئة العمر ٥ - ٩ ويتأثر بذلك الشكل العام للهرم (المصرى ، ١٩٦٨ : ٤١٩) .

ومن المؤشرات والمعلومات التى يمكن الخروج بها من دراسة الهرم السكانى التعرف على التوزيع ونسبة النوع والتكوين العمرى وعبء الإعالة . وفيما يلى عرض موجز لكل من هذه الخصائص والمؤثرات :

(١) التوزيع النوعى

للتعرف على عدد كل من الذكور والإناث فى المجتمع أهمية كبيرة من النواحى الإجتماعية والاقتصادية ، فكثير من الخدمات تتحدد بالجنس ، كما أن فرص الزواج وإنجاب الأطفال تتحدد فى ظل العلاقة بين عدد الذكور والإناث ، ويتحدد فى ظل هذه العلاقة أيضا مقدار القوى العاملة من كل نوع . من ناحية أخرى فإن عدد الإناث وعدد الذكور فى أى مجتمع يتأثر بعوامل عدة منها معدل المواليد والوفيات لكل من الجنسين ، وهجرة السكان من وإلى المجتمع ، وكذلك بعض العوامل التى تؤثر على أحد الجنسين أكثر من تأثيرها على الآخر كالحروب ومخاطر المهن والتى غالبا ما يموت بسببها عدد أكبر من الذكور . وقد أوضحت كثير من الإحصاءات الحيوية فى مختلف دول العالم أنه عند الولادة يكون عدد المواليد من الذكور أكبر من عدد المواليد من الإناث ، بحيث ينتهى الأمر فى حالة غياب تأثير عامل الهجرة إلى التقارب الشديد بين عدد الذكور والإناث بالمجتمع .

وفى مصر أوضحت التعدادات السكانية من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ تقارب أعداد الذكور والإناث ، وإن كانت تميل لصالح الذكور قليلاً ، كما أن عدد الذكور عادة ما يكون أكبر قليلاً فى الحضر عنه فى الريف (جدول ١٣) . وربما يرجع ذلك فى المحل الأول إلى أن غالبية المهاجرين من الريف إلى الحضر من الذكور .

جدول (١٣)

عدد السكان حسب النوع فى حضر وريف الجمهورية فى التعدادات المختلفة

سنة التعداد	النوع	عدد السكان (بالالف) ذكور	اناث	جملة	نسبة كل من الحضر والريف	نسبة النوع
١٨٨٢	جملة	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	—	٩٩ر٣
١٨٩٧	جملة	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	—	١٠٣ر٣
١٩٠٧	حضر	١٠٠١	٩٢٩	١٩٣٠	١٧ر٢	١٠٧ر٨
	ريف	٤٦١٦	٤٦٤٤	٩٢٦٠	٨٢ر٨	٩٩ر٤
	جملة	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٨
١٩١٧	جملة	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	—	١٠٠ر٣
١٩٢٧	حضر	١٩٦٦	١٨٤٤	٣٨١٠	٢٦ر٩	١٠٦ر٦
	ريف	٥٠٩٢	٥٢٧٦	١٠٣٦٨	٧٣ر١	٩٦ر٥
	جملة	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	١٠٠ر٠	٩٩ر١
١٩٣٧	حضر	٢٢٨٩	٢٢٠٣	٤٤٩٢	٢٨ر٢	١٠٣ر٩
	ريف	٥٦٧٨	٥٧٥١	١١٤٢٩	٧١ر٨	٩٨ر٧
	جملة	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٢
١٩٤٧	حضر	٣١١٩	٣١٤٤	٦٢٦٣	٣٣ر٥	١٠٢ر٤
	ريف	٦١٧٣	٦٤٣١	١٢٦٠٤	٦٦ر٥	٩٦ر٠
	جملة	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	١٠٠ر٠	٩٨ر١
١٩٦٠	حضر	٥٠٢١	٤٨٤٣	٩٨٦٤	٣٨ر٠	١٠٣ر٧
	ريف	٨٠٤٧	٨٠٧٣	١٦١٢٠	٦٢ر٠	٩٩ر٧
	جملة	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤	١٠٠ر٠	١٠١ر٢
١٩٦٦	حضر	٦١٢٢	٥٩٠١	١٢٠٢٣	٤٠ر٠	١٠٣ر٩
	ريف	٨٨٦١	٨٨٣١	١٧٦٩٢	٥٨ر٨	١٠٠ر٣
	تجمعات محافظات الحدود	١٨٣	١٦٨	٣٥١	١ر٢	١٠٨ر٣
	جملة	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦	١٠٠ر٠	١٠١ر٨
١٩٧٦	حضر	٨٢٢٨	٧٨٠٩	١٦٠٣٧	٤٣ر٨	١٠٥ر٤
	ريف	١٠٤٢٠	١٠١٧٠	٢٠٥٩٠	٥٦ر٢	١٠٢ر٥
	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٧٩	٣٦٦٢٧	١٠٠ر٠	١٠٣ر٧
١٩٨٦ (١)	حضر	١٠٨٧٨	١٠٢٩٦	٢١١٧٤	٤٣ر٩	١٠٥ر٧
	ريف	١٣٧٧٧	١٣٢٥٤	٢٧٠٣١	٥٦ر١	١٠٣ر٩
	جملة	٢٤٦٥٥	٢٣٥٥٠	٤٨٢٠٥	١٠٠ر٠	١٠٤ر٧

(١) من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ولا تشمل المصريين بالخارج .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ـ مرجع سابق ـ جدول (١ - ٢)

(٢) نسبة النوع Sex Ratio

يستخدم دارسو السكان مقياساً لبيان مدى التوازن بين عدد الذكور وعدد الإناث في المجتمع يسمى نسبة النوع ، ويقصد بها عدد الذكور لكل مائة من الإناث ، ويتم حسابها بقسمة عدد الذكور الكلى على عدد الإناث الكلى ويضرب الناتج × ١٠٠ . وهذا المقياس يسمح بعقد المقارنات المباشرة بين التكوينات النوعية للمجموعات السكانية موضوع الدراسة بصرف النظر عن حجم السكان .

وقد تذبذبت نسبة النوع فى مصر قليلاً فى التعددات المختلفة كما سبق ذكره ، حيث بلغت ٩٩,٣ فى ١٨٨٢ ، ١٠٣,٩ فى ١٩٣٧ ، ١٠٥,٤ فى ١٩٧٦ ، ١٠٥,٧ فى ١٩٨٦ (جدول ١٣) . وتعكس هذه النسب اتجاها للتقارب بين الجنسين يميل قليلا لصالح الذكور ، وإن كان الإنخفاض النسبى للإناث قد يرجع إلى قلة العناية بتسجيل المواليد الإناث أو الإبلاغ عنهن أثناء إجراء التعداد نتيجة لإنخفاض قيمة الإناث نسبيا بالمقارنة بالذكور لدى قطاعات من السكان وبخاصة فى المناطق الريفية . ويتضح من نسبة النوع فى الريف والحضر أنها كانت مرتفعة فى الحضر عنها فى الريف فى جميع التعدادات ، وقد بلغت نسبة النوع فى الريف ١٠,٣٩ مقابل ١٠٥,٧ فى الحضر فى ١٩٨٦ (جدول ١٣) . وكما سبق ذكره فقد يرجع الإرتفاع الطفيف فى نسبة النوع فى الحضر إلى أن النسبة الأكبر من المهاجرين من الريف إلى الحضر هم عادة من الذكور الباحثين عم فرص للعمل فى الحضر ، وربما أيضا لعدم الحرص والدقة عند الإدلاء ببيانات عن الإناث فى الريف أثناء إجراء التعداد .

(٣) التكوين العمرى

يعتبر التكوين العمرى للسكان ، أى توزيعهم وفقا للفئات العمرية المختلفة من أهم

العوامل الديموجرافية فى الدلالة على الحيوية والقوة الإنتاجية واتجاه النمو ، كما يلقى الضوء على حالة المواليد والوفيات فى المجتمع ، حيث أن العمر هو أحد المتغيرات المحددة لعملية الإنجاب ، ولذا فإنه يلعب دوراً جوهريا فى تحليل ديناميات السكان .

وفقا لبيانات تعداد ١٩٨٦ ، فإن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة تبلغ نحو ٤٠٪ من إجمالى عدد السكان (جدول ١٤) ، ولذا يوصف الهيكل السكانى أى توزيع السكان حسب فئات العمر بأنه هيكل شاب أو فتى . وهذه سمة معروفة فى أغلب الدول النامية حيث تتجه معدلات وفيات الرضع والأطفال إلى الإنخفاض ، بينما تبقى معدلات الخصوبة عند مستويات مرتفعة .

ومن أهم النتائج التى تترتب على « شبابية » الهيكل السكانى فى بلد ما ، أن معدلات المواليد والنمو السكانى تظل عند مستوى مرتفع لفترة طويلة ، حتى بعد أن تبدأ معدلات الخصوبة فى الإنخفاض . فلو افترضنا أن الخصوبة البشرية قد انخفضت اليوم إلى ما يعرف بمستوى الإحلال (بمعنى أن كل زوجين لن ينجبا أكثر من طفلين) فإن عدد السكان سوف يستمر فى التزايد لسنوات عديدة قادمة . ويرجع ذلك إلى أن عدد الأفراد الذين يدخلون مرحلة الإنجاب سوف يظل لفترة طويلة قادمة أكبر من عدد أولئك الذين يخرجون من هذه المرحلة . ويطلق البعض على هذه الظاهرة « القصور الذاتى السكانى » أو « قوة الدفع الذاتى السكانى » ، أى القوة الكامنة فى الهيكل السكانى التى تضمن استمرارية النمو فى عدد السكان حتى بعد أن تتوقف أسبابه المباشرة أو الظاهرة والمتمثلة فى معدل الإنجاب (العيسوى ١٩٨٥ : ٦٦) .

ويستخلص من مغزى الظاهرة السابقة أن السياسات الخاصة بتنظيم الأسرة ، أو تخفيض الخصوبة لن تظهر نتائجها إلا بالتدريج وعلى مدى فترة طويلة نسبيا ، وأن عدد السكان المصريين سوف يشهد زيادة كبيرة ومستمرة فى العشرين سنة القادمة على

جدول (١٤)

عدد السكان حسب النوع فى الجمهورية فى ١٩٨٦

فئات السن	ذكور		إناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
صفر –	٣٦١٩٠٧٩	١٤٫٨	٣٥٠٢٣٨٤	١٤٫٩	٧١٢١٤٦٣	١٤٫٨
٥ –	٣٢١٨٦٧١	١٣٫١	٣٠٤٦٣٢٥	١٣٫ـ	٦٢٦٤٩٩٦	١٣٫٠
١٠ –	٢٩١٧١٢٣	١١٫٩	٢٦٧١٥٩٨	١١٫٤	٥٥٨٨٧٢١	١١٫٦
١٥ –	٢٧٠١٤٣٢	١١٫ـ	٢٣٠٢٧٩٧	١٠٫ـ	٥٠٠٤٢٢٩	١٠٫٤
٢٠ –	٢١٦٣٤٦٦	٨٫٨	١٩٠٠٥٥٢	٨٫١	٤٠٦٣٠١٨	٨٫٥
٢٥ –	١٧٥٠٥٥٨	٧٫١	١٨٣٢١٠٥	٧٫٨	٣٥٨٢٦٦٣	٧٫٥
٣٠ –	١٤٩٦٤٥٣	٦٫١	١٤٩٠٥١٢	٦٫٣	٢٩٨٦٩٦٥	٦٫٢
٣٥ –	١٤٩٠٥٨٨	٦٫١	١٤٩٢٦٠٢	٦٫٣	٢٩٨٣١٩٠	٦٫٢
٤٠ –	١٠٦٣٨٧٥	٤٫٣	١٠٧٥٢٢٦	٤٫٦	٢١٣٩١٠١	٤٫٥
٤٥ –	٩٩٢٩٤٧	٤٫١	١٠١٥٣٣٠	٤٫٣	٢٠٠٨٢٧٧	٤٫٢
٥٠ –	٨١٥٥٦٧	٣٫٣	٩١٧٢٥٢	٣٫٩	١٧٣٢٨١٩	٣٫٦
٥٥ –	٧٠٣٣٧٩	٢٫٩	٦٦٥٤٠٣	٢٫٨	١٣٦٨٧٨٢	٢٫٩
٦٠ –	٥٤٠٣٧١	٢٫٢	٥٩٩٩٣٧	٢٫٥	١١٤٠٣٠٨	٢٫٤
٦٥ –	٤٦٠٧٥٥	١٫٩	٣٦٣٧٥٢	١٫٥	٨٢٤٥٠٧	١٫٧
٧٠ –	٢٥١٦٦٧	١٫٠	٢٥٨١٤١	١٫١	٥٠٩٨٠٨	١٫١
٧٥ +	٢٤٠٠٤١	١٫٠	٢٣٢٨١٠	١٫ـ	٤٧٢٨٥١	١٫ـ
غير مبين	٨٧٧٢٩	٠٫٤	١١٥٨٢٨	ـ٫٥	٢٠٣٥٦٧	٠٫٤
جملة السكان	٢٤٥١٢٧٠١	١٠٠	٢٣٤٨٢٥٦٤	١٠٠	٤٧٩٩٥٢٦٥	١٠٠

* لا يشمل نزلاء المساكن العامة وعددهم ٢٠٩٧٨٤ نسمة.

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ – مرجع سابق. جدول (١ – ١١).

الأقل . وهذا يحتم اعطاء أولوية عظمى للمهام المترتبة على استقبال هذه الزيادة الكبيرة المتوقعة فى عدد السكان ، وذلك بالإضافة إلى ظروف إعاشة أفضل للأعداد الموجودة حاليا .

وتوجد إختلافات بين الريف والحضر من حيث التوزيع العمرى للسكان فى ١٩٨٦ ، حيث تبلغ نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٤٢,٢ ٪ فى الريف مقابل ٣٦,٥ ٪ فى الحضر ، أى أن نسبة صغار السن فى الريف أعلى منها فى الحضر مما يعد مؤشرا لإرتفاع الخصوبة فى الريف عنه فى الحضر ، خاصة إذا ما أخذ فى الحسبان أن نسبة الإناث فى فترة الحمل (١٥ - أقل من ٥٠ سنة) فى الريف أقل منها فى الحضر ، حيث تبلغ ٤٥,١ ٪ فى الريف مقابل ٥١ ٪ فى الحضر (جدول ١٥) . ويلاحظ أن نسبة من تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة متقاربة فى كل من الريف والحضر حيث تبلغ ١٢,٦ ٪ فى الريف مقابل ١٢,٧ ٪ فى الحضر . كما يلاحظ من بيانات جدول (١٥) وجود تقارب كبير بين التوزيع العمرى لكل من الذكور والإناث سواء فى الريف أو الحضر .

عبء الإعالة Dependency Ratio

يمكن الإستفادة من بيانات الأعمار فى معرفة العبء البشرى فى الدولة . ويتطلب ذلك أولاً تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر الأفراد العاملين . وعادة ما يعتبر سن ١٥ سنة هو الحد الأدنى للعمل ، وسن ٦٥ هو الحد الأقصى لعمر العاملين وبهذا تصبح فترة العمل بين ١٥ - ٦٥ سنة ، على الرغم من أنه فى كثير من الدول النامية كثيراً ما يعمل الأطفال فى بعض الأعمال ، وبخاصة فى العمل الزراعى ، غير أن أعمالهم غالبا ما تكون مؤقتة أو موسمية ولا تتميز بكفاءة كبيرة .

ولو اعتبرنا أن العاملين يعولون أنفسهم ويعولون أيضا غير العاملين أمكن التعبير

جدول (١٥)

التوزيع النسبى للسكان الريفيين والحضريين وفقا لفئات عمرية مختارة فى ١٩٨٦

الفئة العمرية		%					
		ريف			حضر		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٠ – ٤		١٦,١	١٦,٣	١٦,٢	١٣,١	١٣,٢	١٣,٢
٥ – ١٤		٢٦,٥	٢٥,٤	٢٦,٠	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٣,٣
١٥ – ٤٩		٤٥,٣	٤٥,١	٤٥,٢	٥٠,٨	٥١,٠	٥٠,٨
٥٠ – ٦٤		٨,٠	٩,٣	٨,٦	٩,١	٩,٣	٩,٢
٦٥ فأكثر		٤,١	٣,٩	٤,٠	٣,٦	٣,٢	٣,٥
الجملة	%	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	* عدد	١٣٧١٨	١٣١٨١	٢٦٨٩٩	١٠٧٠٦	١٠١٨٦	٢٠٨٩٢

* عدد السكان بالألف نسمة

المصدر : حسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ التعداد العام ١٩٨٦ ـ خصائص السكان والظروف السكنية ـ المجلد الأول ـ نتائج العينة ـ جدول رقم ١

عن نسبة العبء الإقتصادى ، والذى يطلق عليه أحيانا عبء الإعالة كالتالى :

عبء الإعالة = (عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة + عدد الذين يبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر) ÷ عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٥ سنة

وتسمى هذه النسبة عبء الإعالة الكلية . ويمكن حساب عبء إعالة الصغار بقسمة عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة على عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٥ سنة ، كذلك يمكن حساب عبء إعالة الكبار بقسمة عدد الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر عل عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٥ سنة .

وقد بلغ عبء الإعالة الكلية فى مصر فى ١٩٨٦ حوالى ٧٦٪ (جدول ١٦) ، بمعنى أن كل مائة فرد فى الفئات العمرية ١٥ - ٦٥ سنة ، أى القادرين على العمل يعولون ٧٦ فردا من غير القادرين على العمل ، أى الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة والذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر ، أى أن كل ١,٣ من الأفراد القادرين على العمل يعولون فرداً من غير القادرين على العمل ، وهذا عبء كبير نسبيا بالمقارنة بالدول المتقدمة التى يقع فيها عبء إعالة الفرد غير القادر على العمل على فردين أو أكثر من الأفراد القادرين . ويرجع ذلك بلا شك إلى إرتفاع نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة فى مصر مقارنة بالدول المتقدمة ، أى أن إعالة الصغار هى التى ترفع من عبء الإعالة الكلية فى مصر فى المقام الأول وليس عبء إعالة الكبار ، حيث أنه نسبة كبار السن منخفضة نوعا بالمقارنة بالدول المتقدمة .

وبمقارنة عبء الإعالة فى الريف والحضر تبين أن عبء الإعالة الكلية فى الريف أعلى منه فى الحضر ، حيث يبلغ ٨٦٪ فى الريف مقابل ٦٧٪ فى الحضر ، وكذلك

يرتفع كل من عبء إعالة الصغار وعبء إعالة الكبار فى الريف عنه فى الحضر . ويرجع هذا الإختلاف فى المقام الأول إلى إرتفاع الخصوبة فى الريف عنها فى الحضر حيث أن نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة تبلغ ٤٢,٢ ٪ فى الريف ، مقابل ٣٦,٥ ٪ فى الحضر فى ١٩٨٦ ، وكذلك إلى الإنخفاض الملحوظ فى نسبة الأفراد فى سن العمل فى الريف عنه فى الحضر ، نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر ، حيث أن كثيرا من المهاجرين من الريف إلى الحضر يسعون إلى البحث عن عمل ، وبديهى أن يكونوا فى سن العمل مما يرفع من نسبة الأفراد فى سن العمل نسبيا فى الحضر عنه فى الريف .

جدول (١٦)

التوزيع النسبى للسكان فى فئات عمرية مختارة ونسبة العالة فى الريف واحضر فى ١٩٨٦

القطاع	٪ لفئات الأعمار			نسبة الإعالة		
	٠ - ١٤	١٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	الصغار	الكبار	الكلية
ريف	٤٢,٢	٥٣,٨	٤,٠	٧٨	٨	٨٦
حضر	٣٦,٤	٦٠,٠	٣,٥	٦١	٦	٦٧
جملة	٣٩,٨	٥٦,٤	٣,٨	٦٩	٧	٧٦

المصدر : حسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ التعداد العام ١٩٨٦ ـ خصائص السكان والظروف السكنية ـ إجمالى الجمهورية ـ المجلد الأول ـ نتائج العينة ـ جدول رقم (٦) .

وعموما تشير هذه البيانات إلى إنخفاض نسبة الفئات المنتجة اقتصاديا وإرتفاع نسبة الفئات غير المنتجة وخاصة فى الريف ، وإلى الحاجة إلى انفاق كثير من الأموال على الطعام والتعليم للوفاء باحتياجات الأعداد الكبيرة من الأطفال ، وبخاصة فى المناطق الريفية .

ثانيا : التكوين المهنى

يقصد بالتكوين المهنى للسكان توزيعهم على أنواع المهن المختلفة . والتكوين المهنى للسكان فى أى مجتمع له علاقة وثيقة بكثير من الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لسكان هذا المجتمع . وكما سوف يتضح لا حقا ، فإن معظم الخصائص المميزة للريف المصرى وللسكان الريفيين المصريين عموما ، إنما هى آثار مباشرة أو غير مباشرة لمهنة الزراعة ، التى كان ولايزال يزاولها السواد الأعظم من السكان الريفيين المصريين .

ووفقا لتصنيف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب أقسام المهن المختلفة فى ١٩٨٦ فإن جملة عددهم تبلغ حوالى ١١ مليون نسمة ، منهم حوالى ١٠ مليون من الذكور ومليون من الإناث . وإن أكبر نسبة يعملون فى مجال الزراعة وتربية الحيوانات ٣٧,٨ ٪ ، تليها نسبة عمال الإنتاج والنقل ٢٥,٣ ٪ ، ثم المهن الفنية والعلمية ١٣,٨ ٪ ، ثم الأعمال الكتابية ٩,١ ٪ ، ثم العاملون بالخدمات ٧,٤ ٪ ، فالقائمون بأعمال البيع ٥,٦ ٪ ، وأخيرا المديرون وأصحاب الأعمال ١ ٪ (جدول ١٧ ، ١٨) .

وبالنسبة للتوزيع المهنى وفقا للجنس يتبين أن أعلى نسبة من الذكور تمتهن الزراعة ٤٠,٩ ٪ ، يليها الإنتاج والنقل ٢٧,١ ٪ ، ثم المهن الفنية والعلمية ١٠,٩ ٪ ، فالخدمات ٧,٧ ٪ ، أما بالنسبة للإناث فالنسبة الأكبر منهن يعملن فى المهن الفنية

جدول (١٧)

التوزيع العددى للسكان (١٥ سنه فاكثر) حسب اقسام المهن الرئيسية والحنس فى الريف والحضر فى ١٩٨٦ [x]

(العدد بالالف)

المناطق / المهن	ريف		حضر		جملة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
المهن الفنية والعلمية	٣٣٦	٧٢	٧٤٢	٢٥٨	١٠٧٨	٤٣٠
المديرون واصحاب الاعمال	١٧	١	٧٩	١٢	٩٦	١٣
القائمون بالاعمال الكتابية	٢٣٠	٥٨	٤٢٦	٢٨٠	٦٥٦	٣٣٨
القائمون باعمال البيع	١٥٧	٩	٤١٧	٣١	٥٧٥	٤٠
العاملون بالخدمات	٣٥١	٨	٤٠٩	٤٣	٧٦٠	٥١
الزراعة وتربية الحيوانات	٣٤٩٢	٦٩	٥٥٦	١٠	٤٠٤٨	٧٩
عمال الانتاج والنقل	٨٧٩	١٧	١٧٩٩	٦٤	٢٦٧٧	٨١
جملة	٥٤٦٢	٢٣٤	٤٤٢٨	٦٨٩	٩٨٩٠	١٠٣٢

x استبعدت الحالات غير المبينه وغير الملتحقين بالعمل .

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . التعداد العام ١٩٨٦ : خصائص السكان والظروف السكنية فى المجلد الاول .

جدول (١٨)

التوزيع النسبى للسكان (١٥ سنه فاكثر) حسب اقسام المهن الرئيسية والنوع فى الريف والحضر فى ١٩٨٦

القطاع / اقسام المهن	ريف		حضـــر		جملـــة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
المهن الفنية والعلمية	٦ر٢	٣٠ر٨	١٦ر٨	٣٧ر٤	١٠ر٩	٤١ر٧
المديرون واصحاب الاعمال	٠ر٣	ر٤	١ر٨	١ر٧	٠ر٩	١ر٣
الاعمال الكتابية	٤ر٢	٢٤ر٨	٩ر٦	٤٠ر٦	٦ر٦	٣٢ر٨
اعمال البيع	٢ر٩	٣ر٨	٩ر٤	٤ر٥	٥ر٩	٣ر٩
العاملون بالخدمات	٦ر٤	٣ر٣	٩ر٢	٦ر٣	٧ر٧	٤ر٩
العاملون بالزراعة	٦٤ر٠	٢٩ر٥	١٢ر٦	١ر٤	٤٠ر٩	٧ر٧
الانتاج والنقل	١٦ر٠	٧ر٤	٤٠ر٦	٩ر٢	٢٧ر١	٧ر٧

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ التعداد العام ١٩٨٦ ـ خصائص السكان والظروف السكنيـــة المجلد الاول .

العلمية ٤١,٧ ٪ ، يليها الأعمال الكتابية ٣٢,٨ ٪ ، ثم كل من الزراعة والنقل بنسبة ٧,٠ ٪ لكل منهما (جدول ١٨) .

وعلى مستوى الريف والحضر يتبين أن حوالى ثلثى أصحاب المهن يعملون فى الزراعة وتربية الحيوان ٦٢,٥ ٪ ، وتبلغ النسبة للذكور ٦٤ ٪ وللإناث ٢٩,٥ ٪ ، ثم عمال الإنتاج والنقل بنسبة ١٥,٧ ٪ (١٦ ٪ للذكور ، ٧,٤ ٪ للإناث) ، وتتوزع النسبة الباقية وهى حوالى ٢٢ ٪ على الفئات المهنية ، بينما فى الحضر فإن النسبة الكبرى هى نسبة عمال الإنتاج والنقل ٣٧,١ ٪ (٤٠,٦ ٪ للذكور ، ٩,٢ ٪ للإناث) ثم المهن الفنية والعلمية ١٩,٥ ٪ (١٦,٨ ٪ للذكور ، ٣٧,٤ ٪ للإناث) ، ثم الأعمال الكتابية ١٣,٨ ٪ (٩,٦ ٪ للذكور ، ٤٠,٧ ٪ للإناث) .

من البيانات السابقة نستخلص ما يلى :

١ - إن أكبر المهن من حيث عدد المشتغلين بها هى الزراعة وتربية الحيوان على مستوى الجمهورية .

٢ - إن أكبر المهن من حيث عدد الذكور العاملين بها هى الزراعة أيضا ، ومن حيث عدد الإناث هى المهن الفنية والعلمية ، ثم الأعمال الكتابية .

٣ - إن أكبر المهن من حيث عدد العاملين بها فى الريف هى الزراعة والتى يعمل بها حوالى ثلثا الذكور وثلث الإناث فى ١٩٨٦ ، أما فى الحضر فإن أكبر مهنة هى أعمال الإنتاج والنقل والتى يعمل بها ٣٧ ٪ من أصحاب المهن فى الحضر .

٤ - من الواضح أن هناك علاقة بين نوع المهنة والجنس فبينما يعمل غالبية الذكور فى الأعمال التى تتطلب قوة عضلية كالزراعة وأعمال الإنتاج والنقل ، نجد غالبية الإناث يعملن فى مهن لا تتطلب قوة عضلية أو مجهودا بدنيا كالأعمال الكتابية والمهن الفنية والعلمية والتى يغلب فيها العمل فى مجالات التدريس

والتمريض ، وهو الأمر الذى يتفق مع طبيعة نظرة المجتمع للعمل الذى يتناسب مع المرأة ، وتؤكد عليه عمليات التطبيع الإجتماعى المتعلقة بأدوار كل من الذكر والأنثى .

٥ - بينما يوجد تركيز كبير واضح للعمل فى مجال مهنى واحد هو الزراعة وتربية الحيوان فى الريف ، والذى يعمل به حوالى ثلثا السكان ، فإنه لايوجد مثل ذلك التركيز على مجال واحد فى الحضر ، حيث يبدو أن الحضريين يعملون فى مهن أكثر تنوعا ، وأن التكوين المهنى فى الحضر أكثر تباينا منه فى الريف .

٦ - أن نسبة المتهنين للزراعة فى الريف على الرغم من إرتفاعها الواضح كما يظهر من الأرقام السابقة ، هى فى الواقع أكبر مما تظهره هذه الأرقام ، إذا ماأخذ فى الحسبان أن معظم الذين يدخلون سوق العمل فى مرحلة مبكرة (أقل من ١٥ عاما) يعملون بالزراعة ، وأن أعداداً كبيرة من النساء الريفيات اللاتى يشاركن فى العمل الزراعى العائلى لا يصنفن ضمن قوة العمل كما سبق ذكره .

ثالثا : مهنة الزراعة وخصائص السكان الريفيين

هناك عوامل كثيرة أثرت تأثيرا مختلفا على كل من المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى ، بحيث أسفرت عن ذلك التباين الواضح فى ثقافة كل منهما . وقد اختلف علماء المجتمع من حيث تحديد وتصنيف هذه العوامل التى من بينها المهنة ، البيئة ، وحجم المجتمع المحلى ، وكثافة السكان وتجانس وتباين السكان ، ونظام التمييز الطبقى والإنتقال الإجتماعى ، ونظام العلاقات المتبادلة . على أن مهنة الزراعة ، وخاصة فى الدول النامية ومن بينها مصر ، يبدو أنها هى أهم العوامل التى يعتقد أن لها تأثيرا كبيرا فى إكساب الريف خواص مميزة ، كما أن تأثير العوامل الأخرى يبدو أنه نتيجة للإرتباط الوثيق بين تلك العوامل والزراعة .

وبجانب تأثير الزراعة على خصائص الحياة الريفية الذى يرجع إلى طبيعتها كنشاط إقتصادى يرتبط ارتباطا وثيقا بظروف بيئية معينة ، فإن إرتباطها تاريخيا بكثير من الأشكال المتعددة من الإستغلال والظلم الإجتماعى الذى عانى منه الريف المصرى عبر تاريخه الطويل على أيدى حكام بلاده وأعوانهم من المصريين والأجانب ، وعلى أيدى كبار الإقطاعيين وممثليهم بمشاركة المستعمر الأجنبى ومراكز القوى الخارجية التى مارست سيطرة اقتصادية وسياسية على مصر خلال فترات طويلة من تاريخها ، قد أسهم إسهاما عميقا فى انتاج خصائص معينة للشخصية الريفية ، وكان أهم أسباب التخلف الذى اتسم به المجتمع الريفى المصرى عصوراً طويلة ولا تزال بعض مخلفاته وآثاره باقية حتى الآن .

فيما يلى تحليل موجز لكيفية تأثير الزراعة فى الحياة الريفية ، وآثارها المختلفة على المجتمع الريفى والثقافة الريفية .

(أ) الخصائص الأيكولوچية للزراعة وعلاقتها بخصائص المجتمع والسكان الريفيين

على الرغم من أن السكان الريفيين يعملون بمهن مختلفة ، إلا أن مهنة الزراعة قد أعطت للحياة الريفية ـ أكثر من غيرها ـ كثيرا من خواصها المميزة ، خاصة وأن السواد الأعظم من السكان الريفيين فى الماضى وفى الحاضر كانوا ولايزالون يعملون بالزراعة . وفيما يلى عرض موجز لبعض خواص مهنة الزراعة وآثارها على الحياة الريفية : (*)

(١) الطبيعة العائلية لمهنة الزراعة جعلت من الأسرة الريفية وحدة انتاجية ووحدة استهلاكية فى نفس الوقت ، وقوت من السلطة الأبوية فى الأسرة الريفية . فمن خصائص العمل الزراعى التقليدى أنه يسمح بأن يشترك فى آدائه أفراد الأسرة جميعا ،

(*) هذه الخصائص مستخلصة فى معظمها (بتصرف) من دراسة مطولة عن خصائص الحياة الريفية : قام بها [illegible] (١٩٩١ : ١ - ٧٧) .

لذا فلا غرابة إذا ماكانت نسبه أعلى من أبناء المزارعين يمارسون نفس مهنة آبائهم . وكما أن الأسرة الزراعية تعتبر وحدة إنتاجية متماسكة ومتعاونة فهى أيضا تعتبر وحدة إستهلاكية تحرص على أن تدبر وتقتصد ولا تبذر حتى تستطيع تنمية مواردها الزراعية بشراء قطعة أرض جديدة أو بعض الحيوانات أو الآلات والمعدات وذلك تأمينا لمستقبل أبنائها . هذا إلى جانب كونها وحدة إجتماعية ذات علاقات قوية ، فعند كل وجبة غذاء هناك احتمال عقد اجتماع بين أفراد الأسرة يتبادلون فيه الرأى عن شتى أمـورها . والإتصال بين أفراد الأسرة الزراعية دائم سواء فى البيت أو الحقل ، مما أسهم فى جعل الأسرة الزراعية وحدة إجتماعية قوية . كما أن تحكم رب الأسرة فى الدخل والإنفاق من خلال حيازته للأرض وإدارته للمزرعة قوت من سلطته فى الأسرة .

(٢) قرب السكن من الحقل قوى الرابطة بين البيت والمزرعة . فالعمل الزراعى يستلزم أن تكون الأيدى العاملة به قريبة من الأرض الزراعية ، إذ يصعب أن يقيم العامل على مسافة بعيدة وينتقل يوميا ذهابا وإيابا إلى مقر عمله كما يحدث أحيانا عند العمل بمهن غير زراعية ، فالمزارع لا يستطيع أن يقيم بعيدا عن أرضه ويكون قادرا على زراعتها بكفاءة اقتصادية عالية ، ذلك لأن مستلزمات إنتاجه من الأسمدة وآلات ومعدات وحيوانات يصعب نقلها يوميا إذا كانت المسافة بين محل إقامته ومحل عمله طويلة ، وحتى ولو أمكنه إبقاء بعضها على الأرض بعيدا عن محل إقامته فإن الأمر يستلزم فى هذه الحالة توفير حراسة ورعاية خاصة بالنسبة للحيوانات أثناء الليل وتلك يصعب توفيرها بدرجة عالية من الطمأنينة إلا إذا كان المزارع نفسه قريبا من أرضه .

والبيت والمزرعة مرتبطان ببعضهما وكلاهما امتداد للآخر ، ففى البيت تدور بعض الأعمال الزراعية كرعاية المواشى وتربية الدواجن وتخزين المحاصيل الزراعية ، وفى

المزرعة يتم إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية وإعدادها لإستعمالات الأسرة . إذن الرابطه بين البيت والمزرعة قوية ، وذلك على عكس الحال بالنسبة لما هو حادث فى الحضر فالبيت شيئ ومكان العمل الذى يكسب منه صاحب العمل دخله شيئ آخر ، وقد لا توجد أية صلة مباشرة بين الإثنين إلا فى حالات قليلة .

(٣) صغر حجم تجمعات العاملين بالزراعة كان ضرورة لوجود المزارعين قريبين من الأرض التى يزرعونها حيث من الصعب تجمع أعداد كبيرة منهم فى محل إقامة واحد ، لأن الأرض الزراعية فى هذه الحالة ستكون بالنسبة لبعضهم بعيدة جدا بحيث يصعب زراعتها ، وعلى ذلك فإن تجمعات المزارعين ومن يقومون بخدمتهم من ذوى المهن غير الزراعية بالريف عادة ما تكون صغيرة الحجم قليلة العدد فى السكان ، سواء كانت عزبا أو قرى بمقارنتها بالمدن حيث يقيم السكان غير الزراعيين . فالتجمعات السكانية الصغيرة نسبيا كالقرى والعزب بالريف هى من ضرورات العمل بمهنة الزراعة ، ومن ثم فهى من خصائصها ، أما التجمعات الكبيرة كالمدن الضخمة فأمكن وجودها بفضل عمل سكانها بمهن غير زراعية ، لا تستلزم أرضا واسعة قريبة من محل الإقامة كما هو الحال بالنسبة لمهنة الزراعة . وصغر حجم تجمعات العاملين بالزراعة وكبر حجم تجمعات العاملين بغير الزراعة من أهم العوامل التى أضفت على الريف والحضر خواص اقتصادية وإجتماعية وثقافية عديدة ومتباينة .

(٤) صغر الوحدات الإنتاجية الزراعية أدى إلى قوة العلاقة بين العاملين بالزراعة .

فعادة مايعمل العامل الزراعى لدى وحدة إنتاجية صغيرة نسبيا هى الأسرة الزراعية ، باستثناء العمال الذين يعملون لدى شركات زراعية أى مزارع تجارية ، تلك الأسرة عادة ماتؤجر عددا قليلا من العمال الزراعيين ، ومن ثم تقوم بينها وبين مأجوريها علاقة إجتماعية قوية ذات طابع خاص . فالعامل الزراعى الأجير يتردد على بيت مؤجره ويتناول معه بعض الوجبات الغذائية ويصبح أحيانا وكأنه فرد من أفراد الأسرة

الزراعية يعرف الكثير عن أمورها ونواحى حياتها ، ويؤدى عمله دون التقيد بساعات عمل معينة أو التمسك بعقود أو إتفاقيات مبرمة .

وعلى النقيض من ذلك فالعاملون المأجورون فى المهن غير الزراعية بالحضر ، باستثناء بعض الأعمال الحرفية أو التجارية الصغيرة ، كثيرا مايعملون لدى وحدات إنتاجية أو خدمية كبيرة كالمؤسسات الصناعية والتجارية والهيئات الحكومية وغيرها . . يصعب أحيانا معرفة صاحبها أو رئيسها إلا من خلال التوقيعات على الأوامر والمنشورات . وعدد العاملين المأجورين بكل منها قد يصل إلى عدة مئات أو عدة آلاف والعلاقة بين صاحب العمل ومأجوريه فى مثل هذه الحالة قلما تكون علاقة شخصية أو قوية بأى حال من الأحوال . وعادة ما يعرف العامل جزءا صغيرا فقط من البناء المؤسسى المعقد الذى يعمل به ، ويصبح من الصعب عليه أن يقيم علاقات أولية على مستوى الجماعة الكبيرة .

(٥) الزراعة تتطلب معارف ومهارات متنوعة ، ولذا يبدو المزارع سطحيا ، فمهنة الزراعة من المهن التى لا تتسم بدرجة عالية من التخصص وتقسيم العمل ، وأفراد الأسرة الزراعية كثيرا ما يتعاونون فى آداء العمليات الزراعية ويتبادلون العمل المزرعى مع بعضهم البعض ، لذا أصبح العامل الزراعى يقوم بأدوار مختلفة ، وكل دور يتطلب آداؤه الإلمام ببعض المعارف والمهارات ، فالمزارع الذى يتعامل مع الأرض لابد أن يعرف شيئا عن خصوبتها ، وأن يلم بأحسن الطرق لمعاملتها وإعدادها للزراعة ، كما لابد وأن يعرف أنواع المحاصيل التى تجود زراعتها فى أرضه ، وكيف ينتقى ويختار البذور الصالحة للزراعة لما لذلك من آثار على كمية الإنتاج ، وأن يلم بأنسب الدورات الزراعية التى تلائم طبيعة أرضه . ولابد وأن يعلم المزارع الناجح شيئا من خواص الحيوانات وطرق معاملتها وتغذيتها وعن السلالات المحسنة وطرق انتقائها وذلك للحصول على أحسن إنتاج من وراثها ، فسياسة وتربية وتغذية الحيوانات تحتاج إلى

معارف يتعلمها المزارع من جيرانه أو من تجاربه الخاصة أو من الهيئات الزراعية التى تقوم بأعمال الإرشاد .

خلاصة القول ، إن الزراعة من المهن التى يستلزم العمل بها معارف ومهارات متنوعة وعديدة ، ولما كان من الصعب على المزارع أن يلم بكل المعارف التى تسفر عنها البحوث العلمية الزراعية والمهارة اللازمة لآداء مختلف العمليات الزراعية لذا أصبح يبدو فى نظر العاملين بالمهن غير الزراعية على أنه جاهل فى مهنته ومتخلف فى معارفه ومهاراته . هؤلاء لا يعرفون أن المعارف اللازمة للزراعة العصرية كثيرة ودائمة التغيير ، وأن الزراعة فى معظم جهات العالم لم تسمح لظروف عديدة بالتخصص الدقيق وتقسيم العمل الذى أصبح سمة من سمات التقدم فى المهن غير الزراعية . إنهم لا يدركون أن المعارف التى لدى المزارع قد تكون كبيرة فى كميتها غير أنها قد تكون سطحية وتقليدية وتتعلق بأمور زراعية شتى .

وعلى العكس من ذلك فإن المعارف التى لدى البائع فى أحد أقسام محل تجارى كبير بالحضر تتعلق بعدد قليل من السلع ، ومهاراته هى الأخرى محدودة سواء أكانت عن كيفية معاملة العملاء أو فى آداء عمل واحد طوال الوقت بحكم التخصص الدقيق وتقسيم العمل ، وبذلك يبدو متفهما لعمله ماهرا فى آدائه . إن طبيعة مهنة الزراعة وما استلزمته من معارف ومهارات مختلفة هى التى أظهرت العاملين بها وكأنهم أقل معرفة وأقل مهارة من العاملين بالعديد من المهن غير الزراعية حتى أصبح الكثيرين من العاملين بالزراعة يصنفون على أنهم عمال غير مهرة ، فى الوقت الذى يصنف الكثيرون من العاملين بغير الزراعة على أنهم عمال مهرة .

(٦) انخفاض نسبة العاملين بغير الزراعة فى الريف ساهم فى تخلفه . من الملاحظ فى الدول المتخلفة والنامية إرتفاع نسبة العاملين بالزراعة فى ريفها وأنخفاض نسبة العاملين بغير الزراعة . وفى الريف المصرى ـ كما سبق إيضاحه ـ يعمل حوالى

ثلثا القوة العاملة فى النشاط الزراعى ، وقد كانت نسبة العاملين فى النشاط الزراعى أكبر من ذلك كثيرا فى الماضى ويعزى إنخفاض نسبة العاملين بغير الزراعة بالريف المصرى إلى عوامل عديدة طبيعية وإقتصادية واجتماعية وثقافية . فمن الناحية الطبيعية لم تكتشف موارد طبيعية غير زراعية تسمح بفرص عمل إلا لأعداد ضئيلة من السكان ، ولا يوجد بالريف سوى عدد قليل من الأماكن التى يمكن اعتبارها أماكن سياحية . ومن الناحية الإقتصادية أدى إهمال تصنيع الريف ، وتركز الصناعات التحويلية فى البلدان الحضرية الكبيرة إلى عدم وجود فرص عمل تستوعب العمالة الريفية فى أنشطة صناعية . كذلك أدى عدم توافر كثير من السلع والخدمات الضرورية بالمستوى المطلوب فى معظم المناطق الريفية إلى إحجام كثير من السكان غير الزراعيين عن الإقامة بها ، حتى الريفيون منهم ، حتى أن كثيرا من الزراع أصبحوا يتطلعون إلى رؤية أبنائهم يعملون بمهن غير زراعية فى الحضر .

ويعتقد كثير من المحللين الإجتماعيين الريفيين أن إرتفاع نسبة العاملين بالزراعة فى المناطق الريفية له آثار إيجابية على هذه المناطق ، نتيجة لزيادة النشاط الإقتصادى ومن ثم الحصول على دخول من مصادر غير زراعية ، وزيادة الطلب على السلع الزراعية وتوفير الأعداد اللازمة لآداء الخدمات المختلفة . كما أن هذه الفئة من السكان عادة أعلى دخلا وأكثر نشاطا وثقافة من السكان الريفيين الزراعيين ، وسوف يكون فى وجود أعداد كبيرة منهم حافزا على تبنى الكثير من الأساليب المعيشية العصرية بحكم صلتهم بالمناطق الحضرية أكثر من السكان الزراعيين . على أن زيادة عدد ونسبة السكان الريفيين غير الزراعيين يتطلب إنشاء أنشطة غير زراعية تساعد على امتصاص الأيدى العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة وفى الوقت نفسه تسهم فى الحد من هجرة السكان الريفيين إلى الحضر .

(٧) البيئة الطبيعية للزراعة تتطلب قدرة أكبر على التكيف حيث تعتمد

الزراعة إلى حد كبير على التربة وطبوغرافية الأرض والطقس من رياح وأمطار ودرجة حرارة ورطوبة ، ويؤدى المزارعون أعمالهم فى الحقول وهى أماكن واسعة غير مغلقة ليس فيها ما يحجب البصر ولا يفصلها عن بعضها سوى طرق ضيقة ، ويعملون فيها وجها لوجه مع الطبيعة الجغرافية مباشرة بكل مافيها من ظروف مرغوبة أو غير مرغوبة .
هذا الوضع يخلق نوعا من سيادة القوى الطبيعية وتحكمها فى سلوك الإنسان .
ولابد أن يكيف المزارع عملياته الزراعية لتناسب طبوغرافية الأرض عند قيامه بزراعتها ، ويختار لها المحاصيل المناسبة ، ولابد من أن يأخذ فى الإعتبار الطقس السائد بالمنطقة عند اختياره لتلك المحاصيل وأن يؤدى أعمالا زراعية فى أوقات ومواسم معينة وإلا نتج عن التأخير فى أدائها خسارة بالغة .

بسبب ذلك نرى المزارعين وأفراد أسرهم وعمالهم الأجراء مشغولين ليلا ونهارا بأداء بعض الأعمال الزراعية ، بينما فى أوقات أخرى تمتلئ حياتهم بالفراغ . إن عمل المزارع يخضع لروتين تحدده التغيرات فى حالة الجو وفصول السنة المختلفة ، وتلك سيطرته عليها معدومة ، فالمزارع لا يستطيع أن يجلب الأمطار أو يمنعها وقت مايشاء ، ولا أن يجعل درجة الحرارة مرتفعة أو منخفضة لكى يكيف نفسه وعملياته الزراعية للظروف الطبيعية المحيطة به ، وفى الكثير من الأحيان يجد نفسه عاجزا عن آداء ذلك إلا بدرجة محدودة ، إن قراراته لابد وأن تكون دائما قابلة للتعديل وفق ماتقتضيه الظروف الطبيعية السائدة وقت التنفيذ .

وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن البيئة الحضرية وإن كانت لها آثارها على العاملين بالمهن غير الزراعية إلا أن تلك الآثار قليلة نسبيا وكثيرا ما أمكن التكيف معها أو التحكم فيها . فسكان الحضر يعمل غالبيتهم فى أماكن ضيقة ومغلقة أو شبه مغلقة كالمحلات التجارية أو الشركات الصناعية أو المدارس أو المستشفيات أو وسائل المواصلات ، وكثيرا ما يمكنهم أن يتفادوا الآثار غير المرغوبة للرياح والأمطار والحرارة

والرطوبة بالعمل داخل أبنية محكمة مجهزة بآلات التكيف ، فضلا عن أن نشاطهم الإقتصادى لا يتأثر كثيرا بفصول السنة .

حقيقة أن هناك آثار للبيئة الطبيعية على الحياة الحضرية تبدو واضحة من سلوك السكان الحضريين سواء فى عملهم أو فى حياتهم العامة إلا أن تلك الآثار تعتبر قليلة بالنسبة لنظيراتها بالمناطق الريفية ، ومس ثم لا يبدو غريبا أن أصبح سكان المدن خصوصا فى ظل التقدم التكنولوجى فى العصر الحديث وفى ظل القدرة على السيطرة والتحكم فى بعض الظروف الطبيعية يفقدون الشعور بأثر البيئة الطبيعية على حياتهم مثل مايفكر سكان الريف الذين يرون بطريقة مباشرة كيف أن سعادتهم ورفاهيتهم مرتبطة إلى حد كبير بالظروف الطبيعية والجغرافية المحيطة بهم .

وعموما فإن لكل من البيئة الريفية والحضرية مميزاتها وعيوبها ، ففى الحضر يوجد الكثير من التيسيرات والتسهيلات فى العمل والمعيشة إلى جوار التكدس السكانى والمساكن المرتفعة والأصوات العالية والضوضاء والصخب والأجواء الملوثة . وفى الريف يوجد الإتساع والأشجار والحدائق والخضرة قريبا من المساكن والكثافة السكانية المنخفضة والهواء النقى وآشعة الشمس الساطعة ، إلى جوار العمل الشاق المضنى فى الحقول ، والذى لا يقبل التأجيل أو التأخير لأنه يتصل بكائنات حية من نباتات وحيوانات ، وإلى جانب الحياة تحت رحمة الظروف الطبيعية التى يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها أو التكيف لها بسهولة .

وكل بيئة تحاول إقتباس ماتراه ميزة فى البيئة الأخرى . فإقامة المتنزهات وغرس الأشجار بالشوارع تدل على حب سكان الحضر لما فى بيئة سكان الريف من نضرة وخضرة ، ومحاولة سكان الريف التوسع فى استخدام آلات والمعدات الزراعية فى أعمالهم كما هو حادث فى الحضر فى العديد من الأعمال غير الزراعية يدل على تقدير سكان الريف لما فى الحضر من تيسيرات وتسهيلات فى آداء الأعمال .

وفى الريف يوجد الزراع الذين يقومون بعمليات الإنتاج للموارد الأولية والذين يعملون مع الطبيعة لإستغلال مابها من موارد بينما فى الحضر يوجد التخصص فى العمل والفنون والصناعات التى تقوم على استخدام المواد الأولية . وبديهى أن المهن المرتبطة ارتباطا وثيقا بالريف لايمكن أداؤها فى الحضر ، حيث لا يمكن للمزارع فى فى الحضر أن يجد أرضا شاسعة لزراعة محاصيله النباتية وتربية حيواناته ، كما أنه يصعب فى نفس الوقت على سائق الترام أن يجد فى الريف عملا مشابها لعمله فى الحضر .

تبقى حقيقة واضحة وهى أن بيئة عمل المزارع فى الريف تختلف كثيرا عن بيئة عمل العاملين بالمهن غيز الزراعية بالحضر ، ومن الصعب المقارنة بينهما والحكم على إحداهما بأنها أحسن من الأخرى لأن مثل هذا الحكم سوف يكون حكما متحيزا ، لأننا سوف نستخدم فيه قيمنا المتعلقة بمختلف الأشياء .

وتستلزم التغيرات فى البيئة الطبيعية والجغرافية كما سبق أن تبين حدوث تغيرات فى سلوك المزارعين وفى طريقة حياتهم ، إلا أ تلك التغيرات ليست عادة كبيرة ، فطبوغرافية الأرض وخواص التربة والرياح والأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة لا تختلف عادة اختلافا كبيرا من عام لآخر . وبذلك فإن التعديلات فى سلوك المزارعين وطريقة حياتهم من عام لآخر ليست كثيرة ولا جوهرية ، هذا إلا إذا انتقلوا من منطقة ذات ظروف مختلفة ، وحينئذ يصبح تغيير طريقة الحياة أمرا حتميا لمواجهة الظروف الطبيعية والجغرافية .

وعلى النقيض من ذلك يلاحظ فى حالة انتقال السكان الحضريين من منطقة حضرية لأخرى أن التغيرات فى سلوكهم عادة ما تكون تغيرات غير جوهرية ، وغالبا لمجرد مواجهة الإحتياجات الإجتماعية . إن أى مصنع من المصانع يمكن نقله من مدينة لأخرى دون تغيرات أساسية فى نمط وسلوك العاملين به على الرغم من

الإختلافات فى الظروف الطبيعية المحلية السائدة ، فالطرق والأساليب المزرعية التى يمكن اتباعها فى منطقة معينة قد لا يمكن إتباعها فى منطقة أخرى .

لكل هذه الظروف المتباينة بين الريف والحضر كان من الضرورى أن يراعى ملاءمة الأساليب والأدوات والآلات المستخدمة فى البيئة الريفية للظروف الطبيعية أكثر من مراعاة ملاءمة الأساليب والأدوات والآلات المستخدمة فى البيئة الحضرية للظروف الطبيعية ، ففى المدينة تستخدم بالظروف الطبيعية أكثر من الإحتياجات المرتبطة بالظروف الطبيعية .

وربما لنفس هذه الظاهرة يفسر البعض قلة الإبتكارات فى البيئة الريفية عنها فى البيئة الحضرية ، بمعنى أن الإبتكارات تصبح قليلة فى المناطق التى تسود فيها تأثير القوى والعوامل الطبيعية لأن هذه القوى والعوامل قليلة التغير وتغيرها يأخذ وقتا طويلا نسبيا . إن ثقافة الريف تتميز بإمكان السكان الملائمة بين عناصرها . والتكيف للأشياء الجديدة فى الريف أمر سهل ويكاد يكون كاملا لأن الحياة مستقرة وبسيطة ، على عكس الحال فى الحضر ـ خصوصا الحضر العصرى ـ حيث التخصص والإبتكارات والإختراعات الكثيرة تجعل عملية التكيف صعبة ، فمشاكل الإختيار بين مختلف البدائل فى الحضر أمر محير ومرهق لأعصاب الناس .

فالمزارع حياته اليومية كلها تكييفات للظروف البيئية المحيطة به والتى نادرا مايستطيع أن يغير أو يبدل فيها . تلك الظروف كثيرا ما تكون قاسية وصعبة التنبؤ أو التغيير . فقد يرى القطن أو القمح يتلف نتيجة الأمطار الطارئة دون أن يستطيع أداء شيء لينقذ به المحصول أو الجفاف وقلة الأمطار تقضى على النباتات وسط فترات النمو بعد مجهود طويل ، ويرى السيول تكتسح الطبقة الخصبة من التربة والآفات تصيب النباتات والحيوانات وتهدد الأسرة بالمجاعة كل ذلك وهو عاجز عن أن يقوم بعمل فعال إزاءها .

ربما كان من نتيجة ذلك أن يعتقد المزارع فى القضاء والقدر أكثر من إعتقاده فى العلم والنتائج العلمية . ولما كانت حياة الفلاح مليئة بالنشاط المرتبط بأشياء حية وأخرى سريعة التلف ، ولما كانت القوى الطبيعية تلعب دورا هاما فى معظم مايتناوله من نشاط فقد تأثر أمن المزارع وطمأنينته بمدى رحمة أو قسوة تلك القوى ، وأصبحت ثقة المزارع فى كل جديد من الصعب انتزاعها ، وأصبح يخاف التغيير ويركن إلى خبرات الماضى ، وعند الفشل يعزى الأمر إلى سوء الحظ وعدم ملاءمة الظروف الطبيعية .

(٨) البيئة الطبيعية للزراعة ساهمت فى اكتساب الريفيين سمات معينة . فالسمات الشخصية للأفراد تتباين تباينا واضحا رغم ماقد يكون هناك من سمات عامة مشتركة بينهم ، وخواص شخصية الأفراد ليست كما هو معروف من الصفات الموروثة . قد يعتقد البعض أن الإختلافات فى الصفات البيولوچية بين الأفراد كالإختلافات فى بناء الأفراد تشريحيا أو فسيولوچيا أو عصبيا هى العامل المحدد للإختلافات فى شخصياتهم ، إلا أن حقيقة الأمر أن تلك الصفات البيولوچية تصنع فقط بعض التحديدات بالنسبة للخواص الشخصية ، وليست هى العامل الوحيد المحدد لها . هناك عوامل أخرى تتدخل فى تكوين شخصية الأفراد منها البيئة الطبيعية والإجتماعية والثقافية التى فى ظلها يعيش الأفراد ، هذه العوامل مجتمعة تؤثر على الأفراد والجماعات فى المجتمع وتكسبها خواص وصفات معينة ، تظهر آثار هذه العوامل فى الإختلاف بين الأفراد فى كل من الريف والحضر .

والمزارع كشريك دائم للظروف الطبيعية المحيطة به يتأثر بتلك الظروف . ولو افترض أن الصفات والخواص النفسية والإجتماعية والقيم وشخصيات الأفراد هى إلى حد كبير نتاج للعادات والخبرات السابقة التى نشأت وتوثقت منذ أمد طويل بين الأفراد والعوامل الطبيعية المحيطة بهم لا تضح أن الصفات الشخصية للمزارعين نفسية

كانت أو إجتماعية إن هى فى غالبيتها إلا نتيجة للظروف الطبيعية التى يعيشون فيها . ففلسفة الناس فى الحياة تختلف فى الريف عنها فى الحضر نتيجة للظروف البيئية والخبرات والمتباينة ، فبينما يفكر المزارعون فى الحيوانات والنباتات وفى الزراعة والحصاد نجد سكان المدن يفكرون أكثر فى الآلات والماكينات والأدوات وفى البيع والشراء .

إن فلسفة المزارعين بحكم إقامتهم طوال حياتهم فى بيئة طبيعية تميل لأن تكون مرتبطة أكثر بالنواحى العضوية والبيولوچية عن النواحى الميكانيكية والمادية والإقتصادية التى تغلب على تفكير وفلسفة السكان الحضريين الذين يقيمون فى بيئة صناعية . وربما لأن المزارعين وثيقو الصلة بالطبيعة ، ويلاحظون التغيرات فى الظروف الجوية على مدار السنة ، ولأنهم يشعرون بعلاقة أسرية قوية ، فإنهم قد يميلون إلى التفكير فى الماضى والمستقبل ، بينما يميل السكان فى الحضر إلى التفكير فى الحاضر .

ولعل مما يسترعى الإنتباه أن لكل من السكان الريفيين والحضريين عادات مختلفة وقد تكون للبيئة الطبيعية أيضا دخل فى هذا الإختلاف ، فالمزارع وثيق الصلة بالبيئة والظروف المحيطة به حيث يقوم بأداء أعمال تتكرر كل عام بنفس الطريقة تقريبا فى نفس الوقت من السنة ، فهو يزرع القطن سنويا فى مواعيد محددة تقريبا ، بعد القيام بعمليات تجهيز الأرض بنفس الطرق التى تعود إتباعها عاما بعد آخر . وهكذا بالنسبة لمختلف المحاصيل فإن هذا التكرار أكسب المزارع عادات أضبحت جامدة قليلة التغير لصلتها القوية بالبيئة وظروفها القليلة التغير أيضا فى كل موسم من المواسم الزراعية يتبع نظاما روتينيا يتمشى والظروف الطبيعية ، الأمر الذى أدى إلى نوع من السلوك المتكرر بإستمرار ، والذى انعكس على مختلف أوجه النشاط الأخرى .

ولما كان المزارع ينظم حياته ويوقتها تنظيما وتوقيتا يتمشى والظروف الطبيعية ، ولما كانت الأخيرة بطيئة الحركة والتغير فقد اكتسب المزارع بالتبعية صفة البطء فى الحركة وعدم الرغبة فى السرعة فالصبر والتأنى صفات لابد من توافرها لمن يرغب

فى أن يكون مزارعا . وفى الريف فإن التغير البطيئ فى تقاليد الناس يخلق نوعا من الملاءمة بين حياتهم المستقرة وبين البيئة الطبيعية المستقرة ، بعكس الحضر فهناك تغير سريع غير أنه لا يوجد خلفه خبرات طويلة . العادات فى الريف تتمشى إذن مع ظروف ومتطلبات واحتياجات الحياة مع عملية الزراعة والنمو والحصاد التى تأخذ دورها الثابت المتكرر .

لقد تأثرت الأفكار الريفية هى الأخرى بالظروف الطبيعية على سبيل المثال قام أحمد تيمور بتجميع الأمثال العامة والتى بلغ عددها ٣١٨٠ مثلا تبين أن منها ٧١٧ مثلا أى ٢٢ ٪ ذات صلة مباشرة بالبيئة الريفية وأن ١٧,٥ ٪ من هذه الأمثلة الريفية تتعلق بالإنسان الريفى و ٤٩ ٪ منها تتعلق بالحيوانات ، ١٧ ٪ بالنباتات و ٣,٧ ٪ بالطقس ، ٤,٥ ٪ بالأرض و ٤,٥ ٪ بالآلات الزراعية و ٣,٥ ٪ بالمنتجات الزراعية (تيمور ، ١٩٦٥) .

وكما انتشر بين السكان الزراعيين الكثير من الأمثلة والخرافات ذات الصلة بالظروف الطبيعية والتى أصبحوا يعتقدون فيها فإنهم أيضا أصبحوا يؤمنون بعامل الحظ . وعامل الحظ من العوامل التى يحسب لها حساب فى مختلف تصرفات الإنسان خصوصا بين السكان البسطاء الذين يسعون فى الحصول عليه بشتى الطرق بما فى ذلك السحر والتراتيل والإحتفالات الدينية بأنواعها المختلفة إلى الحد الذى يجعل بعض علماء الأنثروبولوجيا يعتقدون أن العقل البدائى لايزال يعيش فى مستوى أقل من المستوى المنطقى . غير أن المجتمع الذين أوضحوا أن الناس فى كل الأزمنة والأمكنة ينشأ بينهم كثير من الأساليب التى لا تستند إلى المنطق وذلك عند محاولتهم السيطرة على القوى الموجودة فى البيئة التى يعيشون فيها ، والتى يصعب التنبؤ بها ، وذلك بقصد الحصول على أحسن الفرص الممكنة .

ولا يعنى استخدام المزارعين لأساليب جلب الحظ أن عقليتهم لازالت عقلية غير

منطقية قدر ما تعنى مدى تأثير القوى الطبيعية عليهم ، حيث أن بعض الكوارث تترك أثرا وخبرة سيئة فى نفوسهم وحياتهم ولو أن الكثير من الأساليب المستخدمة لجلب الحظ لا تتمشى مع طريقة التفكير العلمى ولا المعارف العلمية إلا أنها على أى حال تؤدى غرضا معينا ، وهو أنها تجعل المزارع يشعر أنه بآدائها إستطاع أن يعالج بنجاح الأشياء غير المعروفة لأنها من وجهة نظر الشخص الذى يعتقد فيها تبدو منطقية .

من كل ماتقدم يبدو واضحا أن البيئة الطبيعية تترك آثارها العميقة والدائمة على شخصيات السكان ، فالشخص الذى يعمل يوما بعد يوم وعاما بعد عام مع الأبقار والجاموس والأغنام والجمال والقطن والقمح والذرة والشعير والأرض والساقية والنورج والمحراث لابد وأن يكون له عادات وتقاليد تختلف عن هؤلاء الذين يعملون فى البناء أو فى صناعة السيارات أو الطب أو السياسة ، كما أن المزارع الذى ترتبط سعادته بالطقس والظروف الجوية لابد وأن تختلف فلسفته فى الحياة عن الأشخاص الذين ترتبط سعادتهم برضاء رؤسائهم من أصحاب الأعمال أو الهيئات التى تستخدمهم .

(٩) الإنخفاض النسبى لكثافة السكان فى الريف مقارنة بالحضر نظرا لطبيعة النشاط الزراعى الذى يتطلب مساحات كبيرة من الأرض أثر على ما يمكن توفيره فى كل من البيئة الريفية والحضرية من مؤسسات ومنظمات ومرافق عامة . فالمؤسسات والمنظمات والمرافق العامة فى الريف أقل عددا وأصغر حجما وغير متخصصة وخدماتها بسيطة ومستواها أقل بمقارنتها بنظيراتها فى الحضر ، بسبب قلة عدد وكثافة السكان التى قد تصل أحيانا إلى حد غياب مؤسسات ومنظمات هامة كلية أو وجودها بصورة غير مرضية .

من أمثلة تلك المؤسسات الصغيرة المدرسة ذات الفصل الواحد التى تنشأ فى بعض المناطق الريفية ذات التجمعات السكانية الصغيرة والتى لا يسمح عدد التلاميذ فيها بإنشاء مدرسة كبيرة يقوم بالتدريس فيها مدرسون متخصصون ويشرف على النشاط

الرياضي والإجتماعي فيها أفراد متخصصون أيضا . إن ما تقدمه هذه المؤسسة التعليمية الصغيرة من خدمة تعليمية لا شك أقل في مستواها من نظيراتها التي تقدمها المدرسة الكبيرة بالمناطق الحضرية ، وما كان للأخيرة أن تنشأ إلا لتوافر أعداد كبيرة من التلاميذ في منطقة معينة بما يبرر إنشائها . وما يقال عن المدرسة الريفية والحضرية يمكن أن يقال عن المستشفى الريفي والحضري والنادي الريفي والحضري والجمعية التعاونية الزراعية والإستهلاكية الحضرية . أما بالنسبة للمرافق العامة كالكهرباء ومياه الشرب والمجاري والطرق المرصوفة ووسائل الإتصال والإنتقال فهي الأخرى يصعب توفيرها أحيانا بالمناطق الريفية بسبب قلة عدد وكثافة السكان ، مما يجعل متوسط ما يخص الفرد من تكاليف أي خدمة مرتفعا للغاية . وقد يلفت نظر البعض وجود العديد من الخدمات بالحضر وغيابها في الريف .

هذه الظاهرة قد تعزى إلى أسباب عديدة منها الإهتمام بالحضر على حساب إهمال الريف ، وهذا ما حدث في كثير من الدول المتخلفة والنامية على مر سنين طويلة بحيث أصبح الفرق بين حياة الحضر وحياة الريف كبيرا . فالحضر هو المناطق التي يقيم فيها الحكام وأصحاب السلطة ومتخذو القرارات وواضعو السياسات ، ومن ثم اهتموا أولا بالإرتقاء به وخاصة العواصم مبررين ذلك بأنه يعتبر الواجهة أمام السائحين والدبلوماسيين والأجانب . على أن ثمة سبب رئيسي آخر لتخلف الخدمات في الريف عنه في الحضر هو قلة عدد وكثافة السكان والتي تجعل توفير خدمة ما في منطقة معينة أمرا صعبا أو مكلفا أو غير منطقي . ولما كانت خواص السكان في أي مجتمع إن هي إلا انعكاس لما يوجد في ثقافتهم من مقومات مادية ومعنوية لذا كانت خواص سكان الريف مختلفة عن خواص سكان الحضر في نواحي كثيرة .

(١٠) للزراعة علاقة بالإنتقال المهني فالسكان الريفيون الزراعيون أقل انتقالا من مهنة الزراعة إلى غيرها من المهن الأخرى بمقارنتهم بالسكان المشتغلين بالمهن غير

لزراعية بالمناطق الحضرية . وربما يعزى ذلك إلى أن أبناء المزارعين يتدربون منذ الطفولة على مهنة الزراعة وعندما يصلون إلى مرحلة الكبر يشعرون أن معارفهم وخبراتهم على مر فترة زمنية طويلة لا تؤهلهم إلا لآداء الأعمال الزراعية السائدة فى بيئتهم ، وذلك على عكس المشتغلين بمهن غير زراعية بالمناطق الحضرية والذين كثيرا ما ينتقلون من مهنة لأخرى ، خصوصا إذا صادفهم بعض النجاح أو بعض الفشل الذى يحبذ التغيير وبالأخص إذا لم يكن من الضرورى بالنسبة للمهنة الجديدة توافر معارف وخبرات وكفاءات على درجة عالية من التخصص .

والإنتقال من عمل لآخر هو أيضا أمر قليل الحدوث فى الريف عنه فى الحضر ، فالعمال الزراعيون بحكم صلاتهم القوية بأصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم وبحكم المميزات القليلة الممكن الحصول عليها لو انتقلوا من عمل لآخر فإن إنتقالاتهم عادة ما تكون قليلة أيضا فيما عدا عمال التراحيل ، وذلك خلاف المشتغلين بالمهن غير الزراعية بالحضر حيث يكثر تغييرهم للعمل حتى ولو لم يغيروا مهنهم لأسباب عديدة قد يكون من بينها بعض المميزات المتعلقة بالأجر وساعات العمل أو الأجازات أو قرب العمل من محل الإقامة إلى غير ذلك . ومما يسهل من ذلك تلك العلاقة الرسمية أو شبه الرسمية التى تربط صاحب العمل بالعمل والتى لا يجد العامل فى ظلها أى مبرر للبقاء في عمل آخر . ولما كان السكان الحضريون أكثر تغييرا لمهنهم ولأعمالهم من السكان الريفيين كانوا ولاشك أكثر معرفة وخبرة بنواحي متعددة من وجوه النشاط الإقتصادى من السكان الريفيين .

(١١) للزراعة علاقة بالإنتقال الطبقى ، فمن المعتقد أن التجانس العالى فى المهنة وفى الكثير من الخواص الإجتماعية والإقتصادية قد أدى إلى التقارب الطبقى وإلى قلة عدد الطبقات . ومن المعتقد أيضا أن الإنتقال الطبقى فى الحضر أيسر منه فى الريف لأنه مرتبط إلى حد كبير بحال الشخص أو الأسرة وظروفها المالية ومقدرتها وكفائتها

أكثر من إرتباطه بماضيها . وتختلف معايير التمييز الطبقى فى الريف عنها فى الحضر . ففى المجتمع الريفى المحلى تسود العلاقات الأولية التى تستند إلى المعرفة الشخصية ، فإن تقييم الناس لبعضهم البعض قد يستند إلى أسس قد ترجع إلى أجيال سالفة ، فينظر مثلا إلى أفراد معينين على أنهم من طبقة معينة إستنادا إلى إنتمائهم إلى عائلة لها مكانة معينة بحككم المعرفة الشخصية .

(ب) العوامل التاريخية المرتبطة بالزراعة وعلاقتها بخصائص المجتمع والسكان الريفيين

كثير من خصائص المجتمع الريفى والسكان الريفيين ، وبصفة خاصة الجانب السلبى من هذه الخصائص ، يمكن أن يعود إلى الأحداث والخبرات التى مر بها المجتمع الريفى عبر العصور ، وبصفة خاصة إلى الأشكال العديدة من الإستغلال والظلم الإجتماعى التى عانى منها الريف المصرى عبر تاريخه الطويل على أيدى حكام بلاده وأعوانهم من المصريين والأجانب ، وعلى أيدى كبار الإقطاعيين وممثليهم بمشاركة من المستعمر الأجنبى ومراكز القوى الخارجية التى مارست سيطرة اقتصادية وسياسية على مصر خلال فترات طويلة من تاريخها . وفيما يلى موجز سريع لأهم مظاهر وأشكال الإستغلال التى مورست ضد الفلاحين المصريين الذين كانوا - ومازالوا - يشكلون الغالبية العظمى من السكان الريفيين والمصدر الرئيسى للإنتاج فى معظم العصور ، يعقبه عرض لبعض آثار هذا الإستغلال سواء على الشخصية الريفية أو على المؤسسات الريفية .

أولا : أشكال الإستغلال الذى تعرض له الريف المصرى :

تجلت بعض صور الإستغلال فيما يلى :

(١) **سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية** : تشير معطيات التاريخ الإجتماعى للريف المصرى أن ملكية الأرض الزراعية كانت لحكام الدولة فى أغلب العصور والذين كان معظمهم من غير المصريين ، ولرجال الإقطاع فى بعض العصور ، ولم يمتلك الفلاح المصرى ، وهو المنتج الحقيقى ، القلة القليلة من الأرض إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر فقط . وظل عبر العصور أجيراً أو مؤجراً صغيرا (العزبى ، ١٩٩٣ : أ) . ويوضح جدول (١٩) توزيع الملكية الزراعية فى مصر قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعى ، ومنه يتبين أن أقل من ٦ ٪ من الملاك كانوا يملكون حوالى ٦٥ ٪ من الأرض بينما يملك أكثر من ٩٤ ٪ من الملاك حوالى ٣٥ ٪ فقط من الأرض الزراعية .

جدول (١٩)

توزيع الملكية الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢

حجم الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	٪ لعدد الملاك	٪ للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣	٣٥,٤
٥	٧٩	٥٢٦	٢,٨	٨,٨
١٠	٤٧	٦٣٨	١,٧	١٠,٧
٢٠	٢٢	٦٥٤	٠,٨	١٠,٩
٥٠	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠	٣	٤٣٧	٠,١	٧,٣
٢٠٠ فأكثر	٢	١١٧٧	٠,١	١٩,٧
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩ ـ الكتاب الإحصائى [illegible] ـ جدول (٢ - ٢٥) .

٢ - **الظلم الضريبى** : يوضح التحليل التاريخى أن الضرائب كانت تمثل الصلة الأولى بل الوحيدة أحيانا بين الشعب المصرى وحكامه ، وكانت هى المصدر الرئيسى لدخل الدولة فى معظم العصور . ولم يكن هناك عدالة فى توزيع الأعباء الضريبية بين المواطنين ، فبينما كان الفلاح منهكا بأنواع لا حصر لها من الضرائب كان الحكام وكبار رجال الدولة لا يكادون يشعرون بها . وكان جزء كبير من دخلها ينفق على حياة البذخ التى كان يحياها كبار رجال الدولة بينما كان السواد الأعظم من الريفيين يعانون من شظف العيش وقسوة الحياة ، يضاف إلى ذلك القسوة البالغة فى جمع الضرائب وتوقيت جمعها الذى كان كثيرا ما يختلف مع مواعيد جمع المحصول (شوقى ، ١٩٧٧) .

٣ - **السخرة** : كان نظام السخرة معروفا فى مصر ومعمولا به منذ أقدم العصور . وكانت الحكومة تقوم من خلاله بإجبار الفلاحين على العمل فى تشييد المبانى والمعابد وإقامة السدود وشق القنوات وتطهير الترع ومد الطرق والسكك الحديدية وغيرها من الأعمال الشاقة بدون أجر . ولم يكن للفلاحين المسخرين مصلحة مباشرة بإنجاز هذه الأعمال بقدر ما كانت نتيجتها تعود على كبار رجال الملاك . بالإضافة إلى ذلك فقد تعرض الفلاحون لأقسى أنواع الحرمان والقهر خلال الفترات التى كان يتم تسخيرهم فيها . هذا بالإضافة إلى جانب ما كانوا يعانونه من استغلال من جانب كبار الملاك والعمد والمشايخ فيما عرف بالسخرة الخاصة . وبالإضافة للسخرة كان الفلاح المصرى وقودا للحروب العديدة التى خاضتها مصر منذ فجر التاريخ ، والتى لم يكن له فيها ناقة ولا جمل ، فإذا انتصر كان الخير للحكام وإذا انهزم كان الغرم عليه . ولقد كانت السخرة والتجنيد الإجبارى للفلاح إلى جانب عوامل أخرى سببا فى تحويل الجزء الأكبر من ملكية الفلاحين إلى غيرهم من الفئات الإجتماعية الأخرى وتحويلهم إلى معدمين (العزبى ، ١٩٩٣ (أ) : ١٢ - ١٤ع) .

٤ - إحتكار الحكومة للحاصلات الزراعية : بالإضافة إلى احتكار الحكومة لملكية الأرض الزراعية فى معظم العصور فقد احتكرت كذلك الحاصلات الزراعية فى بعض العصور وبالذات منذ عصر محمد على الذى شمل الاحتكار فى عهده حاصلات القطن المصرى بأجمعها . فلم تعد بذلك للفلاح ملكية لا على الأرض ولا على ما تنتجه ، وصار الفلاحون كلما احتاجوا للغلال من أجل قوتهم يضطرون لشرائها من الحكومة ثانية ، وكثيرا ما كانت الحكومة ترفع سعر البيع لتربح من ثمن البيع فتشتد الضائقة بالفلاحين . ولئن كان هذا الإحتكار قد عاد على الحكومة بالمكاسب لبعض الوقت إلا أنه من الوجهتين الإقتصادية والإجتماعية قد ساهم فى شل حركة التقدم الاقتصادى ، حيث إن إجبار الفلاحين على بيع حاصلات أراضيهم للحكومة وتحديدها لسعر البيع هو عمل ينطوى على الظلم وفيه مصادرة لحق الملكية وحرمان المالك من الإستمتاع بحقه فى الحصول على السعر الأعلى لمنتجاته . كما كان العمل بهذا النظام مثبطا للهمة الفردية وقابضا لأيدى الناس عن العمل ، ومن ثم فقد ضرب على الريف المصرى حجابا من الفقر والجمود والسلبية ، وكان سببا من أسباب تخلفه (الرافعى ، ١٩٨٢ : ٢٨٣ - ٢٨٧) .

٥ - إستئثار الفئات المسيطرة بالإصلاحات : على الرغم مما شهدته مصر فى بعض عهودها من إزدهار وما شهدته من إصطلاحات على مر السنين إلا أن ثمرة هذا الإزدهار وتلك الإصلاحات كانت دائما من نصيب الحكام والدائرين فى فلكهم بينما ظل الفلاح مهملا مستضعفا لا وزن له فى نظر الحكام ، ولا يلجأون إليه إلا لجباية الضرائب أو لأعمال السخرة والجندية ، وإن خدم فلا يخدم كهدف فى ذاته ، وإنما يخدم كأداة من أدوات الزراعة التى تعود بالنفع على الحكام وأشياعهم . ومن الثابت على مر التاريخ أن الفلاح لم يأخذ نصيبه العادل من التعليم أو الرعاية الصحية أو الإجتماعية (شوقى ، ١٩٧٧) .

٦ - **الإستعمار البريطاني** : اتسمت فترة الإحتلال البريطانى لمصر بالطابع الإستغلالى ، فقد كان مهتما أساسا بتحويل مصر إلى مزرعة لزراعة القطن لتشغيل مصانعه فى لانكشاير ، لذا فقد كان الريف المصرى هو مجال إستغلاله الرئيسى . وعلى الرغم من بعض الإصلاحات التى أدخلوها على نظام الرى والصرف ، وفى تخفيض الضرائب وإستدخال بعض الأصناف الجيدة من القطن فى الزراعة ، إلا أنهم قد عمدوا إلى إهمال الفلاح المصرى تعليميا وصحيا وإجتماعيا ، كما عملوا على محاربة الصناعة والقضاء على الصناعات الريفية بكل الطرق مما سد طريق العمل أمام الفلاح فى أنشطة إقتصادية جديدة تدر عليه ربحا أكبر ، وساهم فى انتشار البطالة المقنعة فى المناطق الريفية . ومن أوجه الإستغلال الأخرى التى تعرض لها الفلاحون على أيدى قوات الإحتلال البريطانى ماتبعه الإنجليز من تعسف وقوة فى جمع اكثر من مليون فلاح مصرى للخدمة بالسخرة والتطوع الإجبارى أثناء الحرب العالمية الأولى (فاطمة عبد الواحد ، ١٩٨٢) . وخلال فترة الإحتلال البريطانى لمصر تحالف الإنجليز مع كبار الملاك ومساعديهم للسيطرة على الحكم ، الأمر الذى ساعد على زيادة تركيز الملكية الزراعية فى أيدى قليلة مما زاد الأغنياء غنى وزاد الفلاحين فقرا .

٧ - **إستغلال الموظفين الحكوميين** : شهد الريف المصرى فى معظم عصوره صورا متعددة من الفساد الإدارى كانت تزداد أو تقل حدتها فى فترة من الفترات أو على مستوى ممن المستويات ولكنها كانت موجودة على أى حال . وتمثل هذا الفساد بوضوح فى تفشى الرشوة والوساطة والمحسوبية وإستغلال النفوذ . وكان الفلاح المصرى دائما هو الضحية الأساسية لهذا الإستغلال (ويلسون ، ١٩٥٧ : ٣٨١ ؛ عبد المعطى ، ١٩٨٥) .

٨ - **إبعاد الفلاحين عن المشاركة فى الحكم** : حرص الحكام من مصريين وأجانب والنظام الإقطاعى الذى كان موجودا فى مصر فى أغلب العصور على عدم

إتاحة الفرصة للفلاحين فى الإشتراك فى الحكم حتى على المستويات المحلية . وكان من نتيجة ذلك أن الأمور كانت تسير إما فى صالح المستعمر المستغل أو صالح المالك المستغل . وهكذا كان انحطاط المشاركة الأهلية وذيوع روح التبعية للحكومة وتدنى الميل لمساعدة الذات بين غالبية الشعب المصرى اتجاهات أصلتها قوى التاريخ بوطأة الظلم والإستغلال (العزبى ، ١٩٩١ب) .

٩ - إستنزاف الحضر للريف : تؤكد الشواهد التاريخية على أن المدينة كانت مسئولة تاريخيا عن تخلف القرية من خلال سيطرة ممارستها عليها لقرون طويلة ، فعلى مدار الزمن كان فئض القيمة للناتج من الزراعة سواء فى صورة ضرائب مباشرة أو عن طريق تسخير الفلاحين فى المشروعات التى تعود بالفائدة على ساكنى المدن بالدرجة الأولى ، هو الأساس الذى بنيت عليه المدن المصرية عمرانيا واقتصاديا فى الوقت الذى حرمت فيه القرى من معظم مقومات نموها وتنميتها . ومن الظواهر التاريخية التى ساهمت فى تخلف الريف مايعرف بظاهرة الملاك المتغيبين ، الذين كانوا يحصلون على دخولها بصفة أساسية من المناطق الريفية بينما ينفقون معظمها فى المراكز الحضرية حيث يقيمون (اليسوعى ، ١٩٣٤ : ٥١) .

ثانيا : آثار الإستغلال الذى تعرض له الريف على الشخصية والمؤسسات الريفية

لقد أدت الممارسات الاستغلالية التى تعرض لها الريف المصرى إلى إعاقة نموه الذاتى ، وتجسد ذلك فى سؤ إستغلال موارده وطاقاته الكامنة ، وفى أشكال الإضطراب والخلل العديدة التى أصابت بنيانه الإجتماعى . كما إن كثيرا من السمات السلبية للشخصية الريفية كضعف الثقة فى الحكومة ، والإعتقاد فى الخرافات والسحر ، والعزوف عن المشاركة فى المسائل العامة هى انعكاس ونتاج للعلاقات الإستغلالية التاريخية المذكورة . وهذه العلاقات الإستغلالية هى المسئولة أيضا عن كثير من

المشكلات الإقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها القرية المصرية فى الوقت الراهن .

لقد أدت تلك الممارسات الإستغلالية إلى حالة التخلف الشديد التى اتسم بها الريف المصرى قبيل ١٩٥٢ ، والتى كان من أبرز خصائصها غلبة الطابع الزراعى المتخلف ، وغياب الأنشطة الإقتصادية غير الزراعية ، وسيادة الأدوات اليدوية البدائية فى الإنتاج الزراعى ، وإستغلال القوى الإقطاعية المسيطرة للفلاح ، ومستوى المعيشة المتدنى ، وإنتشار الأمية وإنخفاض مستوى التعليم ، وسوء الحالة الصحية والسكنية ، وسيطرة الإقطاعيين على مقاليد الحكم ، وعدم إشتراك الغالبية العظمى من أفراد المجتمع فى تقرير مصائرهم .

وقد اختلفت الصورة العامة للريف المصرى إختلافا كبيرا بعد عام ١٩٥٢ ، وصدور قوانين الإصلاح الزراعى ، والإتجاه نحو الأخذ بأساليب حديثة فى الزراعة ، وإشتراك الفلاحين فى مختلف التنظيمات السياسية ، إلا أن جوانب التخلف - السابق إيضاحها - تحتاج إلى جهود متواصلة ، ووقت طويل حتى يمكن التغلب عليها .
فالإنتقال من حقبة تاريخية لأخرى لا يلغى آثار الحقبة السابقة ، ويحل محلها أثار الحقبة الجديدة ، بل كثيرا ما يتعايش القديم والجديد جنبا إلى جنب . وإن كثيرا من المشكلات التى تجابه القرية المصرية فى الوقت الراهن هى انعكاس لتلك العوامل التاريخية ، ونتاجاً لها . وفيما يلى إشارات سريعة لبعض مشكلات التخلف التى تعانى منها القرية المصرية المعاصرة من حيث كونها انعكاسا لعوامل التخلف التاريخية السابق تحليلها .

(أ) السمات السلبية للشخصية القروية :

الشخصية القروية المصرية هى انعكاس للواقع الإجتماعى والاقتصادى للفلاح المصرى فى حركته التاريخية ، لا تنفصل عن هذا الواقع ولا تتغير دون تغييره ،

ولاشك أن التاريخ المصرى البالغ الطول يجعل مثل هذا الأمر بالغ الصعوبة والتعقيد ، فقد تركت كل حقبة تاريخها بصماتها على الفلاح المصرى . ولاشك أن الإستنزاف المستمر عبر جميع العصور ، والذى لم يكن الفلاح المصرى يملك إزاءه ردا أو مقاومة إلا فى نطاق محدود قد ترك أثره فى موقف الفلاح من العالم المحيط بعالمه الخاص ، ذلك الموقف الذى يتسم بالإستسلام والإستكانة والشعور الأليم بالظلم مع التحايل على ذلك بالأساليب الملتوية كالمكر والدهاء ، كما أن موقف الريبة والتوجس من ممثلى السلطة يعكس بقايا هذه الظروف التاريخية .

لقد عاش الفلاح كما سبق أن أوضحنا عصورا طويلة مستضعفا مهانا ليس له وزن ولاحساب فى نظر الحكام ، ولا يلجأون إليه إلا لجباية الضرائب أو لأعمال السخرة أو التجنيد ، وإن خدم فلا يخدم كهدف فى ذاته وإنما كآداة من أدوات الزراعة التى يعود عليهم خيرها ، بينما يبقى هو مهملا محروما . ومن هنا كانت نظرته التشكيكية للحكومة وممثليها ، وعدم تحمسه لمشروعات الإصلاح وإن كانت لصالحه ، فهو يعلم من خبراته الطويلة أنها لن تخدمه هو وإنما سوف تخدم غيره من كبار الملاك والموظفين الحكوميين وسكان المدن .

وقد أدى حرمان الفلاح عبر تاريخه الطويل من التعليم ، واعتماده على الأدوات البدائية والأساليب الإنتاجية المختلفة عبر تاريخه الطويل ، ومانتنتجه هذه الأدوات والأساليب من إمكانيات محدودة فى التعرف على العالم الخارجى ، والقدرة على تغييره والتحكم فيه ، إلى ضرب من الحكم غير الواعى ، كما يتمثل فى التفسيرات الغيبية والسحرية للظواهر الطبيعية ، وفى معالجة كثير من شئون حياته ، وزيادة التباعد بينه وبين العلم الحديث .

فالمريض يعالج بالوصفات البلدية أو بالأحجبة والتمائم وقراءة الأوراد والزار على أيدى بعض المشايخ أو المتسمين بالمشيخة ، والسارق يستدل عليه من طريق المندل ،

وكزوج يعود لزوجته إذا مارضى عنها الجان وأتباع الجان ، والمعتوه يعتبر شيخا بينه وبين الإله صلات روحية يتبرك به الناس ويتقربون إليه (شوقى ، ١٩٧٧) . ولئن كان ذلك قد قل فى السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن إغفال أثره ، ولا سبيل إلى علاجه إلا بنشر التعليم فى القرية المصرية ، وتحديث أساليب الإنتاج الزراعى وأدواته ، والعمل على تصنيع الريف .

ولقد عرف عن الفلاحين عدم مشاركتهم فى الشئون العامة لمجتمعاتهم المحلية ، ولكن الفلاحين لا يشاركون فى المسائل العامة عن تكاسل أو عدم رغبة منهم فى تحسين أحوالهم ولكنهم لا يشاركون إما نتيجة لمنعهم من المشاركة أو لإحساسهم بأن المشاركة لن تغير أو تؤثر فى الواقع كثيرا ، فكما أوضحنا من قبل ، فإن الفلاحين كانوا مبعدين دائما عن المشاركة فى تقرير شئون مجتمعهم المحلى ، ولم تكن لديهم الفرصة الحقيقية فى أى وقت للتأثير على مقدراته . وكان المتحكمون فى مقدرات الفلاحين من الحكام والإقطاعيين وغيرهم يحرصون بالإضافة إلى عدم تعليمهم إلى إبعادهم عن المشاركة وتجاهلهم حتى يظلوا دائما فى حاجة إلى من يتولى أمرهم ويرشدهم ، وبالتالى يسهل قيادهم وإستغلالهم ، وقد أسهم ذلك مع غيره من العوامل فى خلق شعور بالعجز والسلبية وعدم الإكتراث بالمسائل العامة لديهم (حمدان ، ١٩٩٣ : ٥٧ - ٨٢) .

(ب) سمات التخلف فى المؤسسات الإجتماعية :

الكثير من أعراض الإضطراب والخلل الذى تعانى منه المؤسسات الإجتماعية الريفية فى الوقت الراهن هى فى جانب كثير منها نتاج لعصور الإستغلال والإهمال التى مر بها الريف المصرى عبر تاريخه ، وفيما يلى لمحة سريعة من بعض تلك الأعراض :

١ - فى المجال الإقتصادى أدى إهمال الدولة فى معظم عصورها فى التوسع فى استصلاح الأراضى وفى تحديث أساليب الزراعة وأدواتها وعدم الإهتمام بإقامة صناعات ريفية بجانب الزراعة ومحاربة الإستعمار للتصنيع الريفى ، إلى إنخفاض إنتاجية الفلاح وعدم توافر فرص العمل فى أنشطة غير زراعية ، فى الوقت الذى تزايد فيه عدد السكان الريفيين بمعدل كبير ، الأمر الذى ساهم فى تفشى البطالة المقنعة فى المناطق الريفية ، وتدنى مستويات دخول السكان الريفيين .

٢ - فى مجال التعليم ساهم حرمان الفلاحين الطويل من التعليم - كما سبق إيضاحه - فى تفشى الجهل وإرتفاع نسبة الأمية إرتفاعا كبيرا فى جميع العصور التى مر بها الريف المصرى وحتى يوما هذا ، الأمر الذى أسهم فى عدم قدرة الجهود الإصلاحية المعاصرة فى مجال التعليم على استئصال هذه الآفة ، ومما يجدر الإشارة إليه هنا هو أن التعليم يرتبط بمعظم متغيرات التخلف أو التنمية .

٣ - فى مجال الصحة تحسنت مستويات الصحة الريفية بشكل ملحوظ فى سنوات ما بعد الثورة ، كما يتمثل ذلك فى الإنخفاض النسبى فى الوفيات ووفيات الرضع ، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الماضى ، إلا أن سنوات الإهمال الطويل لصحة الفلاح ، وعدم اهتمام الدولة بتوفير الرعاية الصحية له ، بالإضافة إلى تخلف وعيه الصحى نتيجة لتخلف مستواه التعليمى وإنخفاض دخله ، يعتبر أساسا لكثير من المشاكل الصحية التى مازال يعانى منها الفلاح المصرى حتى الآن ، كانتشار الأمراض المتوطنة ، وأمراض سوء التغذية ، والقصور فى الخدمات الصحية الريفية كما ونوعا .

٤ - فى مجال المشاركة السياسية أسهم إبعاد الفلاح الطويل عن المشاركة الديمقراطية الحقيقة ، وإختفاء المناخ الديمقراطى بصفة عامة فى المجتمع إلى ضعف مشاركته السياسية وإلى سطحية وشكلية هذه المشاركة إن وجدت ، بل واتخاذها فى

كثير من الأحيان سبيلا لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة .

هذه أمثلة قليلة لبعض السلبيات التى تتسم بها مؤسساتنا الإجتماعية الريفية نتيجة لتراكمات الماضى ، وعدم ملاحقة الجهود المبذولة حديثا لاحتوائها وعلاجها ، وهناك العديد من السلبيات التى لا يتسع المجال هنا لذكرها .

(جـ) إتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية

أوضحنا من قبل فى تحليلنا للعلاقة الإستغلالية التى قامت بين المدينة والقرية فى مختلف العصور ، أن هناك تناقضا تاريخيا واضحا بين الريف والمدينة ، ولاتزال بعض العوامل المحدثة لهذا التناقض قائمة ، ومازالت المدينة تحتكر كثيرا من عوامل التفوق الإقتصادى على القرية ، ومازالت تستأثر بالنصيب الأوفى من جهود الدولة التنموية ، ولاتزال الفجوة بين المدينة والقرية على الرغم من مواجهة المدينة للعديد من المشاكل كبيرة ، وبعض مؤشراتها تتمثل فى الإرتفاع النسبى لمستوى الدخول ، والمستوى التعليمى والصحى لسكان الحضر بالمقارنة بسكان الريف ، وتوفر قدر كبير من فرص العمل والخدمات نسبيا فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية .

وليس هناك شك فى أن إختلال التوازن الجغرافى للنمو بين المناطق الريفية والحضرية تترتب عليه آثار سيئة فى المجتمع ، فالمناطق الحضرية المتقدمة تعيش فيها نسبة قليلة من السكان ، وتحظى بإرتفاع نسبى فى مستويات المعيشة ، على حين أن المناطق الريفية الأقل تقدما تعيش فيها الغالبية العظمى من السكان ، وتنخفض فيها مستويات المعيشة ، مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل القومى وشيوع ظاهرة الفقر . كما أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم بتقد م شطر واحد من المجتمع على حساب الشطر الآخر ، وإن وصول القرية إلى مستوى المدينة هو إحدى ضرورات تحقيق العدل الإجتماعى .

رابعاً : العمالة والبطالة

يتأثر حجم ونسبة القوى العاملة فى المجتمع بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التى تطرأ عليه . كذلك فإن للتكوين العمرى للسكان أثرا مباشرا على معدل مساهمة الأفراد فى الأنشطة الإنتاجية ، إذ يضطر الأفراد فى سنوات الدراسة إلى عدم دخول سوق العمل حتى يمكنهم تكريس وقتهم كله للتعليم والتدريب لإعدادهم للمشاركة فى القوى العاملة فى المستقبل . ويعفى أيضا من العمل من تقدم بهم العمر إلى مرحلة معينة لتناقص قدرتهم على العمل ، كما أن للتكوين النوعى أثره أيضا على القوى العاملة إذ أن مشاركة المرأة فى قوة العمل قد تكون أقل من مشاركة الرجل نتيجة لطبيعة وظيفتها فى المجتمع ، وأحيانا لضرورة تكريس وقتها للأعمال المنزلية قبل أو بعد الزواج .

قوة العمل فى الريف والحضر

وفقا لتعداد ١٩٨٦ فإن الأفراد الداخلون فى قوة العمل هم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية فى أى عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات ، أو أولئك الذين يقدرون على آداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ولكنهم متعطلون . أما الأفراد الخارجون عن قوة العمل فهم أولئك الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل بسبب إعداد أنفسهم للدخول فى ميدان العمل مستقبلا (الطلبة) ، أو لظروف عائلية (ربات البيوت) ، أو بسبب عدم رغبتهم فى العمل لإستغنائهم عن التكسب

وتشكل قوة العمل فى مصر حوالى ٢٨,٢ ٪ فقط من جملة السكان فى ١٩٨٦ . وتبلغ قوة العمل من الذكور حوالى ٤٦,٧ ٪ من جملتهم وتبلغ نسبة قوة العمل من الإناث ٨,٩ ٪ فقط . وقد بلغت قوة العمل فى جملتها حوالى ١٣,٦ ٪

جدول (٢٠)

نسبة قوة العمل الى سكان مصر

موزعة بين الحضر والريف؛ ذكور وأناث

وفق تعداد عام ١٩٨٦

بيان	قوة العمل فى كل مصر (حضر وريف)		قوة العمل فى الحضر		قوة العمل فى الريف	
	بالارقام المطلقة (بالمليون)	نسبة مئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	نسبة مئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	نسبة مئوية
المجموع	٦ر١٣	٢ر٢٨٪ من جملة سكان الجمهورية (ذكور وأناث) وعددهم ٤٨ مليون نسمة	٦ر٦	٤ر٣٠٪ من جملة سكان الحضر (ذكور وأناث) وعددهم ٢ر٢١ مليون نسمة	٢ر٧	٥ر٢٦٪ من جملة سكان الريف ذكور وأناث وعددهم ٥ر٢٧ مليون نسمة
ذكور	٥ر١١	٧ر٤٦٪ من جملة السكان الذكور وعددهم ٧ر٢٤ مليون ذكر	١ر٥	٩ر٤٦٪ من جملة سكان الحضر ذكور وعددهم ٩ر١٠ مليون ذكور	٤ر٦	٥ر٤٦٪ من جملة سكان الريف ذكور وعددهم ٨ر١٣ مليون
أناث	١ر٢	٩ر٨٪ من جملة السكان الاناث وعددهم ٦ر٢٣ مليون أنثى .	١ر٣	٩ر١٢٪ من جملة سكان الحضر الاناث وعددهم ٣ر١٠ مليون أنثى .	٨ر٠	٨ر٥٪ من جملة سكان الريف أناث وعددهم ٢ر١٣ مليون أنثى .

المصدر : شنودة ، سمعان ١٩٩١ ـ البطالة فى مصر : دراسة تحليلية ـ مذكرة خارجية رقم (١٥٢٤) ـ جدول قم (٤) .

مليون نسمة في مصر ١٩٨٦ ، منهم ١١,٥ مليونا من الذكور و ٢,١ مليونا من الإناث . وهذه القوة موزعة بين الريف والحضر حيث بلغت ٧,٢ مليونا فى الريف و ٦,٤ مليونا فى الحضر (جدول ٢٠) . وتقدر بعض الإحصاءات الحديثة قوة العمل فى الريف بحوالى ٨,٥ مليون نسمة فى ١٩٩٤ (الأهرام ، ١٩٩٤ ب) .

ويوضح التوزيع النسبى لقوة العمل فى الريف والحضر أنها أقل فى الريف حيث تبلغ ٢٦,٥ ٪ مقابل ٣٠,٤ ٪ فى الحضر . هذا على الرغم من أن حجم قوة العمل فى الريف أكبر منه فى الحضر كما يتضح من جدول (٢٠) . كذلك فإن التوزيع النسبى لقوة العمل وفقا للجنس فى الريف والحضر يشير إلى أن قوة العمل فى الريف تضم ٤٦,٥ ٪ من جملة الذكور الريفيين ، و ٥,٨ ٪ فقط من جملة الإناث الريفيات . فى حين أن قوة العمل فى الحضر تضم ٤٦,٩ ٪ من جملة الذكور الحضريين و ١٢,٩ ٪ من جملة الإناث الحضريات .

ومن الواضح أن انخفاض حجم قوة العمل فى جملتها فى مصر يرجع فى المقام الأول إلى إنخفاض حجم قوة العمل من الإناث كما يتضح من البيانات السابقة ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأطفال صغار السن . ويرجع انخفاض حجم قوة العمل من الإناث إلى عدة عوامل منها ارتفاع نسبة الأمية (وبخاصة فى الريف) ، والعادات والتقاليد بالنسبة لعمل المرأة وتعليمها ، وتخلى بعضهن عن العمل بعد الزواج .

على أنه ينبغى هنا الإشارة إلى نقطة هامة تتعلق بعمالة المرأة ، وبصفة خاصة المرأة الريفية . فعلى الرغم من أن أعداداً كبيرة من النساء الريفيات يشاركن فى كثير من أوجه النشاط الزراعى فى إطار الزراعة العائلية التقليدية إلا أنهن لا يصنفن ضمن «قوة العمل» ، ويصنفن تحت فئة «ربات بيوت» خارج قوة العمل . ولقد كان هذا الوضع مثار تعليقات كثير من المحللين لأوضاع المرأة الريفية ، حيث يرون أن عدم الإعتراف بالدور الإنتاجى للمرأة الريفية فى المقتصد الزراعى ـ لأنها لا تتقاضى عنه

أجراً نقديا فى ظل العمل الزراعى العائلى ـ قد أسهم فى تردى مكانة المرأة الريفية (العزبى ، ١٩٩٣ ب) .

ومن ناحية أخرى ينظر كثير من المحللين الإجتماعيين إلى الأعمال المنزلية التى تقوم بها ربات البيوت على أنها أعمال لا تقل إنتاجية عن الزعمال الأخرى إن لم تفقها فى القيمة والأهمية فى كثير من الأحيان . بل إن بعض الدراسات قد حاولت تقييم عمل المرأة المنزلى فى صورة دخل نقدى ، وتوصلت إلى أن ربات البيوت يساهمن من خلال ما يقمن به من أعمال منزلية فى دخل الأسرة الحقيقى ـ وإن كان بطريقة غير مباشرة ـ بما لا يقل عن مساهمة أزواجهن العاملين . وإذا ما أخذت هذه العوامل المتعلقة بأدوار المرأة الإقتصادية فى الحسبان فإن نسبة العمالة النسائية قد ترتفع بدرجة أكبر كثيرا عما تشير إليه الإحصاءات الرسمية .

البطالة فى الريف والحضر

العاطلون هم ذلك الشطر من قوة العمل القادرون على العمل والرغبون فيه والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه . وقد بلغ عدد العاطلين فى مصر فى ١٩٨٦ أكثر من ٢ مليون نسمة ، منهم ١,٢ مليونا من الذكور و ٠,٨ مليونا من الإناث . كما أن نصف عدد العاطلين تقريبا يوجدون فى الريف والنصف الآخر فى الحضر . ولكن نسبة العاطلين فى الريف أقل منها فى الحضر كما يتبين من جدول (٢١) حيث تبلغ هذه النسبة فى الريف ١٤ ٪ مقابل ١٦ ٪ فى الحضر ولا يعنى ذلك بالضرورة وجود فرص عمل حقيقى فى الريف أكثر منه فى الحضر ، ولكن قد يكون مرجع ذلك طبيعة النشاط الزراعى التقليدى الذى يمكن أن يستوعب كثيرا من البطالة المقنعة . وتبلغ نسبة البطالة فى مصر عموما حوالى ١٥ ٪ من جملة قوة العمل فى ١٩٨٦ .

جدول (٢١)

نسبة العاطلين الى جملة قوة العمل
موزعة بين الحضر والريف وفق نوع الجنس
وفق تعداد ١٩٨٦

بيان	العاطلون فى كل مصر		العاطلون فى كل الحضر		العاطلون فى الريف	
	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية
المجموع	٢ر٠	١٥٪ من جملة قوة العمل ذكور وأناث وعددهم ٦ر١٣ مليونا	١ر٠	١٦٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور والنساء وعددهم ٤ر٦ مليون	٩٨٤ر٠	١٤٪ من جملة العمل فى الريف ذكور وأناث وعددهم ٢ر٧ مليونا .
ذكور	٧ر١	١١٪ من جملة قوة العمل الذكور وعددهم ٠ر١١ مليون ذكر	٦٢٥ر٠	١١٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور وعددهم ١ر٥ مليون ذكر	٩٦٥ر٠	٩٪ من قوة العمل فى الريف ذكور وعددهم ٤ر٦مليون ذكر
اناث	٨ر٠	٤٠٪ من جملة قوة العمل الاناث وعددهن ١ر٢ مليون انثى	٤٦٤ر٠	٣٥٪ من جملة قوة العمل فى الحضر اناث وعددهن ٣ر١ مليون انثى	٣٨٨ر٠	٥٠٪ من قوة العمل فى الريف أناث وعددهن ٧٧٠ر٠ مليون انثى .

المصدر : شنودة ، سمعان ـ مرجع سابق ـ جدول قم (٦) .

ووفقا لأحد التقديرات (شنودة ، ١٩٩٧ : ٢٠) فإن جملة قوة العمل التى تحاول دخول سوق العمل فى مصر كل عام يبلغ حجمها فى المتوسط ٤٥٠ ألفا ، بينما فرص العمل المتاحة فعلاً ، أى عدد الوظائف المعروضة والتى يقابلها طلب ويتم تشغيلها بالفعل فى كل عام ، تقدر بحوالى ١٥٠ ألف فرصة عمل . وعلى ذلك يكون هناك فائض من المواطنين فى سن العمل والذين يبحثون عنه ولا يجدونه تقدر بحوالى ٣٠٠ ألف فرد . وهذا الرقم يضاف إلى جملة العاطلين والذى وصل عددهم إلى حوالى ٢ مليون عاطلاً فى ١٩٨٦ . ويلاحظ أن هذا الرقم يمثل العطالة أو البطالة الصريحة ، ولا يتضمن البطالة المقنعة أو المستترة ، والتى تتمثل فى الأيدى العاملة الزائدة عن الحاجة الفعلية للعمل كما فى بعض المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام ، وكذلك الأيدى العاملة الزائدة فى مجال الزراعة .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى ماأوضحه أحد المحللين من أنه قياساً على المعايير السائدة فى الدول المتقدمة فإن قوة العمل اللازمة للنشاط الزراعى لا تتعدى ٤٪ من قوة العمل الإجمالية . وبناء على ذلك فإن القرية المصرية يمكنها أن تحقق إنتاجها الحالى بنحو ٦٠٠ ألف عامل زراعى فقط ، وتوفر نحو ٥,٤ مليون عامل للأنشطة الاقتصادية الأخرى ، حيث يقدر من يعملون بالزراعة فى ١٩٩٤ بنحو ٦,١ مليون شخصا بنسبة ٧١,٥٪ من جملة قوة العمل بالريف المصرى (الأهرام ، ١٩٩٤ ب) .

العوامل التى تزيد من البطالة

هناك عدة عوامل تزيد من حدة مشكلة البطالة فى مصر بوجه عام يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - الزيادة السكانية المطردة ، والتى تقدر بحوالى ١,٥ مليون نسمة سنويا .

٢ - زيادة إقبال الفتيات على التعليم ، وبالتالى زيادة طلبهن على العمل .

٣ - العمالة المصرية العائدة من الخارج ، وبالذات بعد حرب الخليج .

٤ - قلة فرص العمل الحقيقية ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها عجز الدولة عن زيادة حجم الإستثمار الحقيقى وبقية توليفة مدخلات الإنتاج اللازمة لامتصاص قوة العمل التى تدخل إلى سوق العمالة كل عام ، وذلك خلال حقبتى السبعينات والثمانينات مما أدى إلى تراكم أعداد العاطلين (شنودة ، ١٩٩١ : ٢٢) .

الآثار المترتبة على البطالة

يمكن تحديد وتصنيف الآثار المترتبة على العطالة أو البطالة كما لخصتها إحدى الدراسات التحليلية عن البطالة فى مصر (شنودة ، ١٩٩١ : ٢٥ - ٢٧) . فيما يلى :

(أ) الآثار الاقتصادية :

١ - وجود شباب فى سن العمل ولا يجد عملا يعتبر بمثابة هدر لأحد عناصر الإنتاج الهامة فى أى مجتمع ، وبالتالى انخفاض حجم الإنتاج المحتمل .

٢ - تواجد أعداد كبيرة من هؤلاء الشباب العاطل ـ وقد عمل ما فى وسعه لإنهاء تعليمه الجامعى أو الفنى ـ بدون عمل منتج يعتبر إهدارا للموارد المحدودة للإنفاق على التعليم . وإن كنا نعتبر الإنفاق على التعليم فى حد ذاته مكسبا كبيرا للإنسان ، غير أنه من المفضل أن تتم ترجمة ذلك فى إنتاج سلع وخدمات عديدة يفيد منها المجتمع فى نهاية الأمر .

٣ - قلة فرص العمل بالقطاعات الإنتاجية السلعية ، وعلى رأسها الزراعة والصناعة ، يدفع الشباب إلى العمل بأنشطة هامشية طفيلية وخدمية . وبذلك تصبح تلك القطاعات الخدمية بمثابة إسفنجة تمتص قوة عمل شابة تحتاج إليها المجتمع

ليحقق له الرخاء لو توافرت بقية توليفة مدخلات عملية التنمية .

٤ - إن فرض أعداد من هؤلاء على الوزارات والمصالح الحكومية وكذا بعض وحدات القطاع العام لتعيينهم فى وظائف دون عمل واضح يؤدى إلى تفشى ظاهرة البطالة المقنعة ، وتدنى الإنتاجية للعمالة فى تلك المواقع .

٥ - قيام البعض من العاطلين بآداء أعمال وأنشطة « تحتية » يؤدى إلى كبر حجم الإقتصاد الخفى . وهناك بعض أنشطة غير مشروعة بل وضارة بالإقتصاد القومى وبالمجتمع ، من ذلك مثلا الإتجار في المخدرات ، وتجارة العملة ، وماشابه ذلك .

٦ - يحاول بعض العاطلين القيام بعدة أعمال فى وقت واحد ، ليجمع كل منهم أكبر قدر من الدخل فى نهاية كل شهر للإنفاق على نفسه وعلى أسرته . ومثل تلك المنافسة وتكالب البعض على آداء أكثر من عمل يقلل من فرصة آخرين للإلتحاق بتلك الأعمال الأخرى ، وتظهر البطالة المفتوحة أو الصريحة بشكلها الواضح ومن ناحية أخرى ، فإن قيام الشخص بآداء أكثر من عمل ، يجعله يحاول جاهدا عدم الإفصاح عن مصدر أو مصادر دخله ، ولا يقوم بدفع الضرائب ، وبالتالى تقل إيرادات الدولة ، والتى من خلالها تعمل على خلق فرص عمل جديدة .

٧ - يحاول قطاع من الشباب ، إزاء قضية البطالة ، الهجرة إلى الخارج سواء هجرة دائمة أو مؤقتة . ومن هنا تتسرب العقول إلى الخارج . وفى هذا إستنزاف للثروة البشرية الشابة أيضا . وإن كان البعض يعلق أهمية كبيرة على مدخرات مثل هؤلاء ، تلك النتائج العملية توضح أن مثل هذه المدخرات (سواء فى شكلها المالى أو العينى) قد تخلق مشاكل عديدة فى الداخل (منها الإستيراد بدون تحويل عملة ، والإتجار فى العملة ، واستخدام جزء من حصيلة هذه المدخرات فى تمويل إستيراد سلع غير مشروعة كالمخدرات ، وما إلى ذلك) .

- تواجد قوة من الشباب العاطل تستهلك ولا تنتج يعنى زيادة الواردات من سلع متعددة ـ على رأسها المواد الغذائية والذى يعانى المجتمع من نقص فى إنتاجها ـ بينما حجم الصادرات يتصف بالجمود النسبى . وهذا يؤدى إلى زيادة حدة العجز فى ميزان المدفوعات . وتحت وطأة زيادة الطلب المحلى على مختلف السلع ، وزيادة أسعارها العالمية وزيادة تكلفة استيرادها ، فإن كل هذا يخلق ضغوطا تضخمية كبيرة تترجم إلى إرتفاع كبير فى الأسعار ، ويصحب ذلك كساد فى الداخل . ومن هنا نشأت ظاهرة الركود التضخمى .

ب) الآثار الإجتماعية والنفسية والأخلاقية

- وقت الفراغ لدى شباب يتصف بالحيوية والقوة والطاقة يسبب إحباطا كبيرا وله آثار نفسية شديدة . ومن هنا تظهر حركات التطرف والعنف وإدمان المخدرات وما إلى ذلك .

- عدم إشباع حاجات الشباب المختلفة وعلى رأسها حاجاته العاطفية يؤدى إلى جرائم أخلاقية لا تقف عند حد إرتكاب الرذيلة . ومن ذلك ما نقرأ عنه من صور الإنحراف التى لم تكن منتشرة بهذا الشكل من قبل وبخاصة الإغتصاب والسرقة بالإكراه وغيرها .

٣ - تزايد حجم ظاهرة التفكك الأسرى وذلك بسبب تغيب العائل عن الأسرة سواء فى أداء أعمال إضافية تستنفذ كل وقته نهارا وجزءا من الليل ، أو لسفره للخارج للعمل (هجرة مؤقتة) فتقل الرقابة على الأبناء ، ويحدث الإنحراف ويقف العائد المادى فى أحيان كثيرة عاجزا عن إصلاح ما أفسده الإنحراف .

(جـ) نتائج أمنية

تؤدى الآثار النفسية والإجتماعية لدى العاطلين إلى العنف والجريمة ، وقد ضاق

الشباب بالبطالة لفترة تطول إلى سنوات . وتظهر أفكار مشوهة متطرفة لدى العديد منهم عن حاضر قاسى ، ومستقبل غير مضمون . ومما يزيد من حجم مثل تلك المشكلة إنتشار ظاهرة إدمان الشباب لأنوع جديدة من المخدرات تخرب العقول وتدفع على إرتكاب أية مخالفات للحصول على الأموال اللازمة لشراء مثل هذه المخدرات ، حتى ولو عن طريق السرقة .

العوامل المساعدة على مواجهة مشكلة البطالة

فى ضوء الآثار السلبية المترتبة على تزايد حجم البطالة فى مصر يستلزم الأمر تبنى استراتيجية للحد من تلك المشكلة . يمكن تلخيص أهم محاورها فيما يلى :

١ - الحد من الزيادة السكانية .

٢ - العمل على تنمية مجالات نشاط اقتصادى جديدة ، وقد يتطلب الأمر زيادة الإهتمام بتنمية مختلف الصناعات البيئية والحرفية ، وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، والتوسع فى إقامة المدن الصناعية الجديدة والمجتمعات الزراعية المستحدثة المقامة على الأراضى الزراعية المستصلحة . ومما لاشك فيه أن تحقيق ذلك يتطلب توجيه كثير من الإستثمارات فى هذه المجالات .

٣ - الإهتمام بالتدريب الملائم لطبيعة الأعمال والوظائف التى تتطلبها حاجة المجتمع الحقيقية . وقد يكون هذا التدريب هاما ليس فقط بالنسبة للذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ، بل أيضا بالنسبة لأولئك الذين قد يمكن سحبهم من أعمال تكون إنتاجيتهم فيها منخفضة إلى أعمال أخرى تزيد إنتاجيتهم فيها . ومما لاشك فيه أن توافر التدريب المهنى الجيد يتطلب توافر مراكز التدريب الملائمة بالعدد الكافى وبخاصة فى الأماكن المزدحمة بالسكان .

٤ - ملاءمة التعليم لإحتياجات سوق العمل ، بمعنى أن يرتبط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة ، حتى لا تحدث فوائض من تخصصات معينة ، ونقص في تخصصات أخرى يتطلبها سوق العمل .

٥ - إتباع التقنية الملائمة ، حيث يرى البعض أن من خصائص التقنية الملائمة لظروف المجتمع المصرى ، وبخاصة فى مجال النشاط الزراعى ، ألا تكون من النوع الذى يؤدى إلى توفير كبير فى عنصر العمل البشرى نظرا لزيادة أعداد السكان من ناحية ، وندرة الأرض الزراعية من ناحية آخرى (شنودة ، ١٩٩١ : ٢٨ - ٣١).

خامسا : الإنفاق والإستهلاك

يعتبر قيمة ما تنفقه الأسرة على احتياجاتها المختلفة ، ونمط إنفاقها ، وكمية إستهلاكها من السلع المختلفة من أهم المؤشرات على مستوى معيشتها ، ولها علاقات وثيقة بكثير من خصائص الأسرة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والصحية وغيرها . لذا فمن الأهمية بمكان الوقوف على بعض الجوانب المتعلقة بإنفاق واستهلاك الأسرة فى الريف والحضر .

قيمة إنفاق الأسرة فى الريف والحضر

إستنادا إلى البيانات الواردة فى دراسة بحث ميزانية الأسرة بجمهورية مصر العربية ٨١ / ١٩٨٢ ، وبحث الدخل والإنفاق والإستهلاك فى جمهورية مصر العربية ٩٠ / ١٩٩١ التى نشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٣) و(١٩٩٣) على الترتيب ، أمكن حساب متوسط إنفاق الأسرة والفرد فى كل من الريف والحضر ، والتغير الذى طرأ عليه خلال الفترة من ٨١ / ٨٢ حتى ٩٠ / ١٩٩١ كما يلى :

بلغ الإنفاق السنوى للأسرة الريفية ١٠٧١ جنيها فى سنة ٨١ / ١٩٨٢ وارتفع هذا الإنفاق إلى ٤٧٤١ جنيها فى ٩٠ / ٩١ بنسبة زيادة قدرها ٣٤٣٪ ، بينما بلغ إنفاق الأسرة الحضرية ١٤٦٧ جنيها فى ٨١ / ٨٢ ، إرتفع إلى ٥٦٨٥ جنيها فى ٩٠ / ٩١ بنسبة زيادة قدرها ٢,٨٦٪ (جدول ٢٢) .

وبالنسبة لإنفاق الفرد فى الريف والحضر تشير البيانات الواردة فى جدول (٢٢) إلى أن إنفاق الفرد فى الريف قد إرتفع من ١٨٨ جنيها فى ٨١ / ١٩٨٢ إلى ٧٢٤

جدول (٢٢)

متوسط الإنفاق السنوى للأسرة والفرد فى الريف والحضر

فى ٨١ / ١٩٨٢ ، ٩٠ / ١٩٩١

القطاع	الأسرة			الفرد		
	٨١/٨٢	٩٠/٩١	نسبة التغير	٨١/٨٢	٩٠/٩١	نسبة التغير
ريف	١٠٧١	٤٧٤١	٣٤٣٪	١٨٨	٧٢٤	٢٨٥٪
حضر	١٤٦٧	٥٦٨٥	٢٨٦٪	٢٨٧	١٠٨٩	٢٧٩٪

المصدر : حساب الباحث إستنادا إلى البيانات الواردة فى المصادر التالية :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ بحث ميزانية الأسرة بجمهورية مصر العربية ٨١ / ٨٢ – النتائج الأولية « الدورات الأربـــع » ـ نوفمبر ١٩٨٣ – ص ٣ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك فى جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ـ المجلد الثانى (الجزآين الأول والثانى) ، المجلد الثالث (الجزأين الأول والثانى) ـ ١٩٩٣ .

جنيها فى ٩٠ / ٩١ بنسبة ٢٨٥٪ ، بينما زاد إنفاق الفرد فى الحضر من ٢٨٧ جنيها إلى ١٠٨٩ جنيها بنسبة ٢٧٩٪ فى نفس الفترة

يستنتج من الأرقام السابقة مايلى :

(١) إن قيمة الإنفاق السنوى للأسرة سواء الريفية أو الحضرية قد طرأ عليه ارتفاع كبير ، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال فترة التسع سنوات مابين ٨١ / ٨٢ و ٩٠ / ٩١ . ولكن ينبغى ملاحظة أن هذه الأرقام تعبر عن القيم النقدية للإنفاق وليس عن القيم الحقيقية . حيث أن القيمة الحقيقية للجنيه ، أى قدرته على شراء كمية معينة من السلع والخدمات ، قد انخفضت انخفاضا كبيرا خلال تلك السنوات التسع نتيجة الإرتفاع الكبير الذى طرأ على أسعار وتكلفة تلك السلع والخدمات . ولا تتوفر لدينا بيانات عن تغير القيمة الحقيقية للجنيه خلال تلك الفترة ، لذا لا نستطيع الجزم بما إذا كان الإرتفاع الكبير فى إنفاق الأسرة خلال الفترة المذكورة يعكس تحسنا حقيقيا فى مستوى معيشتها أم لا . وإذا كان هذا التغير يعبر عن تحسن حقيقى فهو بلا شك قل كثيرا جدا من نسبة الزيادة فى القيمة النقدية لإنفاق الأسرة.

(٢) إن قيمة إنفاق الأسرة والفرد فى الحضر كانت ولا تزال أكبر منها فى الريف ، مما يشير إلى ارتفاع نسبى فى مستوى معيشة الأسرة الحضرية بالمقارنة بالأسرة الريفية . ومن الجدير بالذكر هنا أن متوسط دخل الأسرة الريفية يبلغ ٥١٢١ جنيها ، بينما يبلغ متوسط دخل الأسرة الحضرية ٦١٢٠ جنيها فى ٩٠ / ١٩٩١ .

(٣) ويلاحظ أن نسبة الزيادة فى إنفاق الأسرة الريفية خلال التسع سنوات المذكورة أعلى قليلاً من نظيرتها الخاصة بالأسرة الحضرية ، مما يشير إلى أن الفجوة بين انفاق الأسرة فى الريف والحضر تضيق ولكن ببطء . فبينما كان نصيب الأسرة الريفية من الإنفاق يساوى ٧٣٪ من نصيب الأسرة الحضرية فى ٨١ / ٨٢ ، فإن هذه

النسبة قد إرتفعت إلى ٨٣٪ فى ٩٠ / ١٩٩١ . ومع ذلك فإن نصيب الفرد الريفى من الإنفاق لم يطرأ عليه تغير نسبى نظرا لأن حجم الأسرة الريفية أكبر من حجم الأسرة الحضرية ، فما زال نصيب الفرد الريفى يمثل ٦٦٪ من نصيب الفرد الحضرى من الإنفاق فى ٩٠ / ٩١ وهى نفس النسبة فى ٨١ / ١٩٨٢ .

نمط إنفاق الأسرة الريفية والحضرية

(أ) الإنفاق على الطعام

بدراسة البيانات الواردة فى جدول (٢٢ ، ٢٣) يمكن الخروج بالنتائج التالية :

(١) يبلغ قيمة ما ينفق على طعام الفرد الواحد فى الريف ٤٣٠ جنيها فى ٩٠/ ١٩٩١ ، مقابل ٥٤٤ جنيها للفرد فى الحضر . ويبلغ متوسط انفاق الفرد الريفى على الطعام فى اليوم الواحد ١١٧ قرشا مقابل ١٤٩ قرشا للفرد الحضرى .

(٢) أن الأسرة الريفية تنفق حوالى ٦٠٪ من جملة إنفاقها على الطعام والشراب ، بينما تنفق الأسرة الحضرية حوالى ٥٠٪ فقط من جملة إنفاقها الإستهلاكى على الطعام والشراب . والمعروف أنه كلما ارتفع الدخل كلما انخفضت نسبة المنفق على الطعام والشراب ، أى أن الأسر الفقيرة عادة ماتنفق نسبة أعلى من دخلها على الطعام والشراب ، حيث أن الطعام والشراب يمثلان أهم الإحتياجات الفسيولوجية الأساسية التى تتطلب إشباعاً عاجلاً ، لذا فإنها تعطى الأولوية المطلقة فى الإنفاق ، وبعد أن يتم إشباع تلك الحاجة الأساسية ولو بحد أدنى من الإشباع يتوجه الفرد بما تبقى من ميزانيته إلى الإنفاق على البنود الأخرى ، فإذا ما كانت ميزانيته صغيرة نسبيا فإن قيمة ما سيوجه إلى الإنفاق فى جملة البنود الأخرى ـ عدا الطعام والشراب ـ ستكون صغيرة نسبيا مقارنة بأصحاب الميزانيات ـ أو الدخول ـ الكبيرة .

وتؤكد البيانات الواردة فى جدول (٢٤) صحة المقولة السابقة بأن نسبة ما ينفق على الطعام والشراب تنخفض بإرتفاع الدخل ، حيث يتبين من الجدول أن الأسر

الريفيـــة التى يقل دخلهـا السنوى عن ١٠٠٠ جنيـه تنفق ٦٨,٤ ٪ على الطعـام والشـراب ، بينمـا تنفق الأسر التى يتـراوح دخلهـا بين ٤٨٠٠ - ٥٦٠٠ جنيـهـا ٦٠,٥ ٪ ، فى حين أن الأسر التى يبلغ دخلهـا السنوى ١٤ ألف جنيه أو أكثر تنفق ٤٥,١ ٪ فقط على الطعام والشراب .

جدول (٢٣)

التوزيع النسبى لإنفاق الأسرة على بنود الإنفاق الرئيسسية فى الريف والحضر فى ١٩٩١

بنود الإنفاق	٪	
	ريف	حضر
١ - الطعام والشراب	٥٩,٣٥	٤٩,٩٦
٢ - السجائر والمكيفات	٠٤,٦٧	٤,٢٧
٣ - الملابس والأقمشةوأغطية القدم	٧,٥٥	٨,٤١
٤ - المسكن ومستلزماته	١٠,٤٤	٨,٨٢
٥ - الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	٤,٢٦	٤,٨٦
٦ - الخدمات والرعاية الصحية	٣,٤٣	٤,٤٢
٧ - النقل والمواصلات	٢,٧٩	٦,٣٦
٨ - التعليم	١,٦٧	٢,٩٠
٩ - الثقافة والرياضة والترفيه	١,٧٦	٣,١٧
١٠ - مطاعم ومقاهى وفنادق	٠,٩٧	٢,٣٥
١١ - أوجه إنفاق إستهلاكى أخرى	٣,١٠	٤,٤٧
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٣ ـ مرجع سابق ـ المجلدان

وفيما يتعلق بعلاقة النشاط الإقتصادى بنسبة إنفاق الأسرة الريفية على الطعام والشراب تشير البيانات إلى وجود تقارب بين نسبة إنفاق الأسر الزراعية ، وإنفاق الأسر الريفية بصفة عامة ، وإن كانت نسبة إنفاق الأسرة الزراعية أعلى بحوالى ١ ٪ من نسبة إنفاق الأسرة الريفية بصفة عامة ، حيث تبلغ نسبة إنفاق الأسرة الزراعية على الطعام والشراب ٦٠,٥ ٪ من جملة الإنفاق ، مقابل ٥٩,٤ ٪ للأسرة الريفية بصفة عامة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٣) . ومما لاشك فيه أن التقارب بين النسبتين يرجع بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن الأسر الزراعية تشكل غالبية الأسر الريفية .

وتشير البيانات المتاحة عن نسب إنفاق كل من الأسر الريفية والحضرية على بعض بنود الطعام والشراب الرئيسية كالحبوب والنشويات ، واللحوم والدواجن والأسماك ، والبيض واللبن إلى أن الأسرة الريفية تنفق ١٥,٧ ٪ من جملة إنفاقها السنوى على الحبوب والنشويات مقابل ٨,٥ ٪ فقط للأسرة الحضرية ، وتنفق الأسرة الريفية ١٥,٥ ٪ على اللحوم والدواجن والأسماك مقابل ١٤,٩ ٪ للأسرة الحضرية ، وتنفق الأسرة الريفية ٥,١ ٪ على البيض والأسماك مقابل ٦ ٪ للأسرة الحضرية (جدول ٢٦) . معنى ذلك أن الفرق بين نسبة ما تنفقه كل من الأسرة الريفية والأسرة الحضرية على الطعام إنما يرجع أساسا إلى ارتفاع نسبة ما تنفقه الأسرة الريفية على بند الحبوب والنشويات .

وتعتبر نسبة الحبوب والنشويات فى غذاء الفرد ـ بصفة عامة ـ مقياساً غير مباشر لمستوى الدخل ومستوى المعيشة ، فإنخفاض هذه النسبة يدل على إرتفاع متوسط الدخل ومستوى المعيشة ، حيث يزداد طلب الطبقات محدودة الدخل على تلك السلع الضرورية المالئة للبطون (رزق ، ١٩٩٠ : ١٩٥) .

جدول (٢٦)

نسبة إنفاق الأسرة الريفية والحضرية على بعض المواد الغذائية

المواد الغذائية	٪	
	ريفية	حضرية
الحبوب والنشويات	١٥,٧	٨,٥
اللحوم والدواجن والأسماك	١٥,٥	١٤,٩
البيض واللبن	٥,١	٦,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٣ ـ مرجع السابق ـ المجلدان الثانى والثالث .

(ب) الإنفاق على البنود الأخرى

وبفحص إنفاق الأسرة الريفية والحضرية على بنود الإنفاق الأخرى نجد أن الإنفاق على المسكن ومستلزماته يحتل المرتبة الثانية بعد الطعام والشراب ، حيث تنفق الأسرة الريفية على هذا البند ١٠,٤ ٪ من جملة إنفاقها السنوى مقابل ٨,٨ ٪ للأسرة الحضرية فى ٩٠ / ١٩٩١ . ويأتى بند الملابس والأقمشة والأغطية فى المركز الثالث لكل من الأسرة الريفية والحضرية على السواء بنسبة ٧,٦٪ للأسرة الريفية و٨,٤ ٪ للأسرة الحضرية . وبينما يأتى بند السجائر والمكيفات فى المركز الرابع للأسرة الريفية بنسبة ٤,٧٪ تقريبا يأتى بند النقل والمواصلات فى المركز الرابع بالنسبة للأسرة الحضرية بنسبة ٦,٣٦ ٪ .

وعموما فإن الأسرة الريفية تنفق نسبة من دخلها على الطعام والشراب وعلى المسكن ومستلزماته أعلى من تلك التى تنفقها الأسرة الحضرية ، بينما تنفق الأسرة الحضرية نسبة أعلى من جملة إنفاقها على الملابس والصحة والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة والرياضة والترفيه والمطاعم والمقاهى والفنادق (جدول ٢٣) . وبينما يعنى ارتفاع نسبة الإنفاق على هذا السلع من جانب الأسرة الحضرية إرتفاعا فى القيم المطلقة للإنفاق مقارنة بإنفاق الأسرة الحضرية ، فإن إرتفاع نسبة ما ينفق على الطعام والمسكن بالنسبة للأسرة الريفية لا يعنى بالضرورة أن قيمة ماتنفقه الأسرة الريفية على هذين البندين أكبر من قيمة ما تنفقه الأسرة الحضرية عليهما ، وذلك نظرا للفرق الكبير فى قيمة الإنفاق الكلى لكل من الأسرة الريفية والحضرية لصالح الأسرة الحضرية .

(جـ) النمط الغذائى

يعتبر المركب الغذائى المصرى متواضعا إذا ما قورن بنظيره فى كثير من دول العالم حيث تمثل الحبوب الغذاء الأساسى للإنسان المصرى ، إذ ترتفع نسبة ما يستهلكه الفرد من الحبوب سنويا إلى حوالى نصف جملة ما يستهلكه من المواد الغذائية . وهذه نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلتها فى الدول الأخرى . وتوضح البيانات المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى الفترة ما بين ٨٥ - ١٩٩٠ أن متوسط نصيب الفرد المصرى من السعرات الحرارية ٣٣٤٣ سعرا فى اليوم منها ٢٠٢٣ سعرا من الحبوب فقط ، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد فى إسرائيل من السعرات الحرارية ٣١٣٤ سعرا منها ١٠٠١ سعرا من الحبوب ، فى حين أن الفرد الأمريكى كان نصيبه ٣٦٤٤ سعرا منها ٧١٨ سعرا من الحبوب (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٢ : جدول ١٣ - ٣) . أى أن ثلثى السعرات الحرارية تقريبا التى يحصل عليها الفرد المصرى تأتى من الحبوب ، بينما يحصل

الإسرائيلى على حوالى ثلث السعرات الحرارية من الحبوب ، ويحصل الأمريكى على حوالى ربع السعرات الحرارية من الحبوب . وعموما فإن متوسط الفرد المصرى من السعرات الحرارية يعتبر مرتفعا ولكن معظمها يأتى من الحبوب والنشويات وكما سبق القول ، فإن إرتفاع نسبة الحبوب والنشويات فى غذاء الفرد - بصفة عامة - تدل على إنخفاض مستوى معيشته .

من ناحية أخرى فإن الفرد فى مصر يحصل على ٨٢ سعرا فى اليوم من اللحوم والدواجن ، مقابل ٢٤٥ سعرا للفرد فى إسرائيل ، و٦٨١ سعرا للفرد فى الولايات المتحدة فى نفس الفترة . وبالنسبة لكمية البروتين اليومى فإن الفرد المصرى يحصل على ٨١,٢ جراما منها ٥٥,٧ جراما من الحبوب ، مقابل ٩٨,٢ جراما للفرد الإسرائيلى منها ٣١,٦ جراما من الحبوب ، ١٠٩ جراما للفرد الأمريكى منها ٢١,٨ جراما فقط من الحبوب ، وذلك خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٢ . أى أن النسبة العليا من إجمالى البروتين الذى يحصل عليه الفرد المصرى يأتى من المصادر النباتية ، بينما النسبة العليا للبروتين الذى يحصل عليه كل من الفرد الإسرائيلى والفرد الأمريكى يأتى من مصادر حيوانية .

ووفقا لإحدى الدراسات فإن غذاء الإنسان المصرى يتكون من ٤٥ ٪ حبوب ، ٢٧,١ ٪ خضروات ، ١٠,٢ ٪ لحوم وبيض وألبان وأسماك ، ٤,٥ ٪ سكر ، ١,٦ ٪ زيوت ، ١,٤ ٪ بقول . وعلى الجملة ، فإن غذاء المصرى يتكون من الخبز والخضر أساسا ، أى الأغذية الرخيصة نسبيا ، ويفتقر إلى البروتين الحيوانى ، أى أن المكونات الأساسية لإستهلاك المصرى تسودها أغذية الطاقة وتقل فيها الأغذية البناءة (سعودى وعبد الحميد ؛ ١٩٩٤ : ٤٢) .

ويرى بعض الباحثين أنه على الرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على تغذية الإنسان المصرى فى السنوات الأخيرة ، إلا أن هناك اختلال فى المركب الغذائى

المصرى ، أى نقصا أساسيا فى التغذية سواء من حيث المستوى أو المحتوى . وأن لذلك النقص فى التغذية علاقة بانخفاض المستوى الصحى ، فقد أوضحت البحوث الصحية فى مصر مايلى :

(١) إنتشار سوء التغذية المزمن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ، وتبدو المشكلة أكثر حدة فى الريف ولاسيما فى الوجه القبلى ، وبين فقراء الحضر ولاسيما فى القاهرة الكبرى والأسكندرية . (٢) يعانى من فقر الدم الغذائى (الأنيميا) نحو خمسى الأطفال (٣٨,٤٪) الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات . (٣) يعانى من تباطؤ النمو - وهو نقص الطول بالنسبة للعمر وفقر الدم الغذائى - نحو ربع الصغار (٢٢٪) الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٨ سنة . (٤) يعانى أفقر ٢٠٪ من السكان الفقراء من سوء التغذية الحاد ، حيث يعانون من عجز يتراوح بين ٣٥٪ و ٦٠٪ عن إحتياجاتهم من السعرات الحرارية اللازمة لتجديد طاقتهم يومياً .

معنى هذا بإختصار شديد ، أن معظم أمراض المصريين هى أمراض نقص التغذية وسوء التغذية ، والتى تؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل ، وبالتالى انخفاض الناتج القومي (سعودى وعبد الحميد ، ١٩٩٤ : ٤٣) .

ومما لاشك فيه أن الحالة الغذائية فى الريف أسوأ منها فى الحضر ، فكما سبق ذكره فإن متوسط الإنفاق على الغذاء فى الريف أقل منه فى الحضر ، كما أن نسبة الإنفاق على الحبوب والنشويات فى الريف تقرب من ضعف النسبة فى الحضر . ومن واقع البيانات المتعلقة بكمية المستهلك من بعض السلع الرئيسية فى ٩٠ / ١٩٩١ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٣ : جدول ١٥) أمكن حساب متوسط كمية اللحوم والأسماك المستهلكة سنويا بالنسبة للفرد فى الريف والحضر حيث بلغت ١٧,٧٥ كجم للفرد فى الريف مقابل ٢٥,٦ كجم للفرد فى الحضر . وهذا مؤشر آخر للإنخفاض النسبى فى تغذية الفرد فى الريف بالمقارنة بالفرد فى

الحضر ، وإن كان المستوى منخفضا بالنسبة لكليهما بصفة عامة .

(د) الكفاية الغذائية

نتيجة للطفرة السكانية وعدم مواكبة الزيادة فى الإنتاج الغذائى لها ، أصبح الإنتاج الغذائى عاجزا عن الوفاء باحتياجات السكان . ووفقا لسعودى وعبد الحميد (١٩٩٤ : ٤٤ - ٥٠) . فإن مصر التى كانت حقل غلال روما القديمة ، ومصدرة لها فى العصر العربى ومتمتعة بالكفاية الذاتية فى معظم إنتاجها الزراعى مع فائض قل أو كثر للتصدير حتى الحرب العالمية الثانية ، أصبحت فى العقود الأخيرة محرومة من الكفاية الذاتية ومستوردة للغذاء ، بل وتزداد كل يوم عجزاً إنتاجياً ، وإبتعادا عن الكفاية الذاتية واعتمادا على الإستيراد ، وبالتالى استنزافاً للإقتصاد القومى كما يتضح ذلك من تطور الإنتاج والإستهلاك ونسب الإكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية المبينة فى جدول (٢٧) .

ومن واقع تحليل مدى كفاية الإنتاج الغذائى لحاجة السكان ، خرجت تلك الدراسة بالنتائج التالية :

١ - منذ أوائل الستينات أصبحت مصر مستوردا لبعض السلع الغذائية وخاصة القمح ، ثم ابتعدت منذ بداية السبعينات عن الكفاية الذاتية فى جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز والذرة الرفيعة والفول والخضر والفاكهة ، ومن ثم أصبحت مصر لاتكفى ذاتها بإنتاجها ، ولا تطعم ذاتها ما فيه الكفاية .

٢ - لقد تغيرت أنماط الإستهلاك ، فقد تزايد استهلاك القمح ولعل من أسباب ذلك تحول أهل الريف من استهلاك الذرة إلى القمح ، كما تصاعد بوضوح استهلاك الخضر والفاكهة والزيوت النباتية ، وبالتالى أصبح استيراد كميات كبيرة ومتزايدة من مواد الغذاء الرئيسية إحدى السمات البارزة للإقتصاد القومى .

جدول (٢٧)

تطور الانتاج والاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية فى السنوات ٦٠/٦١ ، ٧٠/٧١ و ٨٦/١٩٨٧

السلع	١٩٦١/٦٠				١٩٧١/٧٠				١٩٨٧/٨٦			
	نصيب الفرد (كجم / سنة)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	نصيب الفرد (كجم / سنة)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	نصيب الفرد (كجم / سنة)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٨٤,٥	١٤٩٨	٢١٨٥	٧٢	١٤٣,٠	١٠٠١	٤٧٣١	٣٣	١٦٦,٨	١٩٧٦	٨٣٥٦	٢٤
الذرة الشامى	٦١,٧	١٥٠٠	١٥٩٥	٩٤	٧٥,٤	٢٤٢٠	٤٢٩٣	٩٧	١١٧,٨	٣٩٩٨	٥٨٩٨	٦٨
الذرة الرفيعة	٢٣,٣	٦٠٣	٦٠٣	١٠٠	٣٦,٤	٨٧٤	٨٧٤	١٠٠	١٢,٥	٦٢٥	٦٢٥	١٠٠
الأرز الأبيض	٣٢,٨	١٠٥٦	٨٤٩	١٢٤	٣٤,٢	١٨٣٦	١١٣١	١٥٣	٣٣,٧	١٧٤٨	١٦٨٨	١٠٤
الفول	٨,٩	٢٠٨	٢٣٠	٩٠	٨,٤	٢٧٨	٢٧٨	١٠٠	٦,٨	٣٤٠	٣٤٠	١٠٠
العدس	٢,٠	٤٨	٥٢	٩٢	١,١	٣٣	٣٧	٨٩	٠,٦	١٤	٣٠	٤٧
الزيوت	٥,١	١٢٥	١٣١	٩٥	٥,٣	١٣٢	١٧٦	٧٥	١٢,٠	١٢١	٥٩٩	٢٠
السكر المكرر	١١,٤	٣٣٧	٢٩٥	١١٤	٧,٠	٣٢٤	٢٣٠	١٤١	٣٢,٨	٨٥٧	١٦٤٥	٥٢
اللحوم الحمراء	٩,٧	٢٣٩	٢٥٣	٩٥	٩,٥	٢٨٣	٣١٥	٨٩,٨	١٢,١	٤٠٦	٦٠٦	٦٧
لحوم الدواجن	٢,١	٥٦	٥٦	١٠٠	٢,٩	٩٦	٩٦	١٠٠	٥,٢	٢١٨	٢٦٢	٨٣
البيض	١,٢	٣٢	٣٢	١٠٠	١,٦	٥٣	٥٣	١٠٠	٢,٧	١٣٨	١٣٧	١٠١
الألبان	٤٣,٧	١٠٥٤	١١٣١	٩٣	٥٠,٥	١٥٨٩	١٦٧٠	٩٥	٤٩,٤	٢٣٧٥	٢٤٧٥	٩٦
الأسماك	٤,٧	١٤٢	١٢٤	١١٤	٢,٩	١١٠	٩٧	١١٣	٥,٩	٢٣٦	٢٩٢	٨١
الفاكهة	٣٧,٩	١٥١٤	٩٨٥	١٥٤	٥٣,٣	١٧٩٠	١٧٥٧	١٠٢	٧٨	٣٦٤٣	٣٨٦٨	٩٤
الخضر	١٢٩,٧	٣٣٦٨	٣٥٠٩	١٠٦	١٤٦,٣	٥٤١٣	٤٨٣٨	١١٢	١٩٩	١١٩٣٦	٩٨٧٦	١٢٠

المصدر : سعودى ، محمد عبد الغنى ووسيم عبد الحميد ـ مرجع سابق.

٣ - إن الزيادة الموصولة والمطردة فى الطلب على السلع الغذائية وخاصة القمح أسرع من معدلات الزيادة فى إنتاجها ، وبالتالى عجز الإنتاج المحلى عن تغطية احتياجات الإستهلاك ، ولهذا اتسعت الفجوة الغذائية ، وسوف يزداد حجمها مع إستمرار تزايد الإحتياجات الغذائية بمعدلات النمو فى إنتاج الغذاء .

٤ - انخفاض الفائض المتاح للتصدير باطراد بسبب النمو البطئ للإنتاج الزراعى من ناحية ، والإنفجار الإستهلاكى من الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الإستهلاك .

وتخلص الدراسة المذكورة إلى القول بأن قطاع الزراعة فى تعامله مع الخارج لم يعد يحقق فائضا كان يستخدم فى تمويل التنمية ، بل أصبح لا يفى بمتطلبات السكان التى أصبح الوفاء بها يحقق عجزا يتم تمويله من قطاعات أخرى ، وأن عبء هذا العجز مازال مستمرا فى الزيادة ، ومالم تحدث دفعة قوية للإنتاجية الزراعية ولإنتاج محلى متزايد لمستلزمات الإنتاج الزراعى ، فإن مشكلة رصيد الميزان التجارى الزراعى ستزداد خطورتها فى المستقبل .

سادساً : الحالة التعليمية

أكدت نتائج العديد من الدراسات على اعتبار المستوى التعليمى لسكان المجتمع من أهم المؤشرات الدالة على مدى تقدمه أو تخلفه ، وذلك نظرا لعلاقة التعليم الوثيقة بقدرة السكان على إستغلال ما فى حوزتهم من الموارد الإقتصادية ، وتبنى الأساليب التكنولوجية المستحدثة ، والقدرة على الممارسة الديموقراطية ، وغيرها من أنواع السلوكيات المعضدة لعمليات التنمية المجتمعية المختلفة . ومن ذلك يبدو أهمية التعرف على الحالة التعليمية للسكان .

تشير البيانات الإحصائية الواردة فى جدول (٢٨) إلى ضخامة عدد السكان

الأميين فى مصر ١٩٨٦ ، حيث يبلغ عددهم أكثر من ١٧ مليون أمى وأمية ، يمثلون قرابة ٥٠ ٪ من جملة عدد السكان البالغ أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر . هذا على الرغم من الجهود الضخمة التى بذلتها مصر فى مجال التعليم خلال الأربعين عاما الماضية ، وعلى الرغم مما يقال عن الجهود التى بذلت فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار خلال السنوات الماضية . وهذه النسبة عبارة عن نسبة من لا يقرأون ولا يكتبون من السكان غير أن النسبة الفعلية للأميين قد تزيد على ذلك كثيرا ، إذا ما أضفنا إلى من يجهلون القراءة والكتابة من حكمهم أيضا ، أى من يصنفهم التعداد على أنهم ملمون بالقراءة والكتابة ، وتبلغ نسبتهم نحو ٢٢ ٪ من فئة العمر المشار إليها (جدول ٢٨) .

غير أن أبعاد مشكلة الأمية قد لا تتضح بصورة كافية من هذه المؤشرات الإجمالية ، ولذلك قد يكون من المفيد النظر إلى بعض المؤشرات التفصيلية ذات الدلالة فى هذا الشأن ، من ذلك مثلا أن نسبة الأميين فى الريف أعلى منها بكثير فى الحضر ، حيث تبلغ حوالى ٦١ ٪ فى الريف مقابل ٣٥ ٪ فى الحضر . وهذه الحقيقة لابد أن تؤخذ فى الإعتبار عند رسم السياسة التعليمية ، وتوجيه مزيد من الإستثمارت إلى التعليم فى المناطق الريفية لتقريب الفجوة بين الريف والحضر فى هذا الشأن . وغنى عن البيان أن كثيرا من مظاهر التخلف فى القرى المصرية يمكن أن يعزى إلى التخلف التعليمى والثقافى ، وعدم قدرة السكان الريفيين على الإستفادة من نتائج العلم والتكنولوجيا الحديثة فى شتى نواحى حياتهم .

وقد تعدد الأسباب التى يعزى إليها ارتفاع نسبة الأمية بين السكان المصريين والتى من بينها عدم توافر الفرص التعليمية أو الاهتمام الكافى بالتعليم فى الماضى قبل ثورة يوليو ، وهو ما يعزى إليه إرتفاع نسبة الأمية بين كبار السن مقارنة بصغار السن ، كذلك فإن عدم قدرة التعليم الإلزامى على استيعاب أعداد الملزمين يشكل رافدا

جدول (٢٨)

التوزيع العددى و النسبى للسكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة التعليمية وفقا للجنس في الريف والحضر في ١٩٨٦ .

الحالة التعليمية	ريف			حضر			جملة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة بالالف
اميون	٤٥٤٧	٧٠٥٠	١١٥٩٧	٢١٢٧	٣٤٠٨	٥٥٢٥	٦٦٧٤	١٠٤٥٨	١٧١٢٢
ملمون بالقراءة والكتابة	٢٥٤٥	١٢٦٠	٢٨٠٥	٢٠٣٠	١٥٨٨	٣٦٢٨	٤٥٧٥	٢٨٤٨	٧٤٣٣
شهادات اقل من المتوسط	١٢١١	٥٨٣	١٧٩٤	١٤٣٨	١١٩١	٢٦٢٩	٢٦٤٩	١٧٧٤	٤٤٢٣
شهادات متوسطة	١٠٢٥	٣٢٥	١٣٥٠	١٥٧٣	١٠٩٠	٢٦٦٣	٢٥٩٨	١٤١٥	٤٠١٣
فوق متوسطة	٦٨	٢٩	٩٧	١٢٥	١١٠	٢٣٥	١٩٣	١٣٩	٣٣٢
الدرجة الجامعية الاولى	٢١٤	٢١	٢٣٥	٦٧٩	٢١٢	٨٩١	٨٩٣	٢٣٣	١١٢٦
شهادات عليا	٢	٠ر٥	٢ر٥	٢٣	٦ر٥	٣٠	٢٥	٧	٣٢
جملة	٩٧١٢	٩٢٦٨ر٥	١٨٨٠ر٥	٧٩٩٥	٧٦٠٥ر٥	١٥٦٠١	١٧٦٠٧	١٦٨٧٤	٣٤٤٨١
اميون	٤٧ر٣	٧٦ر١	٦١ر٤	٢٦ر٧	٤٤ر٨	٣٥ر٤	٣٧ر٩	٦٢ر٠	٤٩ر٧
ملمون بالقراءة والكتابة	٢٦ر٥	١٣ر٦	٢٠ر٢	٢٥ر٤	٢٠ر٩	٢٣ر٣	٢٦ر٠	١٦ر٩	٢١ر٦
شهادات اقل من المتوسط	١٢ر٦	٦ر٣	٩ر٥	١٨ر٠	١٥ر٧	١٦ر٨	١٥ر٠	١٠ر٥	١٢ر٨
شهادات متوسطة	١٠ر٧	٣ر٥	٧ر١	١٩ر٧	١٤ر٣	١٧ر١	١٤ر٨	٨ر٤	١١ر٦
فوق متوسطة	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٥	١ر٥	١ر٤	١ر٥	١ر١	٠ر٨	١ر٠
الدرجة الجامعية الاولى	[illegible]	٠ر٢	١ر٢	٨ر٤	٢ر٨	٥ر٧	٥ر١	١ر٤	٣ر٢
شهادات عليا	٠ر٠٢	٠ر٠٠٥	٠ر٠١	٠ر٣	٠ر٠٨	٠ر٢	٠ر١	٠ر٠٤	٠ر١
جملة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : حسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ التعداد العام ٨٦: خصائص السكان والظروف السكنية في المجلد الاول .

مستمرا من روافد الأمية ، هذا بالإضافة إلى أعداد الذين يتسربون من المدرسة الإبتدائية خلال سنوات الدراسة ، والمرتدين إلى الأمية نتيجة ضعف الآداء فى المدرسة الإبتدائية ، وعدم جدية كثير من برامج محو الأمية .

كذلك يتبين من جدول (٢٨) أن هناك تفاوتا كبيرا بين نسبة الأمية بين الذكور والإناث . ففى حين تبلغ نسبة الأميين من الذكور قرابة ٣٨٪ على مستوى الجمهورية فإن نسبة الأميات تبلغ ٦٢٪ ، الأمر الذى يشير إلى قلة الإهتمام النسبى الواضح بتعليم الإناث عموما ، وخاصة فى المناطق الريفية ، حيث تبلغ نسبة الأميات الريفيات حوالى ٧٦٪ ، فى حين تبلغ نسبة الأميات فى الحضر نحو ٤٥٪ . الأمر الذى يستوجب توجيه اهتمام أكبر لتعليم المرأة الريفية التى يقع على عاتقها مسئولية التنشئة الإجتماعية لحوالى نصف أطفال المجتمع ، بالإضافة إلى الأدوار الهامة التى يمكن أن تقوم بها فى مجالات الأنشطة الإنتاجية وتنظيم الأسرة وغيرها من مجالات التنمية ، هذا فضلا عن أن التعليم فى حد ذاته هو حق من حقوق الإنسان .

سابعا : الحالة الزواجية

يعد توزيع السكان حسب الحالة الزواجى من التوزيعات الأساسية التى تعكس بدرجة كبيرة بعض الأنماط الهامة المتعلقة بالزواج وتكوين الأسرة ، وخاصة مايتعلق باتجاهات السن عند الزواج ، وتفكك الزواج ، وما يرتبط بذلك من ظواهر إجتماعية واقتصادية هامة .

وتبين البيانات الواردة فى جدول (٢٩) عن الحالة الزواجية للسكان المصريين فى الريف والحضر فى ١٩٨٦ أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج فى الريف من الذكور (١٨ سنة فأكثر) بلغت ٢٨,٥٪ مقابل ١٧,٢٪ للإناث (١٦ سنة فأكثر) . أما فى الحضر فكانت نسبة من لم يسبق لهم الزواج من الذكور ٣٤,١٪ مقابل ٢٤,٣٪

جدول (٢٩)

السكان* حسب الحالة الزواجية والنوع
فى حضر وريف الجمهورية
تعداد ١٩٨٦

الحالة الزواجية	جملة		حضر		ريف	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
لم يتزوج أبدا	٤٠٧٤١٤٢	٢٨٠٩٨١٢	٢٠٩٥٧٧١	١٥٢٨٦١٤	١٩٧٨٣٧١	١٢٨١١٩٨
متزوج	٨٥٠٨١٣٨	٨٨٠٠٥٤٥	٣٧٨٨٤٧٧	٣٨٥٤٥٠٢	٤٧١٩٦٦١	٤٩٥١٠٤٣
عقد قران	١٤١٩٦٨	١٦٠٦٧٠	٩٣٧٤٥	١٠٤٠٧٦	٤٨٢٢٣	٥٦٥٩٤
أرمل	٢٨٧٩٧٧	١٧٤٧٢٦٩	١٢٧٣٨٩	٧٠٤٠٩٧	١٦٠٥٨٨	١٠٤٣١٧٢
مطلق	٦٣٠٥٤	١٨٢٩٧٨	٣٤٣٦٥	٨٦٩٢٤	٢٨٦٨٩	٩٦٠٥٤
غير مبين	١٨٧٥١	—	٧٨٨٠	—	١٠٨٧١	—
الجملة	١٣٠٩٤٠٣٠	١٣٧٠٦٢٧٤	٦١٤٧٦٢٧	٦٢٧٨٢١٣	٦٩٤٦٤٠٣	٧٤٢٨٠٦١
التوزيع النسبى :						
لم يتزوج أبدا	٣١ر١	٢٠ر٥	٣٤ر١	٢٤ر٣	٢٨ر٥	١٧ر٢
متزوج	٦٥ر٠	٦٤ر٣	٦١ر٦	٦١ر٤	٦٧ر٩	٦٦ر٧
عقد قران	١ر١	١ر٢	١ر٥	١ر٧	٠ر٧	٠ر٨
أرمل	٢ر٢	١٢ر٧	٢ر١	١١ر٢	٢ر٣	١٤ر٠
مطلق	٠ر٥	١ر٣	٠ر٦	١ر٤	٠ر٤	١ر٣
غير مبين	٠ر١	—	٠ر١	—	٠ر٢	—
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* السكان : فى سن الزواج (الذكور ١٨ فأكثر ، والأناث ١٦ سنة فأكثر) ولا يشمل نزلاء المساكن العام .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ - مرجع سابق - جدول (١ - ١٢) .

للإناث . من هذه الأرقام يبدو أن المجتمع الريفى أكثر حرصا على الزواج من المجتمع الحضرى نسبيا ، وأن كلا من السكان الريفيين والحضريين يحرصون على تزويج الإناث أكثر من حرصهم على تزويج الذكور .

كذلك يلاحظ أن نسبة من عقد قرانه ولم يتزوج بعد (حين أجرى التعداد) قد بلغت ٠,٧ ٪ للذكور و ٠,٨ ٪ للإناث فى الريف ، مقابل ١,٥ ٪ للذكور و ١,٧ ٪ للإناث فى الحضر . وربما يرجع الإرتفاع النسبى لمن عقدوا قرانهم ولم يتمموا زواجهم فى الحضر عنه فى الريف ، إلى طول الفترة التى يقضيها عادة الزوج فى الحضر حتى يحصل على شقة يؤسس فيها عش الزوجية ، حيث أن الحصول على شقة فى المدينةفضلاً عن تأسيسها يعد أمرا صعب المنال بالنسبة لكثير من الشباب المقبل على الزواج ، ويحتاج إلى تكاليف باهظة قد تطيل من أمد الإنتظار قبل الزفاف بل ربما تكون سببا فى إفشاله وعدم إتمامه ، وذلك مقارنة بالوضع فى الريف حيث يجد كثير من الشباب الريفى إمكانية الزواج والإقامة فى منزل أهل الزوج فى ظل نظام الأسرة الممتدة الذى مايزال شائعا فى كثير من المناطق الريفية ، وإن كان هذا النظام يتقلص با ستمرار لصالح نظام الأسرة البسيطة . كذلك فإن التطلعات والمبالغات المتعلقة بمستوى الشقة والأثاث والتجهيزات المنزلية هى عادة أقل فى الريف عنها فى الحضر مما لايشكل عائقا أمام سرعة إتمام الزواج .

ومن الأمور الملفتة للنظر فى البيانات الخاصة بالحالة الزواجية هو إرتفاع نسبة الأرامل بين الإناث سواء فى الريف أو الحضر وبخاصة فى الريف ، مقارنة بنسبة الأرامل من الرجال . حيث تبلغ نسبة الأرامل الإناث فى الريف ١٤ ٪ وفى الحضر ١١ ٪ ، مقابل ٢,٣ ٪ للذكور فى الريف و٢,١ ٪ للذكور فى الحضر . ولعل ذلك يرجع إلى عدد من الاعتبارات كفارق السن بين الأزواج والزوجات ، والذى يكون غالبا فى جانب الأزواج ، مما يجعل ترتيب أو أولوية الوفاة تكون أيضا فى جانب

الأزواج ، ومن هذه الإعتبارات أيضا الإجهاد البدنى والتعرض لإصابات العمل والأمراض بسبب التدخين وتعاطى المخدرات الذى ينتشر عادة بين الرجال ، كذلك من المعروف أن متوسط عمر النساء عادة أكبر من متوسط عمر الرجال ، كما أن الاعتبارات الإقتصادية والإجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى عموما ، وفى المجتمع الريفى على وجه الخصوص تساعد الرجال الأرامل على الزواج مرة أخرى ، أكثر مما تسمح للمرأة المترملة بالزواج مرة أخرى ، وبذا ينتقل نسبة من الأرامل الرجال إلى فئة المتزوجين ولا يظهرون فى فئة الأرامل . أما النساء الأرامل وبخاصة اللاتى لديهن أولاد فإن فرص زواجهن مرة أخرى تكون أصعب ، وكثيرا منهن يضحين بفرص الزواج مرة أخرى حتى لو أتيحت لهن مثل هذه الفرص من أجل توجيه كل عنايتهن ورعايتهن لأولادهن ، ولتجنيبهم ما قد يتعرضون له من مضايقات نفسية أو اجتماعية من جراء زواج أمهاتهن بغير أبيهم .

وتظهر البيانات الخاصة بنسبة المطلقين أن نسبة المطلقين تبلغ ٠,٤ ٪ والمطلقات ١,٣ ٪ فى الريف ، مقابل ٠,٦ ٪ و ١,٤ ٪ فى الحضر فى ١٩٨٦ . ومع أن نسب الطلاق تعتبر عموما منخفضة سواء فى الريف أو الحضر مقارنة بكثير من دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء ، إلا أنه من الواضح أيضا أن نسبة المطلقات أعلى من نسبة المطلقين سواء فى الريف أو الحضر . وربما يرجع ذلك أيضا إلى عوامل كثيرة منها أن نسبة من يتزوجون بعد الطلاق أعلى بين الرجال عنها بين النساء . ومع أن الثقافة السائدة سواء فى الريف أو الحضر تحبذ زواج المطلقات بأسرع ما يمكن إلا أن قرار الزواج ليس بأيديهن حيث أنه عادة ما يتحقق بإرادة الرجل ، وكثير من الرجال لا يفضلون الزواج بمن سبق لها الزواج وبخاصة إذا كان لديها أولاد ، فى حين أن الرجال المطلقين تكون فرصهم فى الزواج مرة أخرى أقل صعوبة . كذلك فإن بعض الرجال المطلقين قد يستمر تصنيفهم فى فئة « متزوج » إذا ما كان فى عصمتهم زوجة أخرى (علياء شكرى وآخرون ، ١٩٨٨) .

وتشير البيانات الخاصة بتطور عقود الزواج ، وشهادات الطلاق خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٩ (جدول ٣٠) إلى إنخفاض ملحوظ فى معدل عقود الزواج حيث انخفض هذا المعدل من ١٠,٨ فى الألف فى ١٩٥٢ إلى ٨,٩ فى الألف فى ١٩٨٩ . فى نفس الوقت فإن معدل الطلاق قد شهد إنخفاضا أكبر حيث إنخفض من ٣,٣ فى الألف فى ١٩٥٢ إلى ١,٥ فى الألف فقط فى ١٩٨٧ . ويحسب هذان المعدلان بقسمة جملة عقود الزواج ، أو شهادات الطلاق خلال العام على جملة عدد السكان خلال نفس العام ويضرب الناتج فى الألف ، أى أنه نوع من المعدلات الخام .

ولا يمكن الجزم بالأسباب التى أدت إلى الانخفاض الكبير الذى حدث فى معدلات الطلاق ، خاصة فى ظل التطورات التى حدثت خلال السنوات الماضية المتعلقة بتحرر المرأة وزيادة المساواه بين الرجل والمرأة ، وزيادة عدد الزوجات العاملات وتناقص إعتماد الزوجات على الأزواج من الناحية الإقتصادية ، وارتفاع نسبة التعليم بين الإناث إلى ما غير ذلك من العوامل التى قد يعتقد أنها من الأمور المسهلة لحدوث الطلاق ، إذا ماقيس ذلك على مايحدث فى الدول الأكثر تقدما . وقد يكون أحد التفسيرات المعقولة لانخفاض نسبة الطلاق صعوبة الزواج مرة أخرى نظرا لارتفاع تكلفة الزواج ، ولتعقد وطول إجراءات التقاضى التى عادة ماتصاحب الطلاق . كما أن مابذله الزوجان من عناء وطول إنتظار أثناء مرحلة تأسيس عش الزوجية قد يجعلهما يفكران كثيرا قبل الإقدام على الطلاق . ولعل الإرتفاع النسبى الذى طرأ على سن الزواج خلال تلك الفترة يكون أحد الأسباب المفسرة لإنخفاض معدل الطلاق ، حيث أن ذلك يرتبط بزيادة النضج العقلى والعاطفى للزوجين ، مما يجعلهما أكثر قدرة على تحمل ما قد يواجههما من مشاكل وصعوبات . كما أن احتمال أن يتم الطلاق عند أعمار أكبر يقل فى حالة إرتفاع السن عند الزواج بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، حيث يكون إحتمال الزواج مرة أخرى أصعب مما يحجم معه الزوجان أو احد هما عن الطلاق .

جدول (٣٠)

تطور اعداد عقود الزواج وشهادات الطلاق فى السنوات ١٩٥٢ و(١٩٦٠ – ١٩٨٩)

السنوات	عقود الزواج		شهادات الطلاق	
	عدد (بالالف)	معدل ٪.	عدد (بالالف)	معدل ٪.
١٩٥٢	٢٢٢	١٠ر٨	٧٠	٣ر٣
١٩٦٠	٢٨٢	١٠ر١	٦٥	٢ر٥
١١٦٦	٢٩٥	٩ر٨	٦٣	٢ر١
١٩٧٠	٣٢٦	٩ر٧	٦٩	٢ر٠
١٩٧١	٣٤٧	١٠ر٢	٧١	٢ر١
١٩٧٢	٣٦٣	١٠ر٤	٧٥	٢ر٢
١٩٧٣	٣٣٩	٩ر٥	٧٥	٢ر١
١٩٧٤	٣٦٩	١٠ر١	٧٣	٢ر٠
١٩٧٥	٣٨٤	١٠ر٣	٧٧	٢ر١
١٩٧٦	٣٩١	١٠ر٣	٧٨	٢ر١
١٩٧٧	٣٦٩	٩ر٥	٧٦	٢ر٠
١٩٧٨	٣٧٦	٩ر٤	٧٨	٢ر٠
١٩٧٩	٣٨٦	٩ر٤	٧٤	١ر٨
١٩٨٠	٣٨٥	٩ر١	٦٩	١ر٦
١٩٨١	٣٨٥	٩ر٤	٦٩ .	١ر٧
١٩٨٢	٤٥٨	١٠ر٣	٩٠	٢ر٠
١٩٨٣	٤٣١	١٠ر٥	٧١	١ر٩
١٩٨٤	٤١٩	٩ر١	٧٦	١ر٨
١٩٨٥	٤٤٢	٩ر١	٧٩	١ر٦
١٩٨٦	٤٥١	٩ر١	٨٢	١ر٧
١٩٨٧	٤٥٥	٨ر٩	٨١	١ر٦
١٩٨٨	٤٥٤	٩ر٠	٨٠	١ر٦
١٩٨٩*	٤٦٣	٨ر٩	٧٩	١ر[illegible]

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ – مرجع سابق – جدول (١ – ١٥) .

ويعتبر السن عند الزواج الأول من المؤشرات الديموجرافية والإجتماعية الهامة التى تمارس تأثيرا قويا ومباشرا على مستوى الخصوبة ، وكذلك على فرص التعليم والتدريب والمساهمة فى النشاط الإقتصادى من جانب الإناث ، بل وعلى مكانتهن الإجتماعية فى الأسرة والمجتمع المحلى . وتشير البيانات المتحصل عليها من مسح الخصوبة المصرى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٣) إلى أن متوسط السن عند الزواج الأول للنساء السابق لهن الزواج يبلغ ١٧,٨ سنة . كما أن بيانات ذلك المسح قد أشارت أيضا إلى أن نسبة كبيرة من النساء المصريات ـ حوالى الربع ـ قد تم زواجهن فى سن يقل عن ١٥ سنة ، أى دون السن القانونية لزواج الإناث وهو ١٦ سنة .

ولايزال الزواج المبكر شائعا وبخاصة فى الريف ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ماسرى من شائعة منذ عدة سنوات مفادها أن قانونا للأحوال الشخصية سيصدر فى أوائل يوليو ١٩٨٩ ، برفع سن الزواج إلى ٢٥ سنة للذكور و٢٠سنة للإناث . وعلى الرغم من نفى الحكومة لهذه الشائعة فقد قام الآلاف من الآباء بتزويج أولادهم دون بلوغ دون بلوغ السن القانونية . وأكدت إحصاءات الأحوال الشخصية بالمحاكم أن معدلات الزواج خلال الثلاث أسابيع التى أعقبت الشائعة قد إرتفعت بنسبة ٢٠٠٪ ، ٣٠٠٪ عن معدلات الزواج فى المواسم العادية . وفى جولة لجريدة الوفد ببعض القرى والمراكز تبين أن حالا الزواج التى تمت غالبا ما كانت أعمار الفتيات فيها ما بين ١١ ، ١٧ سنة ، وذلك بناء على شهادات تسنين مزورة ، أما الشبان فمعظمهم دون العشرين (بكير ، ١٩٨٩) .

وترجع أهم دوافع الزواج المبكر للفتيات فى الريف إلى العوامل التالية :

(١) المحافظة على شرف البنت أو ستر عرضها ، فمجرد نضوجها وقابليتها للحمل يجب تزويجها حتى يتخلص الأب من هذه المسئولية وينقلها إلى زوجها ، (٢) الزواج

المبكر يتيح تربية الفتاة على عادات زوجها ، (٣) الخوف من المعايرة إذا كبرت البنت من غير زواج ، والرغبة في تجنب بوارها . (٤) الفتاة الصغيرة أكثر قدرة على العمل ولا تستهلك بسرعة ، فكثيرا ما يهدف الزواج المبكر فى الريف إلى إستغلال الزوجة لخدمة حماتها وحماها وخدمة زوجها وأخواته فى المنزل والحقل ، فالرجل فى بعض القرى ينظر إلى الزوجة على أنها مكسب اقتصادى .

ومما لاشك فيه أن انخفاض سن الزواج له تأثيرات ضارة بالنسبة لفرص الإناث فى التعليم والعمل وتحسين مكانتهن فى المجتمع ، بالإضافة إلى ما قد يكون له من آثار صحية ضارة على المرأة نتيجة الولادة فى سن مبكرة قبل اكتمال النضج الجسمانى لها ، وكذا بالنسبة لمستوى الخصوبة .

الفصل الخامس

السكان والتنمية المتواصلة

أولاً : السكان والتنمية المتواصلة من منظور عالمى .

ثانياً : المشكلة السكانية فى مصر وعلاقتها بالتنمية المتواصلة .

السكان والتنمية المتواصلة

تمهيد

انعقد في القاهرة في أواخر عام ١٩٩٤ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وأنجز وثيقة هامة تحمل اسم القاهرة ، وازنت بين المشكلة السكانية والتنمية. وقد تبنت مصر سياسة سكانية ترى في جهود تنظيم الأسرة مجرد جهد معاون لمهمة أساسية هي التنمية المتواصلة ، في إطار تخطيط طويل المدى يستهدف رفع قدرة المجتمع المصري على الوفاء بمتطلبات سكانه . في هذا الفصل سوف نحاول فحص العلاقات المتشابكة بين السكان والتنمية المتواصلة ، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني ، مع إشارة خاصة للريف المصري .

أولاً : السكان والتنمية المتواصلة من منظور عالمي.

شكلت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ لجنة عالمية للبيئة والتنمية برئاسة رئيسة وزراء النرويج « غرو هارلم برونتلاند Brundtland » وكلفتها بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية التي تزايدت حدتها في العالم ، وطلبت من اللجنة أن تصوغ اقتراحات علمية لحل هذه المشكلات ، لضمان استمرار التقدم الإنساني من خلال التنمية دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب . وكانت حصيلة عمل هذه اللجنة واحدة من أكثر الوثائق أهمية في النصف الثاني من القرن العشرين ، هي وثيقة برونتلاند ، والتي حملت عنوان « مستقبلنا المشترك » . ولا ترجع أهمية هذه الوثيقة إلى ماقالته هذه الوثيقة فقط ، ولكن - وربما الأهم - إلى ردود الأفعال التي أثارتها ، حيث جعلت من التنمية المتواصلة أو المستديمة Sustainable Development قضية سياسية ، لاقت اتفاقا شبه اجماعي ، ليس من الشرق والغرب فقط ، ولكن أيضا من الشمال والجنوب ، فقد جعلت الناس يتحدثون عن التنمية المتواصلة ، وجعلت منها سياسة رسمية

لعـديد من المنظمـات حـول العالـم ، وعلـى رأسـها البنـك الدولـى (W and U, 1992 : 1) .

التنمية المتواصلة : مدخل جديد للتنمية

فى ضوء تفاقم مشاكل البيئة التى شهدها العالم فى العقود الأخيرة ، أصبح هناك إدراك متزايد بأن البيئة و التنمية متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما . فلا يمكن للتنمية أن ترتكز على قاعدة من موارد بيئية متداعية ، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير البيئة . فإجهادات البيئة تهدد التنمية الإقتصادية ، و لذا ينبغى أن تدخل الإقتصاديات والبيئة بصورة مترابطة فى عمليات صنع القرار وسن القوانين ، ليس بهدف حماية البيئة فقط ، بل أيضاً لحماية التنمية وتعزيزها . فالإقتصاد لايعنى إنتاج الثـروة فقط ، كما لا تعنـى البيئـة المحـافظة على الطبيعة فحسب ، بل إن كليهما يرتبط بالتسـاوى بتحسـين الجنس البشـرى (The center for our Common Future, 1990) .

وكثير من مشاكل البيئة والإقتصاد ترتبط بالعديد من العوامل الإجتماعية والسياسية ، فالنمو السكانى السريع ، على سبيل المثال، الذى يؤثر كثيرا فى البيئة والتنمية يتأثر فى كثير من المناطق بعوامل مثل وضع المرأة فى المجتمع ، وغير ذلك من القيم والمعايير الثقافية السائدة . كذلك يمكن أن يزيد الإجهاد البيئى والتنمية غير المستقرة من حدة التوترات الإجتماعية . ويمكن القول بأن توزيع السلطة والنفوذ داخل المجتمع يعتبر أحد تحديات البيئة والتنمية ، وبالأخص لتحسين وضع المرأة فى المجتمع ، وتوسيع المشاركة المحلية فى صنع القرارات .

والنظم البيئية لا تعترف بالحدود القومية ، فتلوث المياه يسرى عبر الأنهار ، والبحيرات ، والبحار المشتركة ، ويحمل الهواء التلوث الجوى عبر مسافات بعيدة ،

.وهذا يتطلب تعاونا دوليا . إذن المطلوب هو مدخل جديد تتوجه عن طريقة كافة الأمم نحو نمط من التنمية يجمع مابين الإنتاج وحماية الموارد وتعزيزها ، ويربطها سويا مع توفير أسباب العيش الملائمة والموارد المتاحة ، بشكل منصف للجميع . والتنمية المتواصلة هى المسمى لذلك المدخل الجديد للتنمية .

فالتنمية المتواصلة تلبى احتياجات الحاضر ، دون الإخلال بقدرتنا على تلبية احتياجات المستقبل . إنها فى جوهرها سياسية ذات تخطيط بعيد المدى . تدرك أن التقدم على المدى البعيد ـ فى الدول المتقدمة والنامية على السواء ـ لايمكن تحقيقه دونما الأخذ بعين الإعتبار الاساسى الأيكولوجى للتنمية . فلو أنهكت الموارد الطبيعية أو دمرت ، فإن التنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية سوف تتوقف وتتدهور فى النهاية . إن السياسات المسترشدة بمفهوم التنمية المتواصلة تضمن أن يظل النمو الإقتصادى متصلاً بجذوره البيئية ، وأن تبقى هذه الجذور محمية لكى يمكنها تدعيم النمو الإقتصادى على المدى البعيد . ومع أن كل دولة سوف يكون لديها سياساتها الخاصة فى هذا المجال ، إلا أن العبور إلى التنمية المتواصلة ينبغى أن تشترك فى إدارته كافة الدول .

ومفهوم التنمية المتواصلة يشتمل على مكونين رئيسيين هما : (١) مفهوم الحاجات ، وبصفة خاصة الحاجات الأساسية لفقراء العالم ، (٢) فكرة الحدود أو القيود التى يمليها المستوى التقنى والتنظيم الإجتماعى على قدرة البيئة على تلبية تلك الحاجات . فالتنمية المتواصلة تعنى مقابلة الحاجات الأساسية للجميع ، وتوفير فرص للجميع فى تحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى حياة أفضل . فى الوقت نفسه تنطوى التنمية المتواصلة على فكرة قبول المستويات الإستهلاكية التى تقع فى حدود الإمكانيات البيئية .

لذا فإن السياسات التى تستهدف تلبية الحاجات البشرية من خلال تحقيق النمو

الممكن ينبغى أن تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية ، مع العمل على زيادة الإنصاف والعدالة فى الإستفادة من العائد ، وضمان أن يظل النمو السكانى متسقا ومنسجما مع الأنظمة التدعيمية ، الطبيعية والأرضية .

التنمية المتواصلة فى أحسن معانيها هى عملية التغير التى يكون من خلالها استخدام الموارد ، وتوجيه الإستثمارات ، وتطوير التقنية ، والتغير المؤسسى معززا للقدرة على تلبية الحاجات البشرية اليوم وغدا (The Center for Our common Future, 1990) .

أولويات إستراتيچية التنمية المتواصلة

يقتضى تحقيق هدف التواصل أو الإستدامة فى التنمية أن تعيد كل الدول النظر فى سياستها وبرامجها فيما يتعلق بآثارها على البيئة . مع الأخذ بعين الإعتبار كلا من تنميتها الخاصة ، وآثار هذه التنمية على البلدان الأخرى . وتشتمل الأهداف الملحة لسياسات البيئة والتنمية النابعة من مفهوم التنمية المتواصلة على المسائل التالية :

١ - **تنشيط النمو** : ينبغى أن تتوجه التنمية المتواصلة نحو معالجة مشاكل القطاعات الكبيرة من السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع ، أى أولئك غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية . فالفقر يضعف من قدرات الناس على ترشيد استخدام الموارد ويشدد الضغط على البيئة .

٢ - **تغيير نوعية النمو** : تنطوى التنمية المستديمة على ما هو أكثر من النمو . إنها تتطلب تغييرا فى مضمون النمو يجعله أقل كثافة فى استخدام الطاقة ، ويجعل توزيع عوائده أكثر إنصافا . وهذا التغيير مطلوب كجزء من الإجراءات الضرورية لإدامة مخزون رأس المال البيئى ، ولتحسين توزيع عوائد النمو الإقتصادى ، ولتقليل التعرض للأزمات الإقتصادية . فالتنمية الاقتصادية والتنمية الإجتماعية تعزز

يمكن أن ترفع من الإنتاجية البشرية . ويمكن للتنمية الاقتصادية بدورها أن تسرع من التنمية الإجتماعية ، وذلك بنشر التعليم بمعدل أسرع ، أو بتوفير فرص عمل ورعاية إجتماعية للجماعات المحرومة . وتعد التنمية الإقتصادية غير متواصلة إذا ما كانت تزيد من قابلية التعرض للأزمات . فلربما يدفع هبوط الأسعار بالمزارعين وغيرهم من المنتجين إلى الإفراط فى استغلال الموارد الطبيعية للحصول على الدخل . ولكن قد يكون من الممكن تجنب ذلك باستخدام تقنيات تخفف من مخاطر الإنتاج ، وباختيار إجراءات مؤسسية تحد من تقلبات الأسواق ، وتكوين احتياطيات ، خصوصا من الغذاء والعملة الصعبة . وبذا يكون أسلوب التنمية الذى يجمع بين النمو وتقليل المخاطر أكثر استدامة وتواصلاً من الأساليب التى لا تفعل ذلك .

٣ - **تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية** : يكمن التحدى الأساسى للتنمية فى القدرة على تلبية حاجات وطموحات الأعداد المتزايدة من السكان فى الدول النامية والتحدى الأكبر يتمثل فى إيجاد فرص عمل تؤمن الحد الأدنى من الإستهلاك ، أما التحديات الأخرى ، فإنها تكمن فى إنتاج مزيد من الأغذية الغنية بالبروتين لمحاربة أمراض سوء التغذية ، وتلبية الاحيتاجات من الطاقة ، وتوفير الإسكان الأساسى ، وتوفير المياة النقية ، والصرف الصحى ، والعناية الطبية .

٤ - **ضمان مستوى سكانى مستقر** : وهذا مهم لكل الأمم ، ولكنه أكثر أهمية فى الدول النامية ، حيث أن تأثيره أكثر على مدن تلك الدول ، ويتمثل ذلك فى النقص الحاد فى الإسكان والمياة والصرف الصحى ووسائل النقل العام . والقضية ليست ببساطة مجرد الحجم الكلى للسكان ، فالطفل الذى يولد فى بلاد تكون فيها مستويات استخدام المادة والطاقة مرتفعة يشكل عبئا أكبر على الموارد الأرضية من طفل يولد فى بلد أفقر ، وينطبق ذلك على الدول أيضا . ومع ذلك ، فمن الممكن السعى نحو التنمية المتواصلة بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا عند المستوى الذى

يلائم حجم إنتاجية النظام البيئى . لقد انخفضت معدلات المواليد بشكل كبير فى البلدان الصناعية بسبب التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ولعب فى ذلك أدوار مهمة كل من ارتفاع مستويات الدخل ، والتحضر ، وتغير وضع المرأة .

وتجرى حاليا عمليات مماثلة فى الدول النامية ، وهى عمليات ينبغى تشجيعها . وينبغى كذلك دمج السياسات السكانية مع غيرها من برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، كتعليم الإناث ، والرعاية الصحية ، وتوسيع فرص العمالة للفقراء . ولكن الوقت قصير ، وعلى البلدان النامية أن تشجع إجراءات خفض نسبة المواليد ، حتى تتجنب تجاوز قدراتها الإنتاجية على إعالة سكانها . فى واقع الأمر ، فإن توسيع خدمات تنظيم الأسرة هو فى حد ذاته شكل من أشكال التنمية الإجتماعية التى تتيح للأزواج ، وبصفة خاصة للنساء ، الحق فى تقرير المصير .

٥ - **المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها** : وهذا أمر ضرورى إذا ما أردنا مواكبة مستويات الإستهلاك العالية للعالم الصناعى ، الذى يصاحبه زيادة فى حجم السكان فى الدول النامية . والضغط على الموارد يقل إذا ما كان فى متناول الناس بدائل . والبدائل قد تتمثل فى التقنيات الزراعية الإنتاجية ، وفى إنتاج الطاقة ، وفى نمط الإستهلاك . وهذه عوامل حاسمة فى تقليل تلوث الماء والهواء فى تلك الدول .

٦ - **إعادة توجيه التقنية** : يقتضى تحقيق المهام السابق ذكرها إعادة توجيه التقنيات ، وهى مفتاح العلاقة بين الإنسان والطبيعة . أولاً : من الضرورى تعزيز القدرة على الإبداع التكنولوجى إلى حد كبير فى الدول النامية ، بحيث تستطيع هذه البلدان الإستجابة بصورة أكثر فاعلية لتحديات التنمية المستديمة . وثانيا : ينبغى تغيير إتجاه التنمية التقنية لتولى إهتماما أكبر للعوامل البيئية .

وليست تقنيات البلدان الصناعية ملائمة دائما ، أو سهلة التأقلم مع الظروف الإجتماعية ـ الإقتصادية والبيئية للدول النامية . ومما يضاعف المشكلة قلة اهتمام معظم عمليات البحث العلمى والتطوير فى العالم بالقضايا الضاغطة التى تجابه هذه البلدان ، مثل زراعة الأراضى القاحلة ، أو السيطرة على أمراض المناطق الإستوائية . ولم تبذل جهود كافية لتطويع المستحدثات فى مجال التقنيات المتعلقة بالطاقة ، والمعلومات ، والتقنية الحيوية لحاجات البلدان النامية . وهذه الثغرات ينبغى سدها عن طريق تعزيز البحث ، والتطوير ، وتوسيع قدرات العالم الثالث . وفى جميع البلدان ينبغى أن تسير عمليات إيجاد التقنيات البديلة ، وتحديث التقنيات التقليدية ، وإنتقاء وتحوير التقنيات المستوردة على هدى الإهتمام بالموارد البيئية ، فمعظم البحوث التكنولوچية للمؤسسات التجارية مكرس لمبتكرات ذات قيمة تجارية ، ولكن الحاجة ماسة إلى تقنيات تنتج « سلعاً اجتماعية » ، مثل الهواء المحسن ، أو إطالة عمر المنتجات ، أو حل المشاكل التى لا تأخذها عادة المؤسسات الفردية فى حساباتها مثل تكلفة التلوث البيئى .

٧ - **دمج الشئون البيئية والإقتصادية فى عملية صنع القرارات** : هذا المدخل المترابط هو مفتاح التنمية المتواصلة . فالإستدامة أو التواصل فى التنمية يستلزم فرض مسئوليات أوسع عن آثار القرارات المتخذة . وهذا يتطلب تغييرات فى الأطر القانونية والمؤسسية للتأكيد على المصلحة العامة ، من منطلق أن البيئة الصحية هى أمر أساسى لجميع البشر بما فيهم الأجيال القادمة . ومثل هذه النظرة تضع الحق فى استخدام الموارد العامة والخاصة فى الإطار الإجتماعى الصحيح . ولا يمكن للقانون وحده أن يفرض الصالح العام ، لذلك يحتاج الأمر إلى إدراك المجتمع وتأييده ، مما يستلزم مشاركة عامة أوسع فى إتخاذ القرارات التى تؤثر على البيئة .

وعموما ، تستهدف إستراتيچية التنمية المتواصلة فى معناها الواسع تحقيق الإنسجام

بين البشر والبيئة . ويتطلب السعي نحو التنمية المتواصلة مايلي :

١ – نظاما سياسيا يكفل المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .

٢ – نظاما اجتماعيا يقدم حلولاً للتوترات الناجمة عن التنمية غير المنسجمة .

٣ – نظاما اقتصاديا قادرا على تحقيق فوائض ، ومعرفة فنية قائمة على أسس الإعتماد على الذات والتواصل .

٤ – نظاما إنتاجيا يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .

٥ – نظاما تقنيا يسعى باستمرار لإيجاد حلول جديدة .

٦ – نظاما إداريا مرنا يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

٧ – نظاما دوليا يرعى الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل .

هذه المتطلبات هي أقرب ما تكون إلى طبيعة الأهداف التي ينبغي أن تكون أساس العمل القومي والدولي للتنمية (The Center for Our Common Future, 1990 ؛ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ١٩٨٩) .

السكان والموارد البشرية

المشكلة السكانية ليست مجرد مشكلة أعداد . فالفقر وتدهور الموارد الطبيعية يمكن أن يوجدا في الأراضي قليلة السكان ، كما يوجدان في الأراضي الجافة ومناطق الغابات الإستوائية . فالناس هم المورد الطبيعي الأساسي في نهاية الأمر . والتحسينات في التربة والصحة والتغذية إن هي إلا وسائل تتيح لهم استخداما أفضل للموارد التي في حوزتهم ، وتوسيعها أكثر ، وبالإضافة إلى ذلك ، فالمخاطر التي تهدد الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية تأتي أيضا من اللامساواة في نصيب الناس من الموارد ، وكذلك من أساليب استخدامهم إياها ، مثلما تأتي من الأعداد المطلقة للناس

وهكذا فالإهتمام بمشكلة السكان يقتضى بالتالى الإهتمام بمشكلة التقدم البشرى وبالمساواة الإنسانية .

والنمو السكانى يترابط مع التنمية بطرق معقدة . فالتطور الإقتصادى يولد الموارد التى يمكن استخدامها فى تحسين التعليم والصحة ، وتؤدى هذه التحسينات سوية مع التغيرات الإجتماعية إلى إنقاص معدلات الإنجاب والوفيات على حد سواء . ومن ناحية أخرى ، يمكن لمعدلات النمو السكانى العالية التى تستنزف الفوائض المتاحة للنمو الإقتصادى والإجتماعى ، أن تعرقل التحسينات فى التعليم والصحة . إن القدرة على التنمية بحد ذاتها يمكن أن تتعرقل بسبب المعدلات العالية لنمو السكان . وبالإضافة إلى ذلك لا تملك معظم البلدان النامية الموارد الكافية للإنتظار لبضعة أجيال حتى يستقر عدد السكان . ومن الواضح أن اختيار الهجرة إلى أراض جديدة أمر يكاد يكون معدوما .

إن نمو سكان العالم ينبغى أن يستقر لأسباب عديدة أهمها الفقر . فالنمو المتسارع للسكان يتطلب توفير تلبية احتياجات وهو مالا يمكن تحقيقه فى ظل الموارد المحدودة ، والفقر هو النتيجة المحتومة . والآلام الناشئة عن ذلك الوضع تشهد بها أمراض سوء التغذية ، وإهدار الطاقات البشرية ، والمستويات المعيشية المتدنية . ولكن الشيئ غير الملحوظ بطريقة مباشرة هو أثر الفقر على المستقبل ، وعلى الموارد الأخرى لغير الفقراء . فالفقراء مرغمون على استخدام ما يتوفر لديهم من موارد دونما إعتبار لاستخدام هذه الموارد بالطريقة الملائمة . فعندما تقاسى الأسرة من الشعور بالبرد فى الشتاء فإنها قد تقطع الأشجار للتدفئة بأخشابها . وعندما تكون جائعة فإنها سوف تزرع أى أرض يمكن أن تجدها بأى محاصيل تبدو قادرة على تأمين الاحتياجات الضرورية لبقائهم على المدى القصير . ولكن اختيار محاصيل غير ملائمة سوف يؤدى بلاشك إلى إنقاص خصوبة التربة ، وتقلص إنتاجيتها فى المستقبل . فضلاً

عن ذلك ، لن يكون لدى هذه الأسرة الفرصة لكى تدع الأرض تستريح كما تقتضى الضرورة ذلك كل عدة سنوات . كما أن اقتلاع الأشجار لاستخدامها كوقود ، أو إخلاء الأرض لاستخدامها فى الزراعة قد يعرض التربة لعوامل التعرية . وعندما يحدث ذلك على نطاق واسع فإن الموارد التى يعتمد عليها الأجزاء الأخرى من العالم يمكن أن يلحق بها الدمار أيضا .

الحل إذن يستدعى وجود سياسات حكومية ودولية يمكنها مساعدة الناس فى الدول النامية على تلبية احتياجاتهم الآنية ، وتحقيق تقدم إقتصادى واجتماعى بطرق تسمح بالمحافظة على الموارد التى سوف يحتاجونها هم وأولادهم فى المستقبل ، بل وتوسيعها . ويعتبر ذلك بحق هو أساس التنمية المتواصلة . مثل هذه السياسات قد تتضمن تحسين صحة الناس ، التوسع فى الزراعة وفى التعليم الوظيفى ، ومساعدة الناس على اقتسام الفوائد الاقتصادية بطريقة عادلة ، وحماية الموارد . وإذا ما تحقق ذلك ، فإن المعارف الإنسانية والإبداع والكفاءة يمكن أن توظف فى الإتجاه الذى يؤدى إلى استخدام الموارد المحلية المحدودة بطريقة أكثر كفاءة .

هذه الإستراتيجية سوف تعتمد أيضا على خفض معدلات النمو السكانى فى الدول النامية ، وكذا على تغيير أنماط الإستهلاك فى الدول الصناعية ، ليس فقط لتخفيف الضغط على أنظمتها البيئية ، ولكن أيضا لتخفيض الطلب غير المتناسب من سكانها على الموارد التى تمتلكها ، ولذا ينبغى علينا التوقف عن إهدارها (The Center for Our Common واللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ١٩٨٩ : ١٤٩ - ١٧٧ و Future, 1990) .

النمو السكانى العالمى

يبلغ عدد سكان العالم فى الوقت الحالى حوالى ٥,٦ بليون نسمة ، ويتزايد

عددهم كل عام بحوالى ٩٠ مليون نسمة ، ومعظم هذه الزيادة تتركز فى أفقر دول العالم . ولقد بدأ الإضطراد الحاد فى النمو السكانى فى حوالى الخمسينات مصاحبا للإنخفاض الحاد فى معدل الوفيات بالدول النامية . وفى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٥ نما سكان العالم بمعدل سنوى يزيد على ضعف معدل زيادتهم فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ . وقد حدث حوالى ٨٥٪ من النمو فى سكان العالم منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٨٥ فى الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وهذا الإتجاه ربما يتزايد فى المستقبل . وفى عام ١٩٨٠ كان حوالى ٣٩٪ من سكان العالم الثالث أطفالاً تقل أعمارهم عن ١٥ سنة . هذا الحجم الضخم من صغار السن فى الدول النامية سرعان ما يتحول إلى حجم ضخم من الآباء ، وبالتالى سوف تشهد تلك الدول نموا مستمرا فى عدد سكانها سواء انخفضت معدلات الخصوبة إلى مستوى الإحلال أم لم تنخفض .

الفقر والنمو السكانى

يعكس ارتفاع معدل المواليد كثيرا من العوامل المتشابكة . ولكنه فى معظمه عبارة عن انعكاس للأحوال الاقتصادية والاجتماعية غير الملائمة . فزيادة الرفاهية الشخصية والإحساس بالأمن عادة ما تؤدى إلى تقليل رغبة الزوجين فى إنجاب مزيد من الأطفال . فالنمو الإقتصادى يولد موارد يمكن إستغلالها فى تحسين التعليم والصحة ، مما يؤدى بدوره إلى تحسين مستوى الرفاهية الشخصية . وهكذا تؤدى التنمية الإقتصادية بإطراد إلى إستقرار النمو السكانى ، والعكس أيضا صحيح . فالنمو السكانى يأتى على الفوائض المتاحة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ، ويؤدى إلى مزيد من النمو السكانى غير المرغوب .

ولقد خفضت الهجرة والتجارة الدولية فى الماضى الضغط على الموارد المحلية ، ولكن هذه الحلول لم تعد متاحة فى كثير من بلدان العالم النامى . ولقد أدى

التحسن الذى طرأ على الأدوية والرعاية الصحية إلى تخفيض معدل الوفيات بينما ظلت معدلات الخصوبة مرتفعة . ونتيجة لذلك زاد النمو السكانى بدرجة هائلة ، مما أعاق التنمية الإقتصادية .

ولقد تولد عن الزيادة المستمرة فى عدد السكان بالدول النامية ضغوطا على المناطق الحضرية ، أدت إلى تدهور أحوالها الصحية والإسكانية ، والتعليمية ، والخدمية الأخرى وإلى ارتفاع معدلات البطالة ، وإلى زيادة فى القلاقل الإجتماعية . وهذه الدول فى حاجة إلى معونات من الدول الصناعية ليس فقط فى مجال تنظيم الأسرة ، ولكن فى مجال التنمية الإجتماعية والاقتصادية أيضا . وبعض الدول لديها سياسات سكانية شاملة ، فى حين أن بعضها لا يذهب إلى أكثر من تنظيم الأسرة ، بينما لا يوجد لدى البعض منها حتى مثل هذه السياسة .

إن ضبط النمو السكانى ينبغى أن يكون جزءا من برنامج أوسع يعمل على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية . فى التحليل النهائى فإن قضية السكان ليست قضية أعداد فقط ، ولكنها قضية التقدم والمساواه الإنسانية ، فرفاهية وأمن المواطنين فى كل أمة هو هدف التنمية .

خفض معدلات الخصوبة

الفقر يولد معدلات أعلى من النمو السكانى . فالأسر الفقيرة ، العاطلة ، والتى تفتقر إلى الأمن تحتاج إلى الأطفال أساسا للعمل ولاحقا لتأمين مستقبل الآباء والتكفل بهم عند الكبر . ويمكن خفض الخصوبة عن طريق اتباع مايلى :

١ - توفير مستوى معيشى ملائم للأسر الفقيرة .

٢ - مد مظلة التأمينات الإجتماعية لتغطى أكبر عدد من الأفراد .

٣ - تحسين مستوى الصحة العامة ، وبرامج تغذية الأطفال ، والتى تخفض من معدل وفيات الرضع حتى لا يحتاج الآباء إلى مزيد من الأطفال كتأمين ضد الموت المحتمل للأطفال .

٤ - سن وتطبيق القوانين الخاصة بالحد الأدنى من العمر لعمل الأطفال .

٥ - إعداد وتنفيذ البرامج التى توزع الفوائد الإقتصادية بطرق إكثر إنصافا بين السكان .

٦ - الحملات المتكاملة التى تستهدف تقوية الدوافع الإجتماعية والثقافية والإقتصادية للآباء ، المحبذة للأسرة صغيرة الحجم ، مع توفير المعلومات والوسائل اللازمة لتنظيم الأسرة .

٧ - توسيع فرص التعليم والعمالة للنساء ، وربط خدمات تنظيم الأسرة بالبرامج الأخرى ، مثل برامج التغذية والصحة العامة ورعاية الأمومة والطفولة والتعليم قبل المدرسى والتنمية الإقتصادية الريفية .

التوزيع السكانى

فى الماضى كان الناس يهاجرون من المناطق المكتظة بالسكان إلى الأماكن قليلة السكان ، أما اليوم فالناس يميلون إلى الإنتقال من الريف إلى المدن ، بما يسببه ذلك التضخم الحضرى من مشاكل عديدة ، ليس أقلها مشكلة التدهور البيئى . لذا فإن السياسات الحكومية ينبغى أن تشجع التنمية فى المناطق الريفية وأيضا فى المناطق الحضرية . وربما يكون تدعيم الصناعة على مستوى القرية أهم البرامج الواعدة من هذا النوع . مثل هذه البرامج يمكن أن تحد من النمو المكثف والجامح للمدن الرئيسية ، وتزيد من فعالية الطاقات البشرية فى كل من الريف والحضر .

تحسين الصحة

الصحة هى أساس القدرة البشرية ، فعندما تتحسن الصحة يحيا الناس حياة إنتاجية أطول ، وتزداد القدرات الإقتصادية . ويرجع حدوث الإنخفاض الرئيسى الذى طرأ على معدل الوفيات فى العالم إلى التقدم فى إنتاج العقاقير الحديثة ، والتحسن فى التغذية ، والإسكان ، ومكافحة الأمراض المعدية . وفى واقع الأمر فإن كثيرا من الأمراض الخطرة كالملاريا والإسهال والأمراض الطفيلية يمكن السيطرة عليها والحد منها من خلال توفير المياة النقية والصرف الصحى والتعليم الصحى بالمناطق الريفية . فالحل هو تنموى كما هو صحى . فى العالم المتقدم يعتبر عدد الوفيات مؤشرا لصحة المجتمع أكثر من عدد الأسرة بالمستشفيات . والتنمية ينبغى ربطها بالشئون الصحية بما لا يجعل الصحة محصورة فى العلاج والدواء فحسب . والربط بين الصحة والتنمية يتضمن : (١) تلوث الهواء وما يترتب عليه من أمراض . (٢) الأوضاع السكنية المتردية وإنتشار مرض الدرن . (٣) الإيذاء البدنى فى أماكن العمل . (٤) سوء التغذية .

وفى المجال الضيق للرعاية الصحية وحدها ، فإن الإجراءات التالية تعتبر من الأهمية بمكان ، كما أنها ليست باهظة التكاليف : (١) نظام لتدريب القابلات الصحيات . (٢) الوقاية ضد التيتانوس . (٣) التوعية وتوفير محاليل معالجة الجفاف ضد الإسهال . (٤) وسائل التغذية المكملة ، (٥) تشجيع الرضاعة الطبيعية (والتى تقلل من الخصوبة) (The Center for Our Common Future, 1990) .

لقد أصبح التعليم الصحى أمرا حيويا . فبعض مناطق العالم الثالث سوف تواجه أعداداً متزايدة من الأمراض التى ارتبطت بأساليب الحياة فى الأمم الصناعية ، وبصفة خاصة السرطان وأمراض القلب . وقليل من الدول النامية هى التى يمكنها تقديم العلاج المطلوب لهذه الأمراض ، وعليها من الآن بذل جهود مكثفة لتوعية مواطنيها

بأضرار التدخين وخطورة الأغذية الدسمة . والأيدز أو مرض فقدان المناعة المكتسب يهدد بقتل ملايين البشر ، وعلى الحكومات أن تتغلب على أى خجل يعوق من الإسراع بتعليم مواطنيها بطبيعة المرض وكيفية انتشاره . والتعاون الدولى فى البحث عن علاج لهذا المرض ومقاومته ضرورى ، كما أنه مطلوب أيضا فى مجال مكافحة المخدرات .

التوسع فى التعليم الأساسى

التعليم يحسن من الإنتاجية ، ويزيد الكسب ، وينمى الاتجاهات الصحية ، والتغذية السليمة ، ويساعد على تربية الأطفال ، تربية سليمة ، ويحسن من أساليب التعامل مع البيئة ، كما أنه يرفع من مستويات التسامح والتعاطف التى تتطلبها الحياة فى عالم مزدحم . إنه أساسى لتحقيق الرفاهية ، وحيوى لتحقيق التنمية المتواصلة . والتعليم ينبغى أن ينمى القدرة على الإعتماد على الذات من خلال التركيز على المهارات العلمية والوظيفية ، وينبغى أن يكون وثيق الصلة بالظروف المحلية . وفى المناطق الريفية ينبغى أن يرتبط التعليم وظيفيا مع العمل المزرعى للأطفال ، كما ينبغى أن يتضمن إدارة الموارد المحلية مثل التربة والمياة والغابات . وينبغى أن تمتد جهود محو الأمية إلى كافة انحاء العالم ، وأن تضيق الفجوات بين الذكور والإناث من حيث معدل الالتحاق بالمدارس ، وينبغى أن يشجع الأفراد والجماعات للعيش فى تناغم مع البيئة ، وأن تتضمن المناهج التعليمية قضايا السكان ، والصحة والتغذية ، كما ينبغى الانتفاع بأساليب تعليم الكبار ، والتدريب أثناء الخدمة ، والإستفادة من التلفزيون والوسائل التعليمية الأخرى الأقل رسمية ، كذلك فإن تدريب المعلمين يعتبر أمرا حيويا ، وخاصة فى دول العالم الثالث .

حماية الجماعات المعرضة للإنقراض

الموارد البيئية ليست منفصلة عن الموارد البشرية . فالمعارف الفطرية المتعلقة بالبقاء

والاستمرار تعد موردا هاما ، مثل الأشجار والمحاصيل والأرض . والجماعات التى مازالت تعيش على فطرتها لا تزال موجودة فى كثير من المناطق . وعزلة هؤلاء الناس تعنى أن لديهم طريقة للحياة متناغمة ومتسقة مع البيئة الطبيعية ، وتعنى أن لديهم معارف تقليدية واسعة متراكمة ، وخبرة تربط البشرية وتطويعها . ومن المفجع حقا ، أنه بمجرد أن تصل التنمية إلى الغابات الاستوائية والصحارى فإنها تقضى على الثقافات القادرة وحدها على البقاء والصمود فى تلك البيئات . والانقراض الثقافى يعنى فقدان مورد كونى هام . لذا ينبغى اتخاذ كثير من الضوابط والإجراءات للحفاظ اللازمة على هذه المجتمعات .

ارهاصات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية

لقد أكد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ على العلاقة الوثيقة بين السكان و التنمية المتواصلة ، كما سبق أن فعلت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية . و قد جاء فى الكلمة الإفتتاحية للمؤتمر ـ الذى ألقاها الرئيس حسنى مبارك بوصفه رئيسا للمؤتمر ـ « .. أن المشكلة السكانية التى تواجه عالمنا الراهن ، لا يمكن أن تجد حلولها الصحيحة اعتمادا على معالجة البعد الديموجرافى وحده . بل إنها يجب أن تعالج فى إطار ارتباطها الوثيق بمشكلات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية ، التى تستهدف رفع قدرات البشر ، وإشراك النسبة الأكبر منهم فى دورة الإنتاج و الإستهلاك ، يجب أن يكون ذلك كله فى إطار حساب دقيق لطبيعة العلاقة بين السكان و الموارد ، يضع فى اعتباره متطلبات الأجيال القادمة ، مثلما يضع ضمن مسئولياته ضرورات الوفاء بمتطلبات حاضرنا الراهن .

الترجمة الأمينة لهذة الرؤية المتكاملة لأبعاد المشكلة السكانية ، تقتضى مضاعفة الجهود التى نبذلها للإرتقاء بالخدمات التعليمية والصحية ، وأن نوجه قدرا أكبر من اهتمامنا الى المرأة ، التى تقوم بدور أساسى فى تكوين ا لأسرة و تنشئة الأبناء وتضطلع

بالجانب الأكبر من المسئولية فى تنفيذ البرامج الخاصة بالسكان .

وحجر الزاوية بل و نقطة الإنطلاق فى أية سياسات سكانية ناجحة تهدف الى انشاء مجتمع قادر على أن يخوض معارك التنمية بكفاءة واقتدار ، هو العمل على الإرتقاء بظروف المرأة ، خصوصا فى الدول النامية ورفع وعيها بخطورة المشكلة ، وتبصيرها بكل الأبعاد المختلفة .

وأضاف الرئيس مبارك . . . « نحن لا نستطيع أن نقلل من الأخطار المحدقة بعالمنا بسبب مشاكل الإنفجار السكانى ، ولا نستطيع أن نغض النظر عن المآسى العديدة التى لم يزل يشهدها عالمنا ، رغم انتهاء عقود الحرب الباردة ، لكننا ننظر نظرة غير منصفة إلى عالمنا الراهن ، لو أننا أغفلنا بدايات الأمل ، التى تشرق فى الأفق القريب ، تحمل تباشير غد أفضل . إن الإنجازات الضخمة والهائلة التى يحققها العلم الحديث والإكتشافات العلمية التى تتابع على نحو متسارع ، فى مجالات الغذاء والمواد البديلة ، وحماية البيئة ، والأرتقاء بمستوى الخدمات . . وبالمثل ، فإن الإحساس المتزايد لدى كل البشر بأن الإنسان لن يستطيع أن يجد زاده أو يحقق توازنه من خلال اشباع حاجاته المادية على حساب احتياجاته النفسية والروحية ، هذا الإحساس المتزايد يعطينا الأمل فى أجيال جديدة ، قادرة ـ بوعى الإيمان ـ على أن تتجنب هاوية السقوط و الضياع فى متاهات الشك والإنحراف . ولعل أهم التطورات الإيجابية التى يشهدها كوكبنا الآن ، وأكثرها أثرا على مصير الإنسانية ، يتمثل فى هذا التوجه بل والإنحياز الإنسانى المتزايد إلى السلام ، والرفض لسباق التسلح ، وأسلحة الدمار الشامل ، من كل الأنواع وفى كل البقاع . اليوم تتوق البشرية الى عالم أكثر أمنا وسلاما ، يكرس جهوده لخير الإنسان على الأرض ، لذلك تعاظمت الدعوة لحل النزاعات ، حتى تلك التى يبدو إنها تستعصى على الحل ، عبر أساليب التفاوض والتسوية السلمية ، والقبول المشترك بحلول منصفة ، تعكس توازن المصالح بين كل

الأطراف وفقـا لمبادئ العـدالة والشـرعية . .

تلك ـ فى نظرى ـ هى أقصى التطورات مدعاة للتفاؤل إزاء مستقبل عالمنا الـراهن ، و رغم المآسى العديدة التى لم نزل نشهدها فى عديد من بقاعه . اليوم نتطلع الى عالم جديد أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل ، يزيد عوامل الترابط والتعاون بين البشر ، بديلا عن بواعث العداء والتناحر ، يزكى روح التسامح بديلا عن التطرف والتعصب ، يقارب بين الأمم والشعوب ، ويحض على المنافسة الخلاقة التى تثرى حياة البشرية وتؤمن حاضرها ومستقبلها . تلك آمال مشروعة ، وليست أضغاث أحلام ، إن توحدت صفوفنا و توافقت أراؤنا ، وبدأنا عملنا الكبير بروح جديدة تعى أننا جميعا على ظهر سفينة واحدة . . » (الأهرام ، ١٩٩٤ ج) .

ثانيا : المشكلة السكانية فى مصر وعلاقتها بالتنمية

نحو نظرة أكثر شمولاً للمشكلة السكانية

درج كثير من الذين تناولوا مايسمى بالمشكلة السكانية فى مصر على تعريفها بأنها عبارة عن عدم قدرة معدل النمو الاقتصادى على ملاحقة معدل النمو السكانى ، بمعنى أن معدل الزيادة السكانية يفوق معدل النمو الاقتصادى ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم القدرة على ملاحقة الطلب المتزايد على السلع والخدمات المختلفة من جراء التزايد السكانى السريع ، مما يترتب عليه تدنى مستوى المعيشة .

وعلى الرغم مما فى هذا التعريف للمشكلة السكانية من بعض الصحة ، إلا أنه فى رأينا لا يعبر عن حقيقة المشكلة السكانية التى تعيشها مصر فى الوقت الحالى ، لأن التعريف يختزل المشكلة فى أحد أبعادها فقط ، وهو بعد الزيادة السكانية المضطردة ، بينما يغفل بعدين آخرين هامين للمشكلة السكانية ، وهما سوء التوزيع السكانى على المساحة ، والإنخفاض النوعى لكثير من خصائص السكان ، وبصفة خاصة تلك

المتعلقة بمقدرتهم الإنتاجية .

فمن الواضح أن الزيادة الكبيرة التى طرأت على عدد السكان المصريين ، والتى تمثلت فى تضاعف حجم السكان المصريين أكثر من خمس مرات خلال القرن الحالى ، تعوق الجهود المبذولة فى مجال التنمية ، والعمل على تحسين مستوى المعيشة للسكان المصريين فى الوقت الحالى ، ومن ثم ينبغى العمل على الحد منها ، من خلال العمل على خلق وتقوية الدوافع لدى السكان لتنظيم أسرهم ، والحد من انجابهم ، والعمل على توفير وسائل وخدمات تنظيم الأسرة بصورة ملائمة ، وبخاصة فى المناطق الريفية والمناطق الشعبية الفقيرة .

كذلك فإن توزيع السكان المصريين على المساحة الأرضية يتسم باختلال واضح ، حيث يتركزون فى حوالى ٤,٥ ٪ فقط من جملة المساحة الأرضية ، بينما باقى المساحة عبارة عن صحراء غير معمورة تقريبا ، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية فى الجزء المعمور ارتفاعا شديدا بالمقارنة بمعظم دول العالم . وحتى داخل الجزء المعمور فإن تركز السكان يتباين تباينا كبيرا ، فبينما تحتوى محافظة القاهرة وحدها على حوالى ١٣ ٪ من جملة السكان المصريين ، فإن محافظات الحدود الخمس لا تحتوى سوى على أقل من ٢ ٪ فقط من جملتهم ، وبينما تزيد كثافة السكان فى بعض أحياء مدينة القاهرة عن ١٢٠ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد ، تكاد تخلو معظم مناطق الساحل الشمالى الغربى وسيناء من السكان . كذلك فإن الكثافة السكانية تتباين كثيرا بين المناطق الريفية والحضرية ، وبين المدن الصغيرة والكبيرة .

ولا يخفى ما لارتفاع الكثافة السكانية فى كثير من المدن المصرية من آثار سلبية سواء على البيئة والموارد الطبيعية ، أو على الخدمات والمرافق العامة ، بالإضافة إلى آثارها السلبية على السكان صحيا واجتماعيا ونفسيا ، بل وأمنيا أيضا .

ولقد نجمت مشكلة سوء التوزيع المكانى للسكان المصريين بالدرجة الأولى من إغفال التفكير فى تعمير الصحراء عصورا طويلة ، وعدم التوسع الأفقى من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وتخفيف الضغط على المناطق القديمة . وحتى بعد أن بدأت الدولة تتنبه إلى أهمية تعمير الصحارى منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالى ، فإن الجهود التى بذلت فى هذا المجال يبدو أنها تفتقر إلى استراتيجية محددة وواضحة المعالم لتوزيع السكان على هذه المناطق ، كما ينقصها النظرة التكاملية ، وتفتقد التنسيق الكافى بين الهيئات المختلفة التى تعمل فى هذا المجال .

ومن العوامل التى يعزى إليها أيضا سوء التوزيع السكانى هو نمط التنمية الذى عمل على اقامة المشروعات الجديدة فى المناطق التى تبلورت فيها ـ عبر فترة تاريخية طويلة ـ مزايا نسبية معينة ، وهى فى الغالب مناطق حضرية تتمثل فى المدن الرئيسية . مما أدى إلى جذبها لأعداد كبيرة من السكان من المناطق الأخرى الأقل مستوى ، سعيا وراء فرص للعمل ، أو مستوى أفضل من الخدمات .

وقد ساعد على تفاقم ذلك الوضع الإهمال الطويل لتنمية الريف سواء من حيث توفير مستوى ملائم من الخدمات الأساسية به ، أو من حيث العمل على إدخال أنشطة اقتصادية جديدة إليه ، بجانب الزراعة ، حتى يمكنها امتصاص القوى العاملة المتزايدة فى الريف نتيجة للتزايد المستمر فى عدد سكانه ، ولعدم قدرة الزراعة على استيعابها نظرا لمحدودية مساحة الأرض الزراعية المتاحة . مما جعل من المناطق الريفية مناطق طرد سكانى ، وساعد على تفاقم ظاهرة الهجرة العشوائية من الريف إلى المدن ، بما ترتب عليها من آثار سلبية على تلك المدن ، لعل من أبرز شواهدها تلك الظاهرة التى يبدو أننا قد انتبهنا إلى وجودها فجأة ، والتى يطلق عليها « المناطق العشوائية » والتى أشارت بعض التقديرات إلى أن أكثر من عشرة ملايين نسمة يقيمون بها ، فى ظروف معيشية سيئة للغاية ، حيث لا يتوافر فى معظم هذه المناطق المرافق والخدمات

العامة الأساسية بصورة لائقة ، الأمر الذى أسهم فى جعل كثير من هذه المناطق مصدرا للتلوث البيئى ، وانتشار الأمراض المعدية ، بل وجعل منها أوكاراً للخارجين على القانون ، ومعاقلاً لتفريخ المتطرفين .

والبعد الثالث من جوانب المشكلة السكانية يتمثل فى انخفاض بعض الخصائص النوعية الهامة للسكان ، كما سبق أن أوضحنا فى الفصول السابقة ، والتى قد يكون من أهمها ارتفاع نسبة الأمية بين السكان المصريين ، وبخاصة فى المناطق الريفية وعلى الأخص بين النساء الريفيات ، حيث بلغت نسبة أمية الإناث الريفيات اللاتى تبلغ أعمارهن عشر سنوات فأكثر ٧٦٪ وفقا لنتائج آخر تعداد عام للسكان والذى أجرى فى ١٩٨٦ وذلك نتيجة لعوامل كثيرة من بينها إهمال التعليم فى الماضى ، وعدم توافر فرص التعليم وبخاصة فى المناطق الريفية ، بالإضافة إلى عدم قدرة المدارس على استيعاب جميع الأطفال فى سن الإلزام ، مما شكل رافداً مستمرا للأميين ، والتهاون فى تطبيق قانون التعليم الإلزامى ، وعدم اهتمام كثير من الآباء وبخاصة فى الريف والمناطق الشعبية الفقيرة بتعليم أبنائهم ، وبصفة خاصة الإناث منهم ، لانخفاض وعيهم بأهمية التعليم ، ولسوء أحوالهم الاقتصادية ، ورغبتهم فى تشغيل أطفالهم لمساعدتهم لهم فى أعمالهم وبخاصة فى الزراعة ، أو للإستفادة منهم كمصدر دخل للأسرة ، كما أن انخفاض مستوى آداء كثير من المدارس الإبتدائية ، وعدم ارتباط المناهج التعليمية وظيفيا بالبيئة الريفية قد أسهم فى ظاهرة تسرب كثير من الأطفال من مرحلة التعليم الإبتدائى قبل استكمالها ، مما أدى إلى ارتدادهم إلى الأمية ولا يخفى ما للتعليم من آثار إيجابية هامة ، ليس فقط فى مجال خفض الخصوبة ، ولكن فى مجالات هامة كثيرة ، مثل القدرة على استيعاب التقنيات الحديثة ، والاستفادة من نتائج العلم ومستحدثاته فى حياتنا اليومية ، والقدرة على القيام بالتربية السليمة للأبناء ، وزيادة القدرة على إيجاد التفاهم والإتصال السليم بين الأفراد والجماعات ، إلى ما غير ذلك من الآثار الإيجابية للتعليم .

كذلك تتسم مصر بانخفاض نسبى واضح فى حجم القوى العاملة بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وذلك نتيجة لطبيعة الهرم السكانى المصرى الذى يتصف بوجود نسبة كبيرة من الأطفال تحت سن ١٥ سنة (حوالى ٤٠٪ من جملة السكان) وذلك نتيجة لارتفاع الخصوبة ، مما نتج عنه انخفاض نسبى فى حجم القوى البشرية المكونة من الأفراد الذين تقع أعمارهم فى المرحلة العمرية الإنتاجية (١٥ - ٦٥ سنة) ، وبالتالى ارتفاع عبء الإعالة ، وزيادة الطلب على السلع والخدمات . على الرغم من انخفاض نسبة القوة البشرية من جملة السكان ، فإن نسبة العاطلين بينهم كبيرة نوعا ، نظرا لعدم قدرة الأنشطة الإقتصادية المتاحة على استيعابهم . هذا فيما يتعلق بالبطالة الصريحة ، أما بالنسبة للبطالة المقنعة ، أى أولئك المتلحقون بأعمال ليست فى حاجة إلى عملهم فى حقيقة الأمر ، فإن كثيرا من التقديرات تذهب إلى أن حجمها أكبر بكثير من حجم البطالة السافرة ، كما سبق أن أوضحنا فى فصول سابقة . هذا عن الجانب الكمى الخاص بالعمالة ، أما فيما يتعلق بالجانب الكيفى فإن جزءا كبيرا من العمالة المصرية ينقصها الخبرات التقنية الحديثة ، وتفتقر إلى القدرات الإدارية والتنظيمية العالية ، بالإضافة إلى التدنى النسبى للمستويات الصحية الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى إضعاف القدرة الإنتاجية ، وانخفاض حجم الإنتاج الكلى للمجتمع .

والمجال هنا لا يتسع لسرد الخصائص السكانية المعوقة للتنمية ، والتى سبق الإشارة إلى كثير منها فى الفصول السابقة ، والتى قد يكون من بينها السلبية وضعف المشاركة التطوعية فى الشئون العامة للمجتمع ، وافتقاد النظرة العلمية والموضوعية فى تناول كثير من القضايا وأمور الحياة ، والنظرة المتدنية للمرأة ودورها فى المجتمع ، وبعض الظواهر السلبية التى زاد انتشارها فى المجتمع فى الآونة الأخيرة ، كالجشع والغش والرشوة والإختلاس والأنانية المفرطة والسعى المحموم نحو الحصول على المال بأى وسيلة ، وإعلاء القيم الاستهلاكية والمظهرية ، وما صاحب ذلك من انتشار المخدرات وبخاصة بين الشباب وزيادة جرائم السرقة والإغتصاب والتطرف بكل صوره ،

والتى تقع مسئوليتها على عاتق كافة المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع ، كما أن بعض أسبابها قد ترجع إلى عوامل من خارج المجتمع . ولسنا هنا بصدد البحث عن أسباب هذه العلل أو تحليل آثارها ، ولكن ما نريد قوله هنا هو أن هذه السمات السلبية ـ وإن كان بعضها حديثا ولم يتأصل بعد فى أعماق الشخصية المصرية ـ تمثل أحد أهم جوانب المشكلة السكانية التى ينبغى أن نضعها نصب أعيننا ونحن نبحث عن حلول لمشاكلنا السكانية .

التنمية المتواصلة كحل للمشكلة السكانية

لقد انصب تناولنا للمشكلة السكانية ـ حتى الآن ـ على الجانب الديموجرافى للمشكلة ، وتبقى الحاجة إلى مناقشة العلاقة بين الجانب الديموجرافى والجانب التنموى . وكما أن اختزال الشق الديموجرافى للمشكلة السكانية فى مجرد الزيادة السكانية المضطردة لا يعبر بدقة عن حقيقتها ، فإن مقارنة معدل النمو السكانى بمعدل النمو الاقتصادى فقط يختزل أيضا البعد التنموى للمشكلة السكانية فى أحد أبعادها وهو مجرد النمو أو التنمية الاقتصادية فقط ويجعل من مجرد تجاوز معدل النمو السكانى لمعدل النمو الاقتصادى حلاً للمشكلة السكانية ، وهو ما يجافى الواقع ، حيث أن معدل النمو الاقتصادى فى مصر فى الوقت الراهن يفوق بالفعل معدل النمو السكانى . فهل معنى ذلك أننا قد تغلبنا على المشكلة أو أننا قد بدأنا فى تجاوزها ؟ الإجابة هى بالقطع لا . فمازلنا نعانى من وطأة الضغط السكانى المتزايد على كل مرافقنا وخدماتنا ومواردنا ، ولايزال السواد الأعظم من السكان المصريين ، وبخاصة فى المناطق الريفية وفى الأحياء الشعبية الفقيرة يعانون أشد المعاناة فى سبيل الحصول على ما يقيم أودهم ، ويكفل لهم الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية .

الأمر إذن ليس مجرد الوصول إلى نقطة التعادل أو المساواة الحدية ـ بالمعنى الاقتصادى ـ بين الزيادة فى حجم السكان والزيادة فى حجم النمو الاقتصادى ، لأن

الوصول إلى هذه النقطة لا يعنى سوى المحافظة على وضعنا الحالى من الناحية الاقتصادية ، ولكن ذلك ليس هدفنا الحقيقى ، فهدفنا الحقيقى هو تحسين مستوى معيشتنا ، وليس مجرد المحافظة على مستواها الحالى ، والذى يتسم بالتدنى النسبى مقارنة بالدول الأكثر تقدما . على ذلك فإن المطلوب هو أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادى معدل النمو السكانى بدرجة كبيرة ، وأن يستمر ذلك لسنوات متتالية حتى يمكن تجاوز الفجوة الكبيرة بين واقعنا وتطلعاتنا .

كذلك نرى أنه من الخطأ أن يكون معيار التنمية هو مجرد حجم النمو الاقتصادى ، إذ أن النمو الاقتصادى قد يكون سرابا خادعا إذا لم يستفد من عوائده السواد الأعظم من السكان ، وبخاصة القطاعات الأكثر فقرا ، والأكثر حاجة إلى تحسين ظروف معيشتهم ، واشباع الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية . ففى غياب البعد الاجتماعى تصبح التنمية مجرد تراكم اقتصادى ، قد يؤدى إلى خلل فى اتزان مسيرة المجتمع ، بسبب غياب التكافل والعدل الاجتماعى ، ففى ظل هذا الوضع ، تتسع الفوارق ، ويولد الحقد ، وتتهدد وحدة المجتمع وترابطه . إن سيادة مفاهيم العدل والمساواة والحقوق المتكافئة للجميع تفرض ضرورة توازن المصالح بين كل فئات المجتمع ، وتجعل من التنمية الاجتماعية مشروعا اجتماعيا ، يستحيل انجاز أهدافه دون مشاركة من الجميع فى الجهد وفى العائد ، كى يستشعر كل فرد أنه الغاية والهدف ، وأنه شريك أصيل فى نجاح مسيرة التنمية .

كذلك قد يكون النمو الاقتصادى المجرد معياراً مضللاً للتنمية الحقيقة ، إذا لم يأخذ فى الحسبان تكاليف المحافظة على سلامة البيئة ، وصيانة الموارد الطبيعية . إذ أن التدمير البيئى الذى قد يصاحب النمو الاقتصادى ، الذى لا يأخذ فى اعتباره البعد البيئى ، قد يؤدى على المدى البعيد إلى خسائر فادحة ، تفوق بمراحل المكاسب الاقتصادية العاجلة . إذن فنمط التنمية المطلوب هو ذلك النمط الذى يصاحبه عدالة

فى توزيع مردوداته ، والذى يحافظ على الموارد الطبيعية وسلامة البيئة . وهذا مايتفق مع جوهر وفلسفة التنمية المتواصلة والشاملة ، كما سبق ايضاحه ، وليس مجرد الزيادة فى متوسط الدخل أو فى حجم الانتاج مع التسليم بأهمية ذلك . بل إننا فى إشارتنا إلى أهمية أن تحافظ التنمية المنشودة على الموارد المتاحة ، نرى أن الموارد البشرية هى أهم تلك الموارد التى نملكها ، والتى ينبغى العمل ليس على المحافظة على سلامتها فحسب ، بل أيضا على تنميتها ، حتى يستمر عطاؤها ، ويتحسن آداؤها ، وتتواصل جهودها الفعالة فى صنع التنمية ، وفى الحفاظ على الموارد البيئية الأخرى ، لأن البشر هم غاية التنمية كما أنهم وسيلتها فى نفس الوقت . فكل الجهود التنموية تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم ، وزيادة سعادتهم ، وأن المقدرة على تحقيق ذلك إنما تتوقف على حجم ونوعية الجهود التى يبذلونها فى سبيل تحقيق أهداف التنمية .

وتنمية البشر قد تعنى فى أبسط معانيها رفع مستوى وعيهم ، وزيادة خبراتهم ومعارفهم ، وتحسين صحتهم ، من أجل تحسين قدرتهم الإنتاجية ، وكفائتهم فى المحافظة على بيئتهم ، وقدرتهم على الدفاع عن وطنهم ، والمشاركة بفعالية ووعى فى عمليات اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم ، وعلى مستقبل مجتمعهم ، وحسن قيامهم بعملية التنشئة الاجتماعية لأبنائهم . وبذا نوفر أفضل الضمانات لتواصل التنمية ، وزيادة الرفاهية .

ومما لاشك فيه تلك التنمية البشرية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال انتهاج سياسات رشيدة ، وتخطيط سليم ، وجهود مكثفة فى مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والاجتماعية وتوفير المناخ الديموقراطى .

وفى رأينا أيضا أنه لم يعد مناسبا أو مفيدا الإستمرار فى الجدل حول ما إذا كانت الزيادة السكانية الكبيرة هى السبب فى التخلف وإعاقة التنمية ، أم أن تخلف الجهود

التنموية هو السبب الحقيقى لمشاكلنا ، وانخفاض مستوى معيشتنا . فالمعروف أن التخلف كان سابقا لظهور المشكلة السكانية ، بل إننا نزعم إننا لم نكن فى أى فترة من فترات التاريخ الحديث أفضل حالاً مما نحن عليه الآن ـ مع كثرة مشاكلنا ومعاناتنا الحالية ـ إذا نظرنا إلى أحوالنا فى مجملها نظرة موضوعية شاملة .

ومع التسليم بأن « الإنفجار السكانى » لم يكن سبب تخلفنا ، فمن المؤكد أنه يعتبر معوقا للجهود التى نبذلها فى مجال التنمية على الأقل فى الوقت الحالى ، من أجل اللحاق بركب من سبقونا على درب التقدم ، ومن ثم ينبغى العمل على إيقافه ، ومن هنا تأتى أهمية الجهود الواعية المبذولة فى مجال تنظيم الأسرة ، مع إدراك أن توفير خدمات ووسائل تنظيم الأسرة ، وجعلها فى متناول الجميع ، وبذل الجهود الواعية فى مجال التوعية بأهمية تنظيم الأسرة ، لن تكفى وحدها للوصول إلى ما نصبوا إليه من خفض لمعدل الإنجاب ، ما لم تكن هذه الجهود جزءا متكاملاً مع سياسة تنموية شاملة تهيئ مناخا موضوعيا مواتيا لخفض الخصوبة ، بما يتضمنه من تحسين المستويات الاقتصادية والتعليمية والصحية للسكان ، وخفض معدلات وفيات الأطفال ، وتحسين وضع المرأة فى الأسرة وفى المجتمع ، وكلها عوامل أوضحت الدراسات العلمية أهميتها فى التأثير على معدلات الخصوبة . ويدلل على ذلك ما نلاحظه من أن الدول المتقدمة ينخفض فيها معدل الخصوبة بالمقارنة بالدول النامية ، مع أن الدول المتقدمة لا تشجع على خفض الخصوبة ، بينما تحاول الدول النامية خفضها .

إذن فليس المهم فقط هو عرض خدمات تنظيم الأسرة ، ولكن الأهم من ذلك هو خلق الطلب عليها ، وهذا لا يأتى إلا إذا توافر المناخ التنموى الذى يخلق الدوافع القوية للسكان فى تفضيل الأسرة صغيرة الحجم ، أى ذلك المناخ الذى يتسم بالسمات السالف إيضاحها . وقد وجدت بعض الدول التى تسعى إلى خفض

خصوبة سكانها ، أن من أسرع الوسائل التى قد تقوى من دوافع السكان لتنظيم نسلهم ، والحد من إنجابهم ، هو استخدام بعض الأساليب القهرية مثل التعقيم الإجبارى ، أو الحرمان من بعض المساعدات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التى تدعمها الدولة ، كما يحدث فى الصين والهند وغيرها من الدول النامية . كما أن بعض الدول الأخرى قد وجدت فى إباحة الإجهاض ، وتيسير إجرائه أحد العوامل المساعدة على الحد من الإنجاب . غير أن تلك الأساليب لا تتمشى مع النسق القيمى السائد فى مجتمعنا فى الوقت الحالى ، لذا فليس أمامنا إلا التركيز على الأساليب الترغيبية المحبذة للأسرة صغيرة الحجم ، مع تكثيف الجهود التنموية الشاملة بما فيها الجهود الخاصة بتنظيم الأسرة .

وإذا كنا لا نرى فائدة فى الجدل القائم حول من السبب فى مشاكلنا هل هى الزيادة السكانية ، أم تخلف الجهود التنموية ، فإننا أيضا لا نرى من المنطقى إثارة الجدل حول ما إذا كان ينبغى إعطاء الأولوية لجهود تنظيم الأسرة من أجل خفض الخصوبة ، أم لبرامج التنمية من أجل الوفاء بالحاجات التى تتطلبها الزيادة السكانية المستمرة . فنحن نرى أن الجهود الحثيثة ينبغي أن تبذل فى كلا الاتجاهين فى نفس الوقت . وليس ذلك من قبيل الحلول التوفيقية ، بل إن ذلك ضرورة منطقية يمليها واقع وحقيقة العلاقة التبادلية بين النمو السكانى والتنمية كما سبق إيضاحها . وذلك حتى يمكننا الإسراع بتحسين مستوى معيشتنا ، واجتياز هوة التخلف النسبى الذى نعانى منه فى الوقت الحالى ، والذى كان محصلة لعوامل وأسباب تاريخية شتى ، أسلفنا فى ذكر الكثير منها فى مواضع سابقة ـ ولا مجال هنا لسردها .

وقد يرى البعض أن استخدام وصف « التخلف » لا يعبر عن حقيقة أحوالنا ، أو أنه يحمل من المعانى ما يسيئ إلى مشاعرنا ، ويجرح كبرياءنا ، ولكننا فى واقع الأمر لا نقصد بأى حال من الأحوال الإساءة إلى الذات ، ولا نقصد سوى المعنى اللغوى

المباشر لكلمة تخلف ، بمعنى الحركة البطيئة نسبيا فى اتجاه معين ، وهو لا يعدو إلا أن يكون بطأ أو تباطؤا فى اللحاق بمن هو متقدم أو بما هو متقدم . ونحن بهذا المعنى النسبى قد نكون متخلفين نسبيا مقارنة بمن سبقونا على طريق التنمية والتقدم .

وقد يجادل البعض بالقول بأننا وإن كنا متخلفين نسبيا فى بعض الجوانب المادية فإننا متقدمين عن غيرنا فى بعض الجوانب الروحية والمعنوية . ونحن نقول لهؤلاء أننا لا نختلف معهم فى ذلك ، ولكننا نود أن نحقق التقدم فى كل الجوانب ، وأن نلحق بمن سبقونا أو تفوقوا علينا فى أى من هذه الجوانب . والمعروف أن الجوانب القيمية والمعيارية فى الثقافات المختلفة ، وخاصة ما يتعلق منها بالمعتقدات والقيم الاجتماعية يصعب تقييمها موضوعيا ، حيث أن التقييم سوف يتم عادة فى ضوء معايير ثقافية خاصة ، وبالتالى سوف يتسم بالتحيز وعدم الموضوعية . بينما تقييم الجوانب المادية والعلمية والتكنولوجية للثقافات المختلفة يمكن أن يتم بقدر أكبر من الموضوعية ، إذ لا تتسم هذه الجوانب بالمحلية . وكثيرا ما نقصد ونحن نتحدث عن التخلف والتقدم أموراً وقضايا تتعلق بالأخذ بالنظرة العلمية فى السلوك والحكم على الأشياء ، والمستوى التقنى السائد ، ومدى اشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وحجم الإنتاج ، ومستويات الدخول ، وصحة البيئة ، ورفاهية السكان ، وشيوع روح الإنتماء للمجتمع ، والمشاركة الديموقراطية ، وغير ذلك من الأمور الذى اتفق معظم المفكرين على اعتبارها من مؤشرات التقدم أو التخلف الذى يمكن قياسها ، والمقارنة بين المجتمعات على أساسها . ولعله من الملائم بالنسبة لنا أن نستخدم تعبير تخلف المجتمع ، ليعنى بطء حركة المجتمع فى تحقيق نموه الذاتى ، ويتجسد ذلك فى سوء أو عدم استغلال طاقاته الكامنة مادية كانت أو بشرية .

وإذا كنا متفقين على أن معالجة البعد الديمجرافى وحده لن يحل مشاكلنا

السكانية ، وأنها ينبغي أن تعالج في إطار ارتباطها الوثيق بمشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي تستهدف رفع القدرات البشرية ، وزيادة الإنتاج ، وتوفير فرص عمالة ، واشراك أكبر عدد من السكان في ثمار عملية التنمية ، وفي المشاركة في الإنتاج والاستهلاك . فإن ذلك ينبغي أن يتم كله في إطار المحافظة على البيئة والموارد كما أسلفنا ، حتى يمكننا الوفاء بمتطلبات الحاضر والمستقبل معا ، إهتداء بمفهوم التنمية المتواصلة .

أهمية إعطاء الريف أولوية في الجهود التنموية

إن واقع ظروف مجتمعنا الحالية تحتم علينا إذا ما أردنا الإسراع بعملية التنمية الشاملة ، وإذا ما أردنا أن تكون هذه التنمية متوازنة ومتسقة ، أن يعطى أولوية ، وأهمية خاصة لتنمية قطاعين من أهم قطاعات المجتمع ألا وهما قطاع الريف ، وقطاع المرأة . ومبرر إعطاء هذين القطاعين الأولوية في التنمية يرجع إلى أهميتهما القصوى في الإسراع بعملية التنمية الشاملة للمجتمع ودفعها وتعزيزها إذا ما أتيح لهما الإنطلاق من أسر التخلف والإهمال النسبي الذي فرض عليهما عصورا طويلة ، وتوفرت لهما أسباب إطلاق طاقتهما الكامنة ، وتوظيفها في عمليات التنمية .

فالريف يضم غالبية السكان المصريين ، ويوفر للمجتمع المصري معظم غذائه ، ويمده بكثير من موارده واحتياجاته الأساسية ، بينما هو قد حرم طويلاً من أسباب التنمية ، مما أدى إلى تخلفه ، وتدني مستوى معيشة سكانه . وإنه ليس من مصلحة المجتمع بأي حال من الأحوال أن تكون هناك فجوة كبيرة بين مستوى تنمية ريفه وحضره ، وأن وجود واستمرار هذه الفجوة سوف يخلق مشاكل ومعوقات تنموية للمجتمع بأسره ، وما ظاهرة الهجرة العشوائية من الريف إلى الحضر ، بما أحدثته من آثار سلبية وخيمة على المناطق الحضرية ، إلا أحد عواقب وجود تلك الفجوة التنموية بين الريف والحضر . لذا فإن الاهتمام بالتنمية الريفية المتواصلة بمعناها الشامل يعد

ضرورة حيوية لتنمية المجتمع المصرى ككل ، وينبغى إعطاء أهمية كبيرة للعمل على خلق صناعات وأنشطة اقتصادية جديدة فى المناطق الريفية بجانب الزراعة ، حتى يمكنها استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الريفيين الباحثين عن فرص عمل ، والذين تقصر الزراعة فى ظل الموارد الأرضية المحدودة من استيعابهم ، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية بالقرى ، حتى لا تصبح مناطق طرد لسكانها .

ونقطة الإنطلاق الأخرى فى أى سياسات سكانية وتنموية ناجحة هى العمل على الإرتقاء بظروف المرأة ، التى تقوم بالدور الأساسى فى تكوين الأسرة وتنشئة الأبناء ، وتضطلع بالجانب الأكبر من المسئولية فى تنفيذ برامج تنظيم الأسرة ، ونقطة البداية هى مضاعفة الجهود المبذولة لتعليم المرأة ومحو أميتها وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لها .

وإذا كان الإهتمام بالريف وبالمرأة ينبغى أن يكون على قمة أولويات سياساتنا السكانية والتنموية بصفة عامة ، فإن المرأة الريفية بصفة خاصة ينبغى أن يكون لها الأسبقية والأولوية المطلقة ، وأن يتضاعف نصيبها من الجهود التنموية ، مرة لكونها ريفية ، ومرة أخرى لكونها امرأة . فالمرأة الريفية تنتمى إلى القطاعين الأقل حظا ، والأكثر حرمانا من بين القطاعات المختلفة للمجتمع ، فى نفس الوقت الذى تشكل فيه النساء الريفيات أكثر من نصف نساء المجتمع ، ويقع عليهن بالتالى مسئولية تربية وتنشئة أكثر من نصف أطفال المجتمع ، وهى الأم الذى إذا أعددناها الإعداد المناسب أعددنا شعبا طيب الأعراق كما يقول الشاعر ، أما إذا لم نعدها الإعداد المناسب ، فلا أمل يرجى فى تنشئة أجيال يعتمد عليها الوطن فى تحقيق آماله المنشودة فى القوة والعزة والإرتقاء .

المراجـــــــــــع

أولا: مراجع باللغة العربية

ابراهيم، مجدى عبدالقادر ١٩٨١ " الخصائص الديمجرافية للمجتمعات الريفية الجديدة " : دراسة حالة لمجتمع أبيس بجمهورية مصر العربية - دراسات سكانية - السنة الثامنة (٥٦): ٤٩ - ٥٥.

أبو المكارم، شاكر ١٩٨٧ - دراسة مقارنة لبعض مؤشرات الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية للخارج: دراسة ميدانية فى ريف محافظة المنيا، رسالة دكتوراه - كلية الزراعة - جامعة المنيا.

اسماعيل، أحمد زغلول أمين ١٩٨٥ - " النمو السكانى " - فى: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠: السكان- ص ٢٧-٧٩ -المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الأشمونى، أشرف أحمد ١٩٩٣ - أثر الهجرة على التغيرات الاجتماعية الاقتصادية للأسرة الريفية - رسالة دكتوراه فى المجتمع الريفى - كلية الزراعة بكفر الشيخ - جامعة طنطا.

الأهرام، صحيفة يومية ١٩٩٤ -(أ) عدد ١١/١٠ - ص ١٥؛ (ب) عدد ١٩٩٤/١١/١٤، (ج) عدد ١٩٩٤/٩/٦- ص ٥.

الجريتلى، على ١٩٦٢ - السكان والموارد الاقتصادية فى مصر - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع - مطبعة مصر.

أمين، سعد زغلول ١٩٨٥ - " مكونات النمو السكانى " - فى: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - المسح الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٠: السكان - ص ٤٧ - ٧٩).

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٣ - بحث الدخل والانفاق والاستهلاك فى جمهورية مصر العربية٩٠ / ١٩٩١ - المجلدان الثانى والثالث.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٢ - الكتاب الاحصائى السنوى.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٠ - الكتاب الاحصائى السنوى.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٦ - التعداد العام - المجلد الأول: نتائج العينة، خصائص السكان والظروف السكنية - اجمالى الجمهورية - مرجع رقم ٨٩/٨٦١/ أ م ت.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٣.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٣: - بحث ميزانية الأسرة بجمهورية مصر العربية ٨٢/٨١ - النتائج الأولية " الدورات الأربع ".

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٨ - التعداد العام للسكان ١٩٧٦ - مرجع ٩٣ - ١٥١١١ - جدول ٣.

الرافعى، عبدالرحمن ١٩٨٢ - عصر اسماعيل (الجزء الثانى) - دار المعارف.

السيد، أمانى عبدالمنعم ١٩٩٢ - السلوك الانجابى والعوامل المؤثرة عليه فى قريتين مصريتين - رسالة ماجستير فى العلوم الزراعية (مجتمع ريفى) - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

الشرقاوى، عثمان السعيد ١٩٨٧ - الاسلام والحياه الزوجية - الهيئة العامة للكتاب.

العبد، صلاح ١٩٨٧- " استصلاح الأراضى وتنمية المجتمعات الجديدة فى مصر" ورقة عمل مقدمة الى الحلقة الدراسية للتنميه الريفية المتكاملة فى الأراضى الجديدة - القاهرة - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٩٤ - العوامل المحددة لدرجة تكيف الخريجين مع الأوضاع المعيشية والعملية فى المجتمعات المستحدثة بمنطقة بنجر السكر فى اقليم النوبارية - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٩٣ (أ) - " تحليل بنائى تاريخى للعوامل التى أدت الى تخلف الريف المصرى وانعكاساتها المعاصرة " - فى: قراءات فى علم الاجتماع الريفى ص ١ - ٣٨ ع - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٩٣ (ب) - المرأة الريفية: ادوارها ومكانتها - فى: قراءات فى علم الاجتماع الريفى - ص ١ - ٥٥ ر - قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٩٢ - " القيم بين التعبير اللفظى والسلوك الفعلى : دراسة فى الفجوة القيمية " - مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية - جامعة الاسكندرية - مجلد ٣٧ عدد (ا).

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٩١ (أ) - " الأسرة والقيم المعوقة للتنمية " - فى: دراسات فى التنمية الريفية (ص ٥ - ٣٢ق) - قسم المجتمع الريفى - جامعة الاسكندرية - مركز الشنهابى للطباعة والنشر.

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٩١ (ب) - " المشاركة الشعبية فى المجتمع المحلى " - فى: دراسات فى التنمية الريفية: ص ١ - ٣١ ش - قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٨٩. - " دراسة عن تبنى الأساليب الزراعية الحديثة فى قرية مستصلحة فى جمهورية مصر العربية ". مجلة البحوث الزراعية- جامعة طنطا - ١٥ (٤).

العزبى، محمد ابراهيم ١٩٨٩ - " بعض المتغيرات المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات فى القرارات الأسرية " - مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية - جامعة الاسكندرية - مجلد ٣٤ عدد ٣ ص (- ٢).

العزبى، محمد ابراهيم وعبدالرحيم الحيدرى ١٩٩١ - " معوقات التنمية فى قرية مستصلحة: دراسة حالة - مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية.

العزبى، محمد ابراهيم وعبدالرحيم الحيدرى ١٩٨٨ - دراسة مقارنة لمكانة المرأة الريفية تحت الظروف التقليدية والمتطورة - مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية - جامعة المنصورة.

العيسوى، ابراهيم ١٩٨٥ - انفجار سكانى أم أزمة تنمية - القاهرة : دار المستقبل العربى.

الغمرى، آمال ١٩٧٧ - " سن الفتاه المصرية عند الزواج الأول وأثره على الخصوبة من واقع مسح الخصوبة القومى ٧٤ - ١٩٧٥ " - السكان: بحوث ودراسات - العدد الخامس عشر - ص ص ٧٤ - ٧٥.

الغنام، أشرف رجب ١٩٩٠ - " بعض العوامل المؤثرة على نجاح الخريجين فى زراعة الأراضى المستصلحة والاقامة بالمجتمعات الجديدة " رسالة ماجستير - مكتبة جامعة الاسكندرية.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٩ - مستقبلنا المشترك: ترجمة محمد كامل عارف - عالم المعرفة ١٤٢.

المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٩٠ - تقرير عن سياسة التوطين فى الأراضى المستصلحة - المجالس القومية المتخصصة.

المجلس القومى للسكان ١٩٨٩ - نتائج المسح الديمجرافى والصحى لعام ١٩٨٩ - بحوث تنظيم الأسرة - العدد الثالث.

المصرى، بدرالدين ١٩٦٨ - مذكرات فى الاحصاء - الاسكندرية: دار الجامعات المصرية.

اليسوعى، هنرى ١٩٣٤ - الفلاحين - ترجمة محمد غلاب.

بكير، أحمد ١٩٨٩ - " الحكومة تنفى شائعة رفع سن الزواج " - تحقيق صحفى - جريدة الوفد - عدد ١٩٨٩/٦/٣٠.

تيمور، أحمد ١٩٥٦ - الأمثال العامية - مطابع دار الكتاب العربى المصرى.

حبشى، محمد مصطفى ١٩٨٩ - " تحليل سوسيولوجى مقارنة لأثر التعليم والدخل والمهنة على الخصوبة: دراسة ميدانية " - المؤتمر الدولى الرابع عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية - المجلد السادس: ص ص ١٣٥ - ١٨٢.

حسنين، ليلى محمد ١٩٨٦ - " الاحتياجات التدريبية والارشادية للمرأة الريفية فى مجالات التنمية الأسرية بمنطقة غرب النوبارية فى محافظة الاسكندرية " - رسالة دكتوراه - مكتبة جامعة الاسكندرية.

حليم، نادية ١٩٨٥ (أ) - " الهجرة الداخلية " - فى: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠: السكان - ص ١٣٨ - ١٧٤ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حليم ، نادية ١٩٨٥ (ب) - الهجرة الخارجية المؤقتة - فى: المسح الاجتماعى الشامل - مرجع سابق - ص ١٠٥ - ١٣٦.

حمدان، جمال ١٩٩٣ - شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان - كتاب الهلال: العدد ٥٠٩ - دار الهلال.

دياب، فوزية ١٩٦٦ - القيم والعادات الاجتماعية - دار الكاتب العربى.

رزق، فوزى حليم ١٩٩٠ - " النمط الغذائى المصرى ومقارنته بالنمط الصحى والعالمى - مصر المعاصرة - العدد ٤١٩.

سعودى، محمد عبدالغنى ووسيم عبدالحميد ١٩٩٤ - السكان والغذاء فى مصر - كتاب الأهرام الاقتصادى - العدد ٧٩.

شرارة، تغريد ١٩٧٥ " مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة - المجلة الاجتماعية القومية - المجلد الثانى عشر - العددان الثانى والثالث - ص ص ٥٥ - ٦٢.

شكرى، علياء، حسن الخولى وأحمد زايد ١٩٨٨ - المرأة فى الريف والحضر: دراسة لحياتها فى العمل والأسرة - سلسلة علم الاجتماع المعاصر - الكتاب السبعون - الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

شنودة، سمعان شنودة ١٩٩١ - البطالة فى مصر: دراسة تحليلية - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٥٢٤).

شوقى، عبدالمنعم ١٩٧٧ - " نشأة المجتمع الريفى فى مصر " - فى: مختار حمزة وآخرون: دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة - ص ٩٥ - ١٢٧ - الطبعة الأولى - مكتبة الخانجى بمصر.

صليب، منى ١٩٨٨ - دراسة موجزة عن أسباب الهجرة ومراحل تطورها وآثارها على المجتمع المصرى - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - مشروع الهجرة الخارجية - المؤتمر الاقليمى: تنمية واستخدام وهجرة القوة البشرية.

عبدالرحمن، محمد السيد ١٩٨٢ - " فاعلية العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد مستويات وانماط الخصوبة: دراسة ديمجرافية عن المجتمع المصرى" - دراسات سكانية - السنة التاسعة - العدد ٦٣ ص ص ١١٩ - ١٢٩.

عبدالعزيز، حسين، ماجد عثمان وفاطمة الزناتى ١٩٨٨ - ملخص نتائج المسح الديمجرافى الصحى (١٩٨٨) - المجلس القومى للسكان.

عبدالقادر، محمد أحمد ١٩٧١ - التغير الاجتماعى الذى طرأ على الأسرة المصرية الحديثة - دراسة أمبيريقية للأسرة الحضرية بمدينة القاهرة - المجلة الاجتماعية القومية - المجلد الثامن - العدد الأول - ص ص ٣٩ - ٦٨.

عبدالمعطى، عبدالباسط ١٩٨٥- " بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية" - المجلة الاجتماعية القومية - عدد مارس.

عبدالمعطى، عبدالباسط محمد ١٩٨٤ - " بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية - مجلة دراسات سكانية - جهاز تنظيم الأسرة والسكان - العدد ٦٨ - ص ٣ - ٥٦.

عبدالمعطى، عقيلة ١٩٨٢ - مشروعات تنظيم الأسرة فى مصر - ملخص لأهم نتائج بحث طرق تنظيم الأسرة فى الريف المصرى ١٩٨٠ - دراسات سكانية - السنة التاسعة - العدد ٦٣ - ص ص ١٠٩ - ١١٨.

عبدالمقصود، محمد زكريا ١٩٨٧ - اتجاهات الخصوبة فى الريف والحضر - بحث مقارن - رسالة دكتوراه - مكتبة جامعة عين شمس.

عبدالواحد، فاطمة علم الدين ١٩٨٤ - التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب - ص ١٠٣ - ١٧٥.

على، حامد محمد وعبدالستار فرج خليل ١٩٨٩ - قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الايضاحية ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات - الطبعة السادسة - القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

فاضل، جمال ١٩٨٩ - " التعايش السلمى مع الصحراء " - الأهرام الاقتصادى، عدد يونيو ١٩٨٩.

مجلس الشورى ١٩٨٧ - قضية العلاج فى مصر - سلسلة تقارير مجلس الشورى- التقرير رقم ١٠.

مرقص، وداد سليمان ١٩٨١ - المرأة والطفولة - دراسة تحليلية - المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان - مكتب البحوث - مسلسل رقم (١).

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء ، مركز الدراسات بالأهرام ١٩٩٣ - انجاز تحقق ومستقبل أفضل.

هدهود، على محمد عبدالله ١٩٨٤ - " بعض الجوانب الاقتصادية للعمالة المصرية الريفية فى الدول العربية " - المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية - جامعة عين شمس.

هلول، فتح الله ١٩٩٠ - " خواص الحياه الريفية " - فى: قراءات فى علم الاجتماع الريفى: الجزء الأول - ص ١ - ٧٧ خ - قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

هلول، فتح الله ١٩٨٧ (أ) - " هجرة السكان الريفيين " - فى: فتح الله هلول، محمد نبيل جامع ، عبدالرحيم الحيدرى ومحمد ابراهيم العزبى: مقدمة فى علم المجتمع الريفى - كلية الزراعة-جامعة الاسكندرية - ص ١-٧٥ هـ.

هلول فتح الله ١٩٨٧ (ب) - " نظم الاقامة بالمناطق الريفية " - فى: فتح الله هلول، محمد نبيل جامع، عبدالرحيم الحيدرى ومحمد العزبى: مقدمة فى علم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية - ص ١ - ٨٤ ن.

ويلسون، جون ١٩٥٧ - الحضارة المصرية: ترجمة أحمد فخرى ، مكتبة النهضة المصرية.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

Abulata, Mohamed F. 1985. "Motivation to Fertility Control in Egypt 1982". Population Research and Studies (30): 49-92.

Biddle, Bruce J. 1979. "Role Theory". N.Y.: Academic Press.

Bishay, Adli. 1987. "On Farm Demonstration and Socio-Economic. Studies in the South Tahrir Community. "The American University in Cairo: Desert Development Center.

Callum, C., Samir Farid and M. Moussa. 1988. "Child loss and its Impact on Fertility". p.239-278 in Awad Hallouda and Others (eds.): Demographic Responses to Modernization. Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

Dewey, Richard. 1960. "The Rural urban Continuum : Real but Relatively Unimportant". American Journal of Sociology, 66: 60-66.

Duberman, Lucile and Hartjen Clayton. 1979. "Sociology: Focus on Society". Illinoi: Scott, Foresman and Company.

Elezaby, Mohamed I. 1989. "The Relation of Socio-Economic and Related Variables to Participation in Community Action". Journal of Agric. Res. Tanta University 15 (4).

Elezaby, Mohamed I. 1985. "Impact of Situational and Orientational Factors on Residents' Contribution to Community Field Structure". Ph. D. dissertation. Iowa State University.

El-Zoghby, S. and A. El-Haydary. 1987. "Factors Affecting Popular Participation in Organizations and Community Development Activities in the New Desert Communities in South Tahrir, Egypt". The Second International Conference for Desert Development, AUC.

El-Zoghby, S., I. Soliman, R. Baleigh. 1985. "Socio-Economic Factors Affecting the Development of New Land Communities". ADS Central Lab., Faculty of Agriculture, Giza: University of Cairo.

Hassan, Shafick S. 1987. "Obstacles to Generating Early and Effective Use of Contraceptive Methods in Egypt". Assiut University Press.

Hawley, Amos H. 1950. "Human Ecology: A Theory of Community Structure" N.Y.: The Ronald Press Company.

Homans, George C. 1958. "Social Behaviour as Exchange". American Journal of Sociology, 63: 596-606.

Gibbs, Jack P. and Kingsley Davis. 1958. "Conventional Versus Metropolitan Data in the International Study of Urbanization". American Sociological Review, 23: 505.

Goffman, Erving. 1959. "The Presentation of Self in Everyday Life". N.Y.: Doubleday.

Maslow, Ibrahim. 1943. "A Theory of Human Motivation". Psychological Review 50: 370-96.

Nawar, Laila. 1985. "Age at First Marraige: Defferentials by Major Socio-economic Variables and Impact on Fertility". Population Research and Studies 31: 91-108.

Nelson, Lowry. 1955. "Rural Sociology". 2nd ed. N.Y.: American Book Company.

Parsons, Talcott. 1937. "The Structure of Social Action". New York : Mc Graw-Hill.

Petersen, William. 1975. "Population". Third Edition. N.Y.: Macmillan Publishing Co., Inc.

Poplin, Dennis E. 1979. "Communities: A Survey of Theories and Methods Research. N.Y.: Macmillan Publishing Co., Inc.

Redfield, Robert. 1947. "The folk society". The American Journal of Sociology 52: 293-308.

Richard, A., M. Crimins, M. Ahmed and S. Soliman. 1988. "Impact of Modernization on the Motivation for Fertility". pp.645-683 in Awad Hallouda and Others (eds.) Demographic Responses to Modenization, Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

The Center for Our Common Future. 1990. "Sustainable Development: A Guide to Our Common Future.

W. and U. (Wageningen Agricultural University and University of Guelph) 1992. Rural Development Notes". Vol.5.

أسئلة وتطبيقات

أسئلة وتطبيقات للمراجعة

١ – ماأهم الإختلافات بين الديمجرافيا الرسمية والتحليل السكانى التى أوضحها بترسون ؟

____

____

____

____

____

____

____

٢ – لماذا تختلف الدول فى المعايير التى تستخدمها فى تصنيف مجتمعاتها المحلية إلى مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية ؟

____

____

____

____

٣ – ما هى أهم الفروق الريفية الحضرية التى أشار المنظرون إلى وجودها ؟

____

____

____

____

٤ - ما المقصود بالمنطقة الأولية والمنطقة الثانوية ، وما علاقة ذلك بالتصنيف الريفى الحضرى ؟

٥ - ما هى أهم مميزات وأوجه قصور استخدام كل من معيارى حجم وكثافة السكان فى تصنيف المجتمعات إلى ريفية وحضرية ؟

٦ - « يتسم المجتمع الحضرى بدرجة أكبر من التباين فى بعض خصائصه بالمقارنة بالمجتمع الحضرى » . إشرح هذه العبارة .

٧ - هل يختلف الضبط الإجتماعى فى المجتمع الريفى عنه فى المجتمع الحضرى ؟ كيف ؟ وما تأثير ذلك الإختلاف على سلوك الأفراد فى الريف والحضر ؟

٨ - ما المقصود بأن نمط العلاقات الأولية أكثر انتشارا فى الريف ، بينما نمط العلاقات الثانوية أكثر انتشارافى الريف ، بينما نمط العلاقات الثانوية أكثر انتشارا بالحضر ؟

٩ - ما هو تعريف الريف والحضر فى مصر ؟

١٠ - فى زأيك هل يعكس المعيار الذى على أساسه يتم تحديد الريف والحضر فى مصر أهم الفروق الريفية الحضرية التى ينطوى عليها مفهوم المتصل الريفى الحضرى ؟ علل لإجابتك ؟

١١ - « يرى البعض أن التقدم التكنولوجى السريع وتقدم وسائل الإتصال والإنتقال فى العصر الحديث قد أدى إلى تقريب كبير بين خصائص الحياة الريفية والحضرية ، ومن ثم فلا ضرورة لتقسيم المجتمعات إلى ريفية وحضرية » . ما

رأيك فى ذلك ؟ وما هى مبرراتك التى تدعم رأيك ؟

١٢ - ما هى أهم الفروق بين علم الإجتماع وعلم الإجتماع الريفى ؟

١٣ - ماذا يعنيه لورى نيلسون بقوله : « إن لعلم الإجتماع الريفى طول وعرض وعمق ؟

١٥ – ما المقصود بالنمو السكانى ؟ وكيف يحسب ؟

١٦ – لماذا زاد الإهتمام مؤخرا بموضوع النمو السكانى ؟ وكم يبلغ هذا المعدل فى ١٩٩٣ ؟

١٧ – ما هى أهم الأسباب التى يعزى إليها التزايد السريع للسكان المصريين خلال القرن الحالى ؟

١٨ - « تتناقص نسبة السكان الريفيين المصريين من تعداد لآخر بينما يزيد عددهم باستمرار » إشرح هذه العبارة مدعما شرحك بالأرقام . ووضح أسباب تناقص نسبة الريفيين .

١٩ - لم يطرأ على نسبة السكان الريفيين فى مصر فى ١٩٨٦ إلا زيادة طفيفة للغاية مقارنة بنسبتهم فى ١٩٧٦ على العكس ما حدث خلال الفترات السابقة . ما تعليلك لذلك ؟

٢٠ – ترتب على التزايد السريع لسكان المدن الكثير من المشاكل . أذكر أهم هذه المشاكل ؟

٢١ – إذا كان عدد السكان الريفيين فى ١٩٩٤ يبلغ ٣٣ مليون نسمة ، وإذا إفترض أنهم يزيدون بمعدل ٢,٥٪ سنويا خلال السنوات الثلاث التالية ، فما عددهم المتوقع فى ١٩٩٧ ؟ . وإذا كان عدد السكان الريفيين فى ١٩٩٢ قد بلغ ٣١ مليون نسمة ، فكم يبلغ معدل نموهم السنوى خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ ؟ . وضح طريقة الحساب . ؟

٢٢ - ما المقصود بالخصوبة البشرية وما هى أهم الشواهد التاريخية المصاحبة لانخفاض الخصوبة ؟

٢٣ - ما هى أهم مواصفات الفترة التاريخية المواتية لتنفيذ السياسات السكانية المتعلقة بتحديد النسل فى الدول النامية ؟

٢٤ – على الرغم من أن معدل المواليد الخام يعد أكثر مؤشرات الخصوبة شيوعاً ، إلا أنه مؤشر محدود الفائدة فى الدلالة على ما يطرأ من تغيرات على الخصوبة البشرية . اشرح ذلك .

٢٥ – وضح طبيعة العلاقة بين نسب المواليد التفصيلية ومعدل الخصوبة الكلى .

٢٦ – ما المقصود بمعدل الإحلال الإجمالى ؟ وكيف يتم حسابه ؟

٢٧ – ما المقصود بمعدل الإحلال الصافى ؟ وكيف يتم حسابه ؟

٢٨ – وضح بالأرقام كيف أن معدل الخصوبة فى الريف أعلى منه فى الحضر.

٢٩ – « الأهم من عرض خدمات تنظيم الأسرة هو الطلب عليها . . » فسر هذه العبارة ؟ وكيف يمكن زيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة ؟

٣٠ – فسر باختصار أسباب تباين السلوك الانجابى للسكان الريفيين فى ضوء نظريتى الدور الإجتماعى والتبادل الإجتماعى .

٣١ - أكدت نظرية الفعل الإجتماعى الإرادى لبارسونز على أهمية العوامل المعيارية فى التأثير على السلوك الإنسانى . ما هى أهم العوامل المعيارية المؤثرة على السلوك الإنجابى للسكان الريفيين المصريين ؟

٣٢ - ما هى أهم الحاجات الإنسانية التى يسعى السكان الريفيون إلى إشباعها من خلال الإنجاب فى ضوء نظرية ماسلو ؟

٣٣ - وضح طبيعة العلاقة بين التعليم والسلوك الإنجابى للسكان الريفيين ؟

٣٤ - لماذا يعتقد أن لعمل الزوجات علاقة سلبية بالخصوبة ؟

٣٥ - هل لمهنة الزراعة أثر على الخصوبة ؟ لماذا ؟

٣٦ – ما هى علاقة المستوى الإقتصادى بالسلوك الإنجابى للريفيين ؟

٣٧ – لماذا يؤثر متغير العمر عند الزواج تأثيرا عكسيا على الخصوبة ؟

٣٨ – اهتمت كثير من الدراسات بفحص علاقة وفيات الأطفال الرضع بالخصوبة. ما أهم النتائج التى توصلت اليها هذة الدراسات؟ وما تفسيرها لهذة النتائج؟

٣٩ ـ يرى كثير من المحللين أن مكانة المرأة الريفية فى الأسرة و المجتمع من أهم العوامل المسئولة عن ارتفاع خصوبتها. اشرح وجهة نظرهم فى هذا الشأن ؟

---

٤٠ ـ ما المقصود بقيمة العزوة عند الريفيين؟ وما علاقتها بالخصوبة ؟

---

٤١ ـ ما هى أهم الأسباب التى تجعل كثيراً من السكان الريفيين ينظرون الى الأطفال على أنهم مصدر للدخل ؟ وماعلاقة هذا بالخصوبة ؟

---

٤٢ ـ ما هى أهم أسباب تفضيل كثير من الريفيين لخلفة الذكورعلى الإناث؟

---

٤٣ ـ . . « هناك بعض التحفظات و المشاعر المتضاربة بشأن تنظيم الأسرة نتيجة لسوء فهم موقف الدين من هذة المسألة . . » . اشرح هذة العبارة ؟ وبين كيف أن الإسلام لم يقف عائقا فى سبيل تنظيم الأسرة .

٤٤ ـ لماذا ينخفض معدل المواليد فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية على الرغم من أن الدول المتقدمة تشجع على زيادة المواليد والدول النامية تعمل على خفضهم ؟

٤٥ ـ ما أهم الدوافع لممارسة أساليب تنظيم الأسرة ، كما كشفت عنها بعض الدراسات الميدانية فى الريف المصرى ؟

٤٦ ـ ما هى أهم التغيرات التى طرأت على معدل الوفيات الخام فى مصر خلال النصف الثانى من القرن الحالى ؟

٤٧ ـ ما هى أهم العوامل التى تؤثر على معدل الوفيات الخام ؟

٤٨ ـ كيف تفسر تقارب معدل الوفيات فى مصر بنظيره فى الولايات المتحدة ؟ على الرغم من تفاوت مستوى التقدم بين البلدين؟

٤٩ ـ لماذا يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع أحد مؤشرات تقدم الدولة أو تخلفها ؟ قارن بين معدل وفيات الرضع فى مصر و فى البلاد المتقدمة .

٥٠ – لقد شهد العالم إنخفاضاً كبيراً فى معدل الوفيات بعد الحرب العالمية الثانية . ماأهم أسباب ذلك ؟ وما أهم النتائج التى ترتبت على هذا الإنخفاض ؟

٥١ ـ لماذا يرتفع معدل الوفيات الخام و معدل وفيات الرضع فى الريف عنه فى الحضر ؟ وضح بالأرقام هذة المعدلات فى كل من الريف والحضر .

٥٢ ـ ما المقصود بالعمر المتوقع عند الميلاد ؟ وما هو العمر المتوقع عند الميلاد فى مصر ، وفى الدول المتقدمة ؟

٥٣ ـ ما المقصود بكل من الإنتقال الأفقى و الإنتقال الرأسى ؟ هل توجد علاقة بينهما ؟ ما طبيعتها ؟

٥٤ ـ ما هى أهم أسباب الهجرة ؟

٥٥ ـ وضح أهم أسباب الهجرة من الريف إلى الحضر فى مصر ؟

٥٠ – وضح بإختصار أهم الآثار المترتبة على الهجرة من الريف إلى الحضر فى مصر سواء على الريف أو الحضر .

____

____

____

____

____

____

____

____

____

____

____

٥٧ – ما أهم مشاكل التكيف التى يواجهها عادة كثير من الريفيين الذين يهاجرون من القرية إلى المدينة ؟

____

____

____

____

____

____

____

____

٥٨ - ما هس أهم أسباب هجرة بعض السكان المصريين من الحضر إلى الريف ؟

٥٩ - وضح أهم آثار الهجرة من الحضر إلى الريف على المجتمع الريفى .

٦٠ - على الرغم من أن حجم تيار الهجرة من الحضر إلى الحضر أكبر من حجم تيار الهجرة من الريف إلى الحضر ، إلا أنه لا يحظى بنفس القدر من الإهتمام الذى يحظى به تيار الهجرة من الريف إلى الحضر . ما أسباب ذلك ؟

٦١ - هل يمكن إعتبار الهجرة الخارجية أحد حلول المشكلة السكانية فى مصر ؟ لماذا ؟

٦٣ - وضح أهم الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة المؤقتة للسكان المصريين إلى الدول العربية ، وبصفة خاصة السكان الريفيين .

٦٤ - « يتسم توزيع السكان المصريين على المساحة الأرضية باختلال واضح »
اشــــرح هذه العبارة ، مدعما شرحك بالأرقام .

٦٥ - ما أهم أسباب الإختلال فى توزيع السكان المصريين على المساحة الأرضية ؟
وما أهم الآثار المترتبة على ذلك الإختلال ؟

٦٦ - ما هى وحدات الإدارة المحلية فى مصر ؟ وما هى المحافظات الحضرية ؟ وما هى
المحافظات الريفية ؟

٦٧ - كم تبلغ نسب السكان فى كل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى ومحافظات الوحه القبلى ومحافظات الحدود ؟

٦٨ - وضح بالأرقام طبيعة العلاقة بين التغير فى عدد السكان والتغير فى مساحة الأرض المزروعة .

٦٩ - ما المقصود بالتوسع الأفقى ؟ وما أهم أهدافه ؟

٧٠ – ما هى أهم المشاكل التى يواجهها التوسع الزراعى الأفقى ؟

٧١ – ما المقصود بالمجتمعات الزراعية المستحدثة بالأراضى المستصلحة ؟

٧٣ - أذكر أهم المشاكل التى واجهتها المجتمعات الزراعية المستحدثة .

٧٤ - ما هى أهم عوامل نجاح المجتمعات المستحدثة فى تحقيق الهدف منها ؟

٧٥ - وضح بأختصار أهم مميزات وأوجه قصور نظام الإقامة فى قرى .

٧٧ - استخدم البيانات الواردة فى جدول (١٤) فى رسم الهرم السكانى لمصر فى ١٩٨٦.

الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية

٧٨ – من الهرم السكانى لمصر فى ١٩٨٦ إحسب ما يلى :

(أ) نسبة النوع :

(ب) عبء الإعالة الكلى :

(جـ) معدل الخصوبة.

(د) معدل المواليد الخام

٧٩ – ما المقصود بالوحدة المعيشية ؟ ما الذى يمكن الخروج به من مقارنة التغير فى

حجم السكان بالتغير فى عدد الوحدات المعيشية خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٦ ؟

٨٠ - كم تبلغ نسبة النوع فى الريف والحضر فى ١٩٨٦ ؟ وإلى ماذا يعزى الإختلاف بين الريف والحضر فى هذه النسبة ؟

٨١ - ما أهمية دراسة التركيب العمرى للسكان ؟

٨٢ - ما المقصود بظاهرة « القصور الذاتى للسكان » ؟ وما علاقتها بالتوزيع العمرى للسكان ؟

٨٣ - لماذا يرتفع عبء الإعالة فى مصر عن مثيله فى الدول المتقدمة ؟

٨٤ - كيف يختلف عبء الإعالة فى الريف عنه فى الحضر ؟

٨٥ - ما هى أهم الإختلافات بين الحضر والريف من حيث التكوين المهنى للسكان ؟

٨٦ - ما هى أهم الإختلافات بين الذكور والإناث من حيث التكوين المهنى ؟

٨٧ - لماذا يعتقد أن مهنة الزراعة هى هى أهم العوامل التى أدت إلى اكساب السكان الريفيين كثيرا من خصائصهم المميزة ؟ وضح باجابتك باختصار تأثير كل من العوامل التالية :

أ) الطبيعة العثلية لمهنة الزراعة

ب) قرب السكن من الحقل

جـ) صغر الوحدات الإنتاجية الزراعية

د) كثرة المعارف التى تتطلبها الزراعة

هـ) الانخفاض النسبى لكثافة السكان

و) الإنتقال المهنى والطبقى

٨٨ - وضح باختصار كيف أثرت البيئة الطبيعية للزراعة على خصائص السكان الريفيين .

٨ - ما هى نسبة السكان الزراعيين فى الريف المصرى ؟ ما أهمية ارتفاع أو انخفاض نسبة السكان غير الزراعيين بالنسبة للمجتمع الريفى ؟

٩٠ – ما الذى نستخلصه من دراسة توزيع الملكية الزراعية فى مصر قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ؟

٩١ – ما هى أهم أشكال الإستغلال والظلم الاجتماعى الذى عانى منها الفلاح المصرى تاريخيا ؟

٩٢ – ما المقصود بظاهرة « الملاك المتغيبون » ؟ وما تأثيرها على الريف ؟

٩٣ ما هى أبرز خصائص حالة التخلف التى اتسم بها الريف المصرى قبيل ١٩٥٢ ؟

٩٤ – وضح كيف أن بعض السمات السلبية للشخصية القروية إنما هى نتاج للواقع الاجتماعى والاقتصادى للفلاح المصرى فى حركته التاريخية .

٩٥ - « إن اختلال التوازن الجغرافى للنمو بين المناطق الريفية والحضرية تترتب عليه آثار سيئة فى المجتمع » . اشرح هذه العبارة .

٩٦ - ما هى نسبة قوة العمل فى مصر فى ١٩٨٦ ؟ كم تبلغ فى كل من الريف والحضر ؟

- ما هى الأسباب التى يعزى إليها انخفاض حجم قوة العمل فى مصر ؟

٩٧ - ما الذى ترتب على عدم الإعتراف بالدور الإنتاجى للمرأة الريفية ؟

٩٨ – « على الرغم من أن نسبة العاطلين فى الريف أقل منها فى الحضر فإن ذلك لا يعنى بالضرورة وجود فرص عمل حقيقى فى الريف أكثر منه فى الحضر » .
اشرح هذه العبارة .

٩٩ – ما الفرق بين البطالة الصريحة والبطالة المقنعة ؟

١٠٠ – أذكر أهم العوامل التى تزيد من حدة مشكلة البطالة فى مصر بوجه عام .

١٠١ – وضح باختصار أهم الآثار الاقتصادية للبطالة .

١٠٢ – وضح أهم الآثار الاجتماعية والنفسية والأخلاقية المترتبة على البطالة .

١٠٣ - ما هى أهم العوامل المساعدة على مواجهة مشكلة البطالة ؟

١٠٤ - كم يبلغ متوسط الإنفاق السنوى للأسرة وللفرد فى الريف والحضر فى ١٩٩١ ؟

١٠٥ - كم يبلغ متوسط قيمة ما ينفق على طعام الفرد الواحد فى الريف والحضر فى ١٩٩١ ؟

١٠٦ - كم تبلغ نسبة ما تنفقه كل من الأسرة الريفية والحضرية على الطعام فى ١٩٩١ ؟ وما دلالة الفرق بين النسبتين ؟

١٠٧ - ما أهم أوجه الاختلاف فى نمط انفاق كل من الأسرة الريفية والحضرية ؟

١٠٨ - ما العلاقة بين كل من الدخل والمستوى التعليمى بنسبة الانفاق على الطعام ؟ دعم اجابتك بالأرقام .

١٠٩ - وضح أهم الفروق بين الأسرة الريفية والحضرية فيما يتعلق باستهلاك الحبوب والنشويات .

١١٠ - «يعتبر ارتفاع نسبة الحبوب والنشويات فى غذاء الفرد مؤشرا على انخفاض مستوى معيشته » . اشرح هذه العبارة ، مدعما شرحك ببعض الأمثلة .

١١١ - ما أهم سمات النمط الغذائى المصرى ؟

١١٢ - هل لنمط التغذية علاقة بالمستوى الصحى ؟ مالذى يترتب على سوء التغذية ؟

١١٣ - وضح بالأرقام كيف أن الحالة الغذائية فى الريف أسوأ منها فى الحضر .

١١٤ – ما الذى نخرج به من واقع تحليل مدى كفاية الانتاج الغذائى لحاجة السكان فى مصر ؟

١١٥ كم يبلغ عدد ونسبة الأميين فى الريف والحضر من الذكور والإناث فى آخر تعداد عام ؟ ما أهم ما يمكن استنتاجه من هذه الأرقام ؟

١١٦ – ما هى أهم الأسباب التى يمكن أن يعزى إليها ارتفاع نسبة الأميين فى الريف المصرى ؟

١١٧ – أذكر أهم مبررات ضرورة اعطاء أولوية لتعليم المرأة الريفية .

١١٨ – ما هى الأسباب التى يمكن أن يعزى إليها الارتفاع النسبى لمن عقدوا قرانهم ولم يتزوجوا بعد فى الحضر بالمقارنة بالريف ؟

١١٩ –لماذا ترتفع نسبة الترمل عادة بين النساء أكثر منها بين الرجال ؟

١٢٠ – تعد نسبة الطلاق فى مصر سواء فى الريف أو الحضر من أقل نسب الطلاق فى العالم . إلى ما يعزى انخفاض نسبة الطلاق فى مصر فى رأيك ؟وما هى نسبة الطلاق فى مصر عموما ، وفى كل من الريف والحضر على وجه الخصوص ؟

١٢١ – كيف تبرر ارتفاع نسبة المطلقات عن نسبة المطلقين سواء فى الريف أو الحضر ؟

١٢٢ - ما هى أهم دوافع الزواج المبكر للفتيات فى الريف ، وما أهم الآثار المترتبة على ذلك ؟

١٢٣ - ما المقصود بالتنمية المتواصلة ؟

١٢٤ - أذكر أهم المرتكزات أو الأولويات فى استراتيچية التنمية المتواصلة .

١٢٥ - هل توجد علاقة بين الفقر والمشاكل البيئية ؟ علل اجابتك .

١٢٦ - ما أهمية تحسين الصحة والتوسع فى التعليم الأساسى بالنسبة للتنمية المتواصلة ؟

١٢٧ - لماذا ينبغى العمل على المحافظة على الجماعات البشرية شبه المتنقلة ؟

١٢٨ – وضح أهم أوجه القصور فى التعاريف الشائعة للمشكلة السكانية فى مصر ؟

١٢٩ – ما رأيك فى الجدل القائم حول قضية أيهما السبب فى مشاكلنا الحالية ، هل هى الزيادة السكانية المطردة أم تخلف الجهود التنموية ؟

١٣٠ - لماذا يعتقد الكثير من المحللين أن الجهود المبذولة فى مجال تنظيم الأسرة لا يمكنها وحدها حل المشكلة السكانية ؟

١٣١ - ما المقصود بظاهرة تخلف الريف المصرى ؟ هل تعتقد أنه متخلف حقا ؟ لماذا ؟

١٣٢ - لماذا يمكن أن يكون النمو الاقتصادى معياراً مضللاً للتنمية الحقيقية للمجتمع ؟

١٣٣ – لم ينبغى إعطاء أولوية فى الجهود التنموية للريف المصرى ؟

١٣٤ – (... ينبغى أن يكون للمرأة الريفية الأسبقية والأولوية المطلقة، وأن بتضاعف نصيبها من الجهود التنموية ..) ما هى المبررات التى بستند إليها هذا الرأى ؟

مطابع

الشنهابى للطباعة والنشر

نهاية ش درويش باشا امام مزلقان المغربي سيدى الاسكندرية ت/ ٥٧٠٨٦١٨


Bibliotheca Alexandrina
0458420